



المكتبة القانونية
لدار المطبوعات الجامعية

الدكتور جلال جويش حسن
المحامى بالنقض

الصِّيغ القانونية للدعاوى العمالية

- قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والقرارات المنفردة له.
 - قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ١٢ لسنة ١٩٩٥.
 - قانون قطاع الأعمال العام رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية.
 - قانون شركات الاستثمار رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٩
 - قانون الإصلاحي الزراعي رقم ٥٢/١٧٨ المعدل بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢
 - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قانون المرافعات
 - قانون التحكيم رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٤
- ووفقاً لأحكام محكمة النقض

١٩٩٦

دار المطبوعات الجامعية

أمام كلية الحقوق ت ٤٨٢٢٨٢٩ - ألكندرية



الصيغ القانونية
للدعاوى العمالية

الصِّيغُ الْقَانُونِيَّةُ

لِلدَّعَاوَى الْعَمَالِيَّةِ

- قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والقرارات المنفذة له.
 - قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ١٢ لسنة ١٩٩٥.
 - قانون قطاع الأعمال العام رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ والمُجْتَمَعَةُ التَّشْرِيعِيَّةُ.
 - قانون شركات الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩
 - قانون الإصلاح الزراعي رقم ٥٢/١٧٨ المعدل بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢
 - القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قانون المرافعات
 - قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤
- ووفقاً للأحكام محكمة النقض

الدكتور علي عوض حسن
الحامي بالنقض

١٩٩٦



General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

دار المطبوعات الجامعية Alexandria

اسماء كلية الحقوق ت ٤٨٢٢٨٢٩ اسكندرية

مقدمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وأصلى وأسلم على معلم البشرية سيدنا وإمامنا ومولانا رسول الله محمد بن عبد الله عليه وعلى آله وأصحابه أفضل السلام . . .

وبعد . . فهذا كتاب فى سلسلة كتب الصيغ القانونية التى وفقنا الله لإصدارها فى السنوات الأخيرة وهو يتناول عرض كافة الصيغ فى الدعاوى العمالية المستعجلة والموضوعية وفقاً لأحدث ما استقر عليه القضاء العمالى وقضاء محكمة النقض وعلى هدى من أحكام التشريعات الحديثة المتصلة بشئون العمال فى القطاعين الخاص ، والأعمال العام ، وقوانين الاستثمار ، والتقابات العمالية طبقاً لآخر التعديلات حتى يونيو ١٩٩٥ .

وآمل بهذا الجهد المتواضع أن أكون قد أدت الأمانة وقدمت للزملاء عملاً نافعاً لا ابتغى من ورائه كسباً مادياً بقدر ما ابتغى ثواب الله أولاً ورضاءهم بعد ذلك ، فإذا كان فى الكتاب نقص أو قصور فهذا من شيمة البشر إذ الكمال لله وحده

د/ على عوض حسن

القاهرة فى ١٥ أغسطس ١٩٩٥

محتويات الكتاب

- فصل تمهيدى : أوليات ومبادئ فى قانونى العمل ونقابات العمال .
- الباب الأول : صيغ دعاوى الأجور .
- الباب الثانى : صيغ دعاوى تنظيم العمل وشروطه .
- الباب الثالث : صيغ دعاوى التأديب والفصل .
- الباب الرابع : صيغ دعاوى عقد العمل المشترك (الجماعى) .
- الباب الخامس : صيغ دعاوى التوفيق والتحكيم .
- الباب السادس : صيغ دعاوى نقابات العمال .
- الباب السابع : صيغ الدعاوى فى مواد تشغيل الأحداث والنساء .
- فهرس الكتاب .

فصل تهيدي

مبادئ عامة وأوليات في قانوني

العمل والنقابات العمالية

نطاق تطبيق قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ (١) :

لا تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة (فيما عدا الباب الخامس الخاص بالسلامة والصحة المهنية) ولا على عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم وأفراد أسرة صاحب العمل وهم الزوج أو الزوجة وأصوله وفروعه الذين يعولهم فعلاً (٢) .

وعلى ذلك فإن المحاكم المدنية (والعمالية جزء منها) هي المختصة بحسب نصابها القيمي بالدعوى التي يرفعها العمال والعمال المتدرجون الخاضعون لأحكام قانون العمل فتسرى أحكام القانون على العاملين بالقطاع العام وشركاته والعاملين بشركات استثمار المال العربي والأجنبي وهي ما اصطلح على تسميتها بشركات الانفتاح الاقتصادي وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

وتسرى أحكام قانون العمل على العاملين في المنظمات النقابية العمالية وفقاً للمواد ٤ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٣ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل

(١) للمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) راجع في شرح هذه الطوائف - للمؤلف - الوجيز في شرح قانون العمل الجديد ، ١٩٨٢ ، ص ٥٤ - ٦٥ .

بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ بشأن نقابات العمال والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ .
وتسرى أحكام قانون العمل على العاملين بمراكز تنظيم الأسرة والعاملين بالأحزاب
السياسية والعاملين بالوحدات الخاصة والعاملين بالسفارات الأجنبية والعاملين بدوائر
الجهات الدينية والخيرية والعاملين بالجمعيات التي لا تخضع لقانون التعاون^(١) .

الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة :

أجازت المادة السادسة من قانون العمل للمحكمة في كافة أنواع القضايا التي
تقام استناداً إلى هذا القانون أن تحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة ، وعلى هذا فإن أي
دعوى يرفعها العامل بالتطبيق لأي نص من نصوصه تدخل ضمن حالات النفاذ
المعجل المشار إليها بالمادة ٢٩٠ مرافعات لكن هذا النفاذ لا يكون واجباً بنص القانون
إلا في دعاوى إيقاف تنفيذ قرار الفصل المرفوعة بالتطبيق لحكم المادة ٦٦ من قانون
العمل لأنها تعتبر من الدعاوى المستعجلة التي يعتبر الحكم بالنفاذ المعجل فيها واجباً
بقوة القانون .

وعليه فإذا كنا في الصيغ الواردة بهذا الكتاب لم نشر في بعضها إلى طلب
الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة فإنه يمكن إضافة هذا الطلب لأي صحيفة دعوى
عمالية مرفوعة طبقاً لأحكام قانون العمل .

الإعفاء من الرسوم القضائية :

تمنح من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها
العاملون والصبية المتزوجون وعمال التلمذة والمستحقون عنهم عن المنازعات المتعلقة
بأحكام هذا القانون وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة .
ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها .

(١) للوضع السابق .

ويعفى العمال من ضريبة الدمغة على كل الشهادات والصور والشكاوى والطلبات التي تعطى لهم أو تقدم منهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون (مادة ٦ عمل) .

والإعفاء هنا مطلق فهو يشمل جميع أنواع القضايا التي يرفعها العمال أو ورثتهم سواء أكانت مدنية أم جنائية وسواء كانت أمام أول درجة أو أمام محاكم الاستئناف وكذلك أمام محكمة النقض وكذا الإشكالات في التنفيذ والدعاوى المستعجلة والطلبات على عرائض مدامت أنها جميعها ترفع استناداً إلى نصوص قانون العمل كما أن الإعفاء يشمل كافة أنواع الرسوم النسيية والإضافية والثابتة ورسوم دعم أبنية المحاكم ودعم صندوق القضاة ورسوم الدمغة بما في ذلك دمغة الاتساع لكن الإعفاء لا يرد على دمغة المحاماة إلا إذا كان العامل محامياً مقيماً بجدول النقابة وكانت الدعوى مرفوعة منه شخصياً ضد صاحب العمل الذي يعمل لديه سواء كان فرداً أو شركة كذلك لا يسرى الإعفاء على الإنذارات على يد محضر التي يرسلها العامل لأنها ليست من قبيل الدعاوى .

ونرى أيضاً أن العامل إذا أقام جنحة مباشرة ضد صاحب العمل استناداً إلى أحد نصوص قانون العمل (وهو أمر جائز كما سنرى) فإنه يعفى من الرسوم لأن نص الإعفاء مطلق ولا يسوغ تقييده وتخصيصه بغير مخصص .

الجنح المباشرة التي ترفع من العمال :

تلزم الإشارة إلى أن معظم الصيغ القانونية للدعاوى العمالية الواردة بين دفتي هذا الكتاب تستند كل منها إلى نص في قانوني العمل والنقابات العمالية ويجوز أن تقام بشأن أى من هذه النصوص دعاوى جنح مباشرة من العامل باعتباره مضرراً من جراء مخالفة صاحب العمل للنص القانوني حيث أن معظم النصوص في تشريعات العمل تتضمن عقوبة جنائية عن مخالفتها .

وقانون العمل وكذلك قانون النقابات العمالية لا يوجد في نصوصهما ما يمنع من رفع الجرح المباشرة من جانب المضرور لأن المشرع فيها وإن كان قد أسند إلى من لهم صفة الضبطية القضائية - وهم مفتشو العمل والنقابات - ضبط الجرائم التي ترتكب بالتطبيق لأحكامهما إلا أنه أي المشرع لم يختص مأمورو الضبطية وحدهم بذلك كما فعل مثلاً في جرائم قوانين الضرائب والجمارك والتموين وإنما ترك هذا الموضوع دون تقييد ومن ثم فإنه لا حظر إلا بنص ولا يوجد في نصوص قانون العمل ولا قانون نقابات العمال ما يمنع العامل المضرور من إقامة الجرح المباشرة ضد صاحب العمل إذا امتنع مثلاً عن دفع الأجر أو نقله من عمله على خلاف القانون أو امتنع عن منحه أجازته المقررة قانوناً أو أرغم عاملاً على الانضمام إلى نقابة عمالية معينة أو منعه من الانضمام إلى نقابة أو امتنع عن توريد اشتراكات النقابة التي اقتطعها من العمال وهكذا وقد أقرنا في هذا الكتاب إيراد الصيغ القانونية في مجال الحقوق المدنية العمالية فقط مع إيراد بعض نماذج يسيرة لصحف الجرح المباشرة تاركين تفاصيل هذه الصيغ للمرجع المتخصص في ذلك وهو مرجع صيغ الجرح المباشرة^(١).

الاختصاص النوعي والمحلّي :

الاختصاص النوعي يكون للمحكمة المدنية (الدائرة العمالية بوصفها قاضياً لشئون العمال الجزئية) الواقع في دائرتها محل العمل ، وتقدر قيمة الدعوى باعتبار الطلبات فيها يوم رفعها ويدخل في التقدير ما يكون مستحقاً آنذاك من فوائد وتعويضات ومصرفات وغيرها من الملحقات المقدرة القيمة وكذلك طلب ما يستجد من الأجر والمبالغ المستحقة بعد رفعها وحتى يوم الحكم فيها . فإذا كانت الطلبات غير مقدرة القيمة فيكون الاختصاص للمحكمة الابتدائية . وتنص القواعد العامة على أن تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتداءً في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تجاوز قيمتها

(١) انظر للمؤلف « الجرح المباشرة » الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٩٥ ، ص ١٧٦ و ١٧٩ ، وانظر لنفس

المؤلف « جريمة التهديد » ، صفحة ٣٢١ وما بعدها - الطبعة الثالثة سنة ١٩٩١ .

خمسـة آلاف جنيـه ، ويكوـن حـكمـها انتـهائياً إذا كانت قيمـة الدـعوى لا تجـاوز خمسمائة جنيـه^(١١) مـادة ٤٢ مـرافعات المـعدلة بالقانون رقم ٩١ لسـنة ٨٠ والمـعدلة بالقانون ٢٣ لسـنة ١٩٩٢ ، مع مـلاحظـة أن المـشرع فى قـانونى العـمل ونقـابات العـمال قد جـعل الاختصاص للمحكمة الجزئية بنص القانون بالنسبة لبعض الدعاوى المحددة مثال ذلك ما ورد بالمادة ٦٨ عمل من اختصاص المحكمة الجزئية بالفصل فى تظلم العامل من تقدير صاحب العمل واللجنة الاستشارية للمبالغ التى تقدر للإتلاف أو التدمير لمنتجات أو أدوات أو مهمات العمل بخطأ العامل أو إهماله . ومثال ذلك ما ورد بالمادة ٧٧ من قانون النقابات العمالية من اختصاص المحكمة الجزئية بالظن فى قرار فصل العضو النقابى من عضوية النقابة وهكذا .

وحـرى بالإشـارة أن الدـعوى إذا رفـعت إلى مـحكمة غير مختصة محلـياً أو نوعياً أو حتى ولائياً فإنها تأمر من تلقاء نفسها بالإحالة إلى المحكمة المختصة فلو أقيمت دعوى بطلب أجر أقل من خمسة آلاف جنيـه أمام المحكمة الابتدائية فإنها تحيلها إلى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها محل العمل أو موطن المدين (صاحب العمل) ولو أقيمت دعوى بطلبات متعددة غير محددة القيمة أمام المحكمة الجزئية فإنها تحيلها من تلقاء نفسها للمحكمة الابتدائية ، بل لو أقيمت الدعوى مثلاً من عامل فى الحكومة أو هيئة عامة أمام المحكمة المدنية فإنها تحيلها إلى محكمة القضاء الإدارى أو المحكمة الإدارية المختصة حسب الأحوال لأن هذا هو مفاد حكم المادة ١١٠ مرافعات لكن يستثنى الدعاوى التى تقام أمام القضاء المستعجل فإذا قضى بعدم اختصاصه فإنه لا يحيل القضية إلى محكمة أخرى .

(١١) إذا كانت قيمة الدعوى أكثر من خمسمائة جنيـه وجب توقيـمها من محام والا تكون غير مقبولة .

تنفيذ الأحكام العمالية :

نصت المادة ٥ من قانون العمل على أن يكون للمبالغ المستحقة للعامل أو للمستحقين عنه بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة ومصروفات الحفظ والترميم .

كما نصت المادتان ٨ و ٩ على التضامن بين أصحاب الاعمال السابمين واللاحقين ومقتضى هذه النصوص أن المشرع أولى الأحكام العمالية مزايا تتمثل فى سرعة التنفيذ وتوسيع دائرة التضامن فى الالتزام بحقوق العمال وكل ما يهمنا الإشارة إليه أنه يتعين عند إقامة أى دعوى عمالية الإشارة فى صحتها إلى تبعية العامل لصاحب العمل والالتزام بأمره والعمل تحت إشرافه مقابل أجر فهذه هى العناصر التى تميز عقد العمل عما عداه من العقود المشابهة كما نشير إلى أنه توجد بمديرىات القوى العاملة بالمحافظات إدارات متخصصة لضبط جرائم العمل ومهمتها تحرير المحاضر للمنشآت التى تخالف نصوص القانون وهى إدارات وأقسام تفتيش العمل ولكن كما قلنا لا يمنع الالتجاء إليها من إقامة اللجنة المباشرة ضد المنشأة المخالفة .

الباب الأول

صيغ دعاوى الأجور

دعاوى الأجور وفقاً لنصوص قانون العمال

- ١ - دعوى من عامل ضد صاحب عمل للمطالبة بأجر متأخر (مواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥) .
- ٢ - دعوى من عامل ضد شركة قطاع عام للمطالبة بأجر (مواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥) .
- ٣ - دعوى مطالبة بأجر فى حالة عدم وجود عقد مكتوب م ٣٠
- ٤ - دعوى من خدام ضد مخدوم للمطالبة بأجره مادة ١/١٧٨ و ٦٩٠ مدنى
- ٥ - دعوى مطالبة بأجر بعد انتهاء علاقة العمل م ٣٨
- ٦ - دعوى مطالبة شركة قطاع عام بأجر بعد انتهاء العمل م قطاع عام
- ٧ - دعوى من عامل بالإنتاج للمطالبة بأجره م ٧
- ٨ - دعوى مطالبة بمعمولة م ٣/١
- ٩ - دعوى جنحة مباشرة لعدم الوفاء بالأجر م ٣٣ و ١٧٠ و ١٧٥
- ١٠ - دعوى من ورثة عامل متوفى للمطالبة بأجره م ٣٥
- ١١ - طلب على عريضة بالأمر بصرف نفقات الجنابة ومنحة الوفاة م ١/٧٣
- ١٢ - طلب على عريضة بالأمر بتجهيز ونقل جثة عامل متوفى م ٢/٧٣
- ١٣ - دعوى جنحة مباشرة من ورثة عامل متوفى للمطالبة بأجره م ٣٥ و ١٧٠ و ١٧٥
- ١٤ - دعوى ضد صاحب عمل عرضى لإجراء المساواة م ٥٧
- ١٥ - دعوى من عامل متدرج للمطالبة بأجره م ١١ و ١٢
- ١٦ - دعوى من عامل تحت الاختبار للمطالبة بأجره م ٣١
- ١٧ - دعوى من عامل عرضى للمطالبة بأجره م ٢٥

- ١٨ - دعوى مطالبة بالحد الأدنى للأجور م ٣٢
- ١٩ - دعوى عدم الاعتداد بمخالصة عن أجر م ٣٥
- ٢٠ - دعوى من صاحب عمل ببراءة ذمته من دين أجر العامل م ٣٥
- ٢١ - دعوى عدم الاعتداد بالخصم من أجر العامل م ٤٠
- ٢٢ - دعوى بطلان فائدة عن قرض اقترضه العامل م ٤٠
- ٢٣ - دعوى بطلب إبطال فائدة عن أجر مدفوع مقدماً م ٤٠
- ٢٤ - دعوى بطلان حجز على أجر عامل م ٤١
- ٢٥ - دعوى مطالبة بعلاوة دورية سنوية م ٤٢
- ٢٦ - دعوى مطالبة بعلاوة عن أجازة سنوية م ٤٧
- ٢٧ - نظلم من تقدير قيمة ما أتلغه العامل بسبب خطئه م ٦٨
- ٢٨ - نظلم من تقدير قيمة ما أتلغه العامل مقدم إلى اللجنة الإدارية م ٦٨
- ٢٩ - دعوى مطالبة بأجر عن أجازة مرضية م ٥١ و ٥٠
- ٣٠ - دعوى مطالبة بأجر مضاعف عن أجازات الأعياد م ٤٨
- ٣١ - دعوى مطالبة بأجر إضافي م ١٤٠
- ٣٢ - دعوى ضد الدائن الحاجز على أجر العامل م ٤١
- ٣٣ - دعوى مطالبة بأجر مدة الوقف الاحتياطي م ٦٧
- ٣٤ - دعوى مطالبة بنسبة الـ ١٠٪ مقابل الخدمة في المحال السياحية م ٦١
- ٣٥ - دعوى مطالبة بالوهبة في المحال غير السياحية م ٦١
- ٣٦ - دعوى مطالبة بأجر خلال فترة الإصابة م ٤٩ من قانون التأمين الاجتماعي
- ٣٧ - دعوى من عاملة للحصول على أجازة بدون مرتب م ١٥٦
- ٣٨ - جنتحة مباشرة لنقل العامل من الشهرية إلى المياومة مادة ٣٧ عمل

الصيغة رقم (١)
دعوى من عامل ضد صاحب عمل
للمطالبة بأجر متأخر^(١)
(م ٣٣ و ٣٤ و ٣٥)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأمثاذ المحامى

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى أعلاه
إلى حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

(١) أثناء سريان علاقة العمل .

- مادة ٣٣ : تؤدى الأجور وغيرها من المبالغ المستحقة للعمل بالعملم المتداوله قانوناً .
- مادة ٣٤ : تؤدى الأجور فى أحد أيام العمل وفى مكانه مع مراعاة الأحكام الآتية :
- (أ) العمال المعينون بأجر شهرى تؤدى أجورهم مرة على الأقل فى الشهر .
- (ب) إذا كان الأجر بالقطعة واستلزم العمل مدة تزيد على أسبوعين وجب أن يحصل العامل كل أسبوع على دفعة تحت الحلب تناسب ما أنتمه من العمل وأن يؤدى له باقى الأجر خلال الأسبوع التالى لتسليم ما كلف به .
- (ج) فى غير ما ذكر من الأحوال السابقة تؤدى للعمال أجورهم مرة كل أسبوع على أنه يجوز أن تؤدى لهم مرة كل أسبوعين أو كل شهر إذا وافقوا كتابة على ذلك .
- مادة ٣٥ : لا تبرأ فمة صاحب العمل من أجر العامل إلا إذا وقع العامل بما يقيد استلام الأجر للمد لذلك أو فى كشوف الأجور أو لإصال خاص معد لهذا الغرض على أن تشمل بيانات هذه المستندات مفردات الأجر .

وأعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل مكتوب مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى
المعلن إليه بمهنة بأجر قدره (في الشهر أو في
الأسبوع أو في اليوم) وظل يؤدي عمله بكفاءة وأمانة إلا أنه فوجئ بامتناع المعلن إليه
عن أداء أجر الطالب عن المدة من إلى بدون وجه حق أو
مسوغ من القانون ما دعا الطالب إلى إنذاره على يد محضر بتاريخ بالوفاء
بالأجر لكنه لم يمثل .

وحيث أنه يحق للطالب طبقاً للمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون العمل رقم
١٣٧ لسنة ١٩٨١ أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بأجره المتأخر .

بناء عليه

أن المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة الجزئية (أو الابتدائية الدائرة)^(١)
الكائن مقرها بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة
الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بأن
يؤدي للطالب مبلغ قيمة أجره المستحق عن المدة من إلى
..... مع ما يستجد حتى تاريخ الحكم في الدعوى مع إلزامه المصروفات ومقابل
أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتفاد المعجل وبلا كفالة طبقاً للمادة السادسة من قانون
العمل المشار إليه . مع حفظ حق الطالب في الزيادات المقررة بالمادة ٣٢ والعلاوات
المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من ذات القانون ومع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

(١) الاختصاص القيمي يكون للمحكمة الجزئية إذا كانت البالغ المطلوبة خمسة آلاف جنية فأقل
أما إذا زادت عن ذلك فيكون للمحكمة الابتدائية (راجع المادة ٤٢ مرافعات المدلة بالقانون
رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢) .

الصيغة رقم (٢)

دعوى من عامل ضد شركة قطاع عام

للمطالبة بأجر متأخر^(١)

(م ٣٣ و ٣٤ و ٣٥)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامى
أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى :
السيد رئيس مجلس إدارة شركة بصفته ويعلم بمقر الشركة
الرئيسى بجهة متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

بتاريخ عين الطالب بالشركة التى يمثلها المعلن إليه وذلك
بمقتضى عقد عمل (محدد المدة أو غير محدد المدة) أو بمقتضى قرار بالتعيين
صادر من المعلن إليه بوظيفة بمرتب شهرى قدره وتسلم
المعمل بتاريخ ومن ذلك التاريخ والطالب يؤدى المعمل المتوط به على
أكمل وجه طبقاً للوائح وتعليمات الشركة إلا أنه فوجئ بعدم صرف مرتبه منذ
..... وحتى الآن دون سبب أو مبرر قانونى ولزاء هذا الامتناع بادر الطالب بإتذار
المعلن إليه بالوفاء بالمرتب المستحق له إلا أنه لم يستجب مما يحق معه للطالب طبقاً
للمادة ٢٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون المعمل
١٣٧ سنة ١٩٨١ أن يلجأ إلى القضاء مطالباً بحقوقه .

(١) أثناء سريان علاقة العمل .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب قيمة الأجر المطلوب) (١١) بجلستها العلنية التي سوف تتمتع بمشقة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالب مرتبه عن المدة من إلى والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المجل بدون كفالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

(١١) إذا كان الأجر المطلوب أكثر من خمسة آلاف جنيه يكون الاختصاص للمحكمة الابتدائية الواقع بدانها مقر العمل ويختص القضاء العادى دون الإدارى بجميع دعاوى العمال بالقطاع العام .

الصيغة رقم (٣)

دعوى مطالبة بأجر في حالة

عدم وجود عقد مكتوب^(١)

(م ٣٠)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
..... المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

(١) أثناء سريان علاقة العمل .

مادة ٣٠ : يجب أن يكون عقد العمل ثابتاً بالكتابة ومحرراً باللغة العربية من ثلاث نسخ
لكل من الطرفين نسخة والثالثة لكتب التأمينات الاجتماعية المحض ويجب أن يتضمن على الأخير
اليانات الآتية :

- (أ) اسم صاحب العمل وعنوان محل العمل .
 - (ب) اسم العامل ومؤهله ومهنته ومحل إقامته وما يلزم لإثبات شخصيته .
 - (ج) طبيعة ونوع العمل محل التعاقد .
 - (د) الأجر المتفق عليه وطريقة وسعد أدائه وكذلك سائر المزايا التقديرية والعينية المتفق عليها .
- فإنما لم يوجد عقد مكتوب جاز للمعامل وحده إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات . ويحلى
المعامل ليصالاً بما يكون قد أودعه لدى صاحب العمل من أوراق وشهادات .

وأعلته بالآتي

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلم إليه بمهنة بأجر قدره فى (الشهر أو فى اليوم أو فى الأسبوع) وذلك بدون عقد عمل مكتوب وظل يمارس العمل المتفق عليه على أتم وجه وطبقاً لأوامر وتعليمات المعلم إليه الذى امتنع بدون مسوغ قانونى عن صرف أجر الطالب ابتداء من وحتى الآن رغم مطالبته بالطرق الودية . وحيث أنه طبقاً للمادة ٣٠ فقرة الأخيرة من قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ يجوز للطالب إثبات علاقة العمل بكافة طرق الإثبات كما لا تبرا ذمة المعلم إليه من الأجر إلا إذا أثبت أن الطالب قد وقع بما يفيد استلامه وهو ما لم يحصل الأمر الذى يحق معه للطالب المطالبة بأجره المتأخر امتثالاً لنصوص المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ مجمعة من قانون العمل المشار إليه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلم إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية^(١) الدائرة الكائن مقرها بجلستها العلنية التى تتمتع بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم عليه بما يلى :

أولاً : بثبوت علاقة العمل بين الطالب والمعلم إليه وذلك منذ

ثانياً : بإلزام المعلم إليه بأن يؤدى للطالب أجره المستحق وقدره عن المدة من إلى بواقع (فى اليوم أو فى الشهر) مع ما يستجد من تاريخ رفع هذه الدعوى وحتى تاريخ الحكم فيها .

ثالثاً : إلزام المعلم إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل الطليق من الكفالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

(١) يلاحظ الاختصاص القيمى طبقاً للقانون ١٩٩٢/٢٣ ، راجع الصيغتين السابقتين .

الصيغة رقم (٤)

دعوى من خادم ضد مخدوم للمطالبة بأجره

(١/٦٧٨ و ٦٩٠ مدنى)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيدة/ المقيمة ومحلها المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد/ المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

بتاريخ التحقت الطالبة بالعمل لدى المعلن إليه لأداء أعمال الخدمة
المنزلية واتفق معها شفاعاً على أجر مقداره فى الشهر .

ومنذ التحاق الطالبة بخدمة المعلن إليه وهى تؤدي عملها خير أداء باذلة أقصى
الجهد والأمانة والإخلاص إلى أن فوجئت بامتناعه عن تسليمها أجرها منذ
وحتى الآن بدون مسوغ مشروع .

وإذ كان يحق للطالبة طبقاً للقواعد العامة أن تستأدى أجرها بالطريق القانونى
امتثالاً لحكم المادتين ١/٦٧٨ و ٦٩٠ من القانون المدنى .

(١) هذه الدعوى غير معفاة من الرسوم بخلاف دعاوى العمال الذين يسرى عليهم قانون العمل كما فى
الصيغ السابقة لأن أحكام قانون العمل لا تسرى على عمال الخدمة المنزلية (م ٣/ب) .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الجزئية الكائن مقرها بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدي للطالبة مبلغ قيمة أجرها عن المدة من إلى مع ما يستجد من تاريخ رفع هذه الدعوى وحتى تاريخ الحكم فيها وكذا إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المجبل بلا كفالة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥)

دعوى مطالبة بأجر بعد انتهاء علاقة العمل

(م ٢٨)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى حيث
إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلتته بالآتى

أنحق الطالب بالعمل لدى المعلن إليه بتاريخ بجهة
بأجر قدره فى الشهر (أو فى اليوم) .

وبتاريخ انتهت علاقة العمل (بالفصل أو بالاستقالة أو يلوغ من
التقاعد) ولما كان الطالب لم يتقاضى أجره عن الفترة من إلى
تاريخ انتهاء علاقة العمل ومن ثم فهى دين لا تبرأ منه دمة المعلن إليه إلا بالأداء طبقاً
للمادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ويستحق الطالب هذا الأجر فوراً طبقاً
للمادة ٢٨ من ذات القانون .

(١) مادة ٢٨ : إذا انتهت علاقة العمل أدى للمعلن أجره وكافة المبالغ المستحقة له فوراً إلا إذا كان
العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه فيجب فى هذه الحالة على صاحب العمل أداء أجر العامل
وجميع مستحقاته فى مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ ترك العمل .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة أو الجزئية
الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي سوف تنعقد بمشيئة الله اعتباراً
من الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم
بالزامه بأن يؤدي للطلاب مبلغاً وقدره هو قيمة الأجر المستحق له عن الفترة
من إلى والمصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ
المجمل بدون كفالة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٦)

دعوى مطالبة شركة قطاع عام

بأجر بعد انتهاء العمل

(القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام)

إنه في يوم

كطلب السيد/ المقيم ومحلته المختار مكتب الأستاذ
..... المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه إلى
السيد/ عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة بصفته ويعلن بمقرها بجهة
(١)

وأعلنته بالآتي

بتاريخ عين الطالب بالشركة المعلن إليها بوظيفة بهرتب
شهرى قدره وظل يؤدي عمله على خير وجه إلى أن صدر قرار
الشركة بإنهاء خدمة الطالب بتاريخ (بالاستقالة أو بيلوغ سن
التقاعد أو بالفصل أو لأى سبب من الأسباب إلخ) .
وحيث أن الطالب يستحق أجره وكافة مزاياه طبقاً للقانون ولائحة الشركة وذلك
عن المدة التى لم يتقاضاه عنها وهى من إلى

(١) يمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة أمام القضاء وفى صلاحها بالخير (مادة ٢٤ من القانون
رقم ٩١/٢٠٣ بشأن قطاع الأعمال العام) .

ولما كان الأجر يشمل جميع العلاوات الدورية وغلاء المعيشة والعمولة والامتيازات العينية والمنح ونصيبه فى الأرباح طبقاً للقانون وهى جميعاً تقدر بمبلغ وقد طالب الطالب الشركة المعلن إليها ودياً بهذه الحقوق فرفضت فأنذرها على يد محضر بتاريخ فلم تمتثل مما لم يعد معه ثمة محيص أمام الطالب من اللجوء إلى القضاء لاسترداد حقه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة صباحاً يوم الموافق لكى يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ قيمة الأجر بكافة صوره المستحق للطالب عن الفترة من إلى مع إلزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ الممجل الطليق من الكفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٧)
دعوى من عامل بالإنتاج للمطالبة بأجره
(م ٧)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن إليه بمهنة
على أن يؤدى له الأجر حسب الإنتاج (أو الطريقة) إلا أنه فوجئ فى الآونة الأخيرة
بامتناع المعلن إليع عن تسليمه كامل أجره طبقاً لوحدة الإنتاج التى يقوم بها وذلك

(١) غالباً ما تحكم المحكمة فى مثل هذه الدعوى بتدب خير مع إعفاء العامل من الأمانة طبقاً للمادة ٦ .
مادة ٧ : يكون حساب متوسط الأجر اليومي لعمال الإنتاج أو العمال الذين يتقاضون أجوراً
ثابتة مضافاً إليها عمولة أو نسبة مئوية على أساس متوسط ما تناوله العامل عن أيام العمل الفعلية فى
السنة الأخيرة أو عن المدة التى اشتغلها إن قلت عن ذلك مقسوماً على عدد أيام العمل الفعلية عن
ذات الفترة .

ويكون هذا الأخير هو المستحق للمعامل أثناء الأجازات السنوية أو المرضية أو أجازات الأعياد أو
الراحة الأسبوعية أو فى حالات الحطل أو التوقف .

على سند من الإدعاء بأن إنتاج الطالب قد هبط عن المعدلات المتفق عليها وهو إدعاء لا يسانده دليل من الواقع فضلاً عن أن المادة السابعة من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ تنص على أن يكون حسب متوسط الأجر اليومي لعمال الإنتاج على أساس متوسط ما تناوله العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة أو عن المدة التي اشتغلها إن قلت عن ذلك مقسوماً على عدد أيام العمل الفعلية عن ذات الفترة .

وحيث أن الثابت أن الطالب كان يتقاضى عن يوم العمل الفعلي مبلغاً وقدره وبالتالي يكون هذا الأخير هو الحد الأدنى لحساب متوسط الأجر ولا يسوغ النزول عن هذا الحد بحجة هبوط مستوى الإنتاج .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب النصاب القيمي)^(١) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشقة الله اعتباراً من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ عن أيام العمل التي باشرها وفقاً لما جاء بصدر الصحيفة مع إلزامه المصروفات ومقابل الأتعاب بدون كفالة .
ولأجل العلم .

(١) راجع هوامش الصيغ ١ و ٢ و ٣ .

الصيغة رقم (٨)

دعوى مطالبة بعمولة (م ٣/١)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب المقيم ومحل المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

(١) غالباً ما تحكم المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنصب خبير .

مادة (١) عمل : يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون .

بالعامل : كل شخص طبيعى أو اعتبارى يستخدم عاملاً أو أكثر لقاء أجر .

بالأجر : كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقداً مضافاً إليه جميع المزايا أياً كان نوعها وعلى
الأخص ما يلقى :

١ - المزايا الدورية .

٢ - المزايا التى تصرف بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة .

٣ - العمالة التى تعطى للطوائف والتدوين الجوالين والممثلين التجاريين .

٤ - الامتيازات العينية .

٥ - كل منحة تعطى للمعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاء أمانته أو كفايته وما شابه ذلك
إنما كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو الجماعية أو الأنظمة الأساسية للعمل أو
جرى العرف بمنحها .

٦ - الوجبة التى يحصل عليها العامل فى الحال العامة غير السياحية إذا جرى العرف بدفعها وكانت
لها قواعد تسمح بتعديلها وتعتبر فى حكم الوجبة النسبة المئوية التى يدفعها العملاء مقابل
الخدمة فى المنشآت السياحية ويصدر قرار من وزير الدولة للقرى العاملة والتدريب بالاتفاق مع
وزير السياحة والمنظمة النقابية المختصة بكيفية توزيعها على العاملين .

بالعمل العرضى : العمل الذى لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ولا يستغرق
أكثر من ستة أشهر .

بالعمل المؤقت : العمل الذى تقتضى طبيعة إنجازها مدة محدودة أو الذى ينصب على عمل بذله
وتنتهى بانهائه .

بالعمل الموسمى : العمل الذى يتخذ فى مواسم دورية منتظمة .

بالليل : الفترة ما بين غروب الشمس وشرورها .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد/ المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتي

بتاريخ بموجب عقد عمل مكتوب التحقق الطالب بالعمل لدى
المعلن إليه بمهنة وإتفق على أن يؤدي الأخير للطالب مرتباً شهرياً قدره
..... كما إتفق على عمولة المبيعات أو على الإنتاج مقدارها كذا في المائة من
جملة (يجوز أن يكون الأجر عمولة فقط) تدفع في نهاية كل شهر (أو
كل ستة أشهر ، أو كل سنة) .

وحيث أن الطالب حقق مبيعات مقدارها في المدة من
إلى ويستحق عنها عمولة قدرها جنيهاً على أساس النسبة
المشار إليها وقد رفض المعلن إليه أداؤها للطالب رغم مطالبته بذلك مراراً وتكراراً وأخيراً
يأنتاز على يد المحضر بتاريخ مما لم يعد معه أمام الطالب من مناص سوى
ساحة القضاء للزود عن حقوقه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة (أو الجزئية حسب
الأحوال) بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف
من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدي
للطالب مبلغ هو قيمة العمولة المستحقة له طبقاً لما ورد تفصيلاً بصدور
الصحيفة مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم طليق من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٩)

دعوى جنحة مباشرة لعدم الوفاء بالأجر^(١)

(م ٣٣ و ١٧٠ و ١٧٥)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه أعلاه
إلى حيث إقامة :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع .

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته وبعن يسراى النيابة
بمحكمة متخاطباً مع .

وأعلتهما بالآتى

الطالب يعمل لدى المعلن إليه الأول بمحلته الكائن بجهة بوظيفة
..... بمرتب قدره شهرياً (أو يومياً) . ولا زال يباشر عمله ويؤدى

(١) مادة ١٧٠ : يعاقب صاحب العمل أو المعلن المسئول عن المنشأة الذى يخالف حكماً من أحكام
الباب الثالث بشأن علاقات العمل الفردية والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن خمسة
جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم
المخالفة . وتضاعف الغرامة في حالة العود .
مادة ١٧٥ - لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية أو النزول عن الحد الأدنى للعقوبة
المقررة لأسباب تقديرية .

التزامه على أكمل وجه ، إلا أنه فوجئ بالمعلن إليه الأول يمتنع عن صرف أجره المستحق عن المدة من إلى وقرره وذلك بلا أدنى سبب أو مسوغ قانوني مخالفاً بذلك حكم المادة ٣٣ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ التي تلزم صاحب العمل بأن يؤدي أجر العامل فوراً في أحد أيام العمل وفي مكان العمل وذلك بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة ٣٤ من نفس القانون كما لا تبرا ذمة صاحب العمل من الأجر إلا إذا وقع العامل بما يفيد استلامه (مادة ٣٥) .

وحيث أن المادة ١٧٠ من قانون العمل المشار إليه المعلن بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على عقاب صاحب العمل الذى يخالف هذه الأحكام بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات ، ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبات المالية أو النزول عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة قانوناً (مادة ١٧٥ عمل) .

ولما كانت نصوص قانون العمل المشار إليه وإن كانت قد أناطت برجال تفتيش العمل والضبطية القضائية صفة الضبط القضائي فى تنفيذ أحكامه (مادة ١٦٠) إلا أنه لا يوجد فى نصوصه ما يمنع العامل من الالتجاء إلى محكمة الجناح المختصة على اعتبار أنه قد أضير من الجريمة التى ارتكبها صاحب العمل ومن حق الطالب أن يقيم نفسه مدعياً مدنياً طبقاً للمادة ٢٥١ إجراءات والمادة ١٦٣ مدنى وقد أدخل المعلن إليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة جناح الكائن مقرها بجبهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع المعلن إليه الأول طلبات

المعلن إليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمواد ٣٣ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢^(١) وكذا إلزام الأول بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت عن الأضرار التى أصابته لأنه بتاريخ بدائرة قسم (أو مركز) امتنع عمداً عن أداء أجر الطالب حالة كونه مأموراً بأدائه فوراً وكذا إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ .

مع حفظ حق الطالب فى المطالبة بالأجر المستحق له وكذا سائر حقوقه الأخرى .

ولأجل العلم .

(١) مادة ٣٣ : سبق ذكرها فى الصفحة رقم (١) .

الصيغة رقم (١٠)

دعوى من ورثة عامل متوفى

للمطالبة بأجره (م ٧)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب ورثة المرحوم وهم ،
..... والمقيمين ومحلهم المختار مكتب الأستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

كان مورث الطالبين المرحوم يـمـلـ لـدى المـلـن إـلـيـه بـوظـيـفـة
..... بمـرتـب قـدره فى الشـهر أو فى الـيـوم
وذلك منذ تاريخ إلى أن توفى لرحمة الله بتاريخ

وحيث أن مورث الطالبين يستحق أجراً متأخراً لم يتقاضاه عن المدة من
..... إلى وكذلك مبلغ ويكون جملة المستحق للمورث
فى ذمة المعلن إليه هو مبلغ وهو حق ثابت ينتقل للورثة بمقتضى القواعد
العامة ولا تبرا ذمة صاحب العمل من هذا الدين إلا بالأداء أو الإبراء .

(١) مادة ٣٥ عمل : لا تبرا ذمة صاحب العمل من أجر العامل إلا إذا وقع العامل بما يفيد
استلام الأجر فى السجل الممد لذلك أو فى كشوف الأجور أو إيصال خاص معد لهذا الغرض على أن
تشمل بيانات هذه المستندات مفردات الأجر .

ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى (ومنها نفقات الجنازة ومنحة الوفاة المنصوص عليها بالمادة ٧٣ من قانون العمل وسائر الحقوق المالية) .

وحيث أن الطالبين أنذروا المعلن إليه بتاريخ بأداء هذه المستحقات إلا أنه لم يمثل .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالبين مبلغ طبقاً لما جاء بصدر الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (١١)

طلب على عريضة لقاضى الأمور الوقتية

بالأمر بصرف نفقات الجنازة ومنحة الوفاة

(م ١/٧٣ و ١٩٤ مرافعات)

السيد الأستاذ قاضى الأمور الوقتية بمحكمة الابتدائية .

تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم أرملة المرحوم المقيمة ومحلها المختار
مكتب الأستاذ المحامى .

ضد

السيد/ المقيم

أو ضد/ شركة ويمثلها قانوناً رئيس مجلس إدارتها بعنوانها
بجهة

الموضوع

كان مورث الطالبة المرحوم يعمل بمهنة لدى المعروض
ضده بمرتب مقداره فى الشهر .

وحيث أنه بتاريخ توفى إلى رحمة الله وهو فى الخدمة .

ولما كانت المادة ٧٣ من قانون العمل تنص على أنه إذا توفى العامل وهو فى
الخدمة يصرف صاحب العمل لأسرته ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات

الجنابة بحد أدنى قدره خمسون جنيهاً كما يصرف منحة تعادل أجر العامل كاملاً عن الشهر الذى توفى فيه والشهرين التاليين له طبقاً لقواعد قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وحيث أن الطالبة تقدمت للمعروض ضده طالبة هذه المبالغ إلا أنه أخذ بماطل الأمر الذى لا يحتمل التأخير كما لا تجدى أية إجراءات قضائية مهما كانت سريعة فى حصول الطالبة على نفقات الجنابة ومنحة الوفاة سوى إجراء وقتى سريع عملاً بنص المادة ١٩٤ من قانون المرافعات^(١) .

بناء عليه

أرجو بعد الإطلاع على حافظة المستندات المرفقة إصدار أمركم بإلزام المعروض ضده بأن يؤدي للطالبة فوراً مبلغ وهى تمثل نفقات الجنابة ومنحة الوفاة المستحقة للعامل المتوفى وإلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة والإذن بتنفيذ الأمر بمسودته .

والسلام عليكم ورحمة الله ، ، ،

مقدمته

.....

تحريراً فى

(١) المستبلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ حيث كان النص الملغى يقول : « فى الأحوال التى يكون فيها للمعصم وجه فى استصدار أمر يقدم عريضة . . . إلخ » ، فكان يجوز قبل التعديل طلب استصدار أمر على عريضة ولو لم يوجد نص ولكن بموجب التعديل الأخير للمادة ١٩٤ مرافعات فإنه يتعين أن يستند طالب الأمر إلى نص فى القانون كما هو الحال فى هذه الصيغة .

حافظة مستندات

- ١ - صورة عقد عمل المتوفى أو أى مستند يثبت علاقة العمل .
- ٢ - شهادة من اللجنة النقابية للعاملين بالمنشأة (أو النقابة العامة إذا لم توجد فى المنشأة لجنة نقابية) تثبت أن المتوفى كان يعمل لدى المعروض ضده ويبين فيها آخر أجر وصل إليه .
- ٣ - شهادة وفاة العامل .
- ٤ - إعلام شرعى بأسماء الورثة وإن لم يوجد فصورة بطاقة المتوفى لإثبات صفة الأرملة أو أى شهادة تفيد علاقة الوارث (الطالب أو العارض بالمورث (العامل المتوفى) .
- ٥ - هذا الطلب معفى من الرسوم والدمغات (عندا دفعة المحاماة) طبقاً للمادة السادسة من قانون العمل .
- ٦ - يمكن للأرملة أو الورثة الالتجاء للنقابة العمالية لمساعدتهم ويجوز للنقابة صرف سلفة أو منحة فورية لمواجهة نفقات الجنازة وهو الحاصل عملاً .

• مادة ٧٣ عمل : إذا توفى العامل وهو فى الخدمة يعصرف صاحب العمل لأسرته ما يعادل أجر شهرين كامليين لمواجهة نفقات الجنازة بعد أدنى قدره خمسون جنيهاً كما يعصرف منحة تعادل أجر العامل كاملاً عن الشهر الذى توفى فيه والشهرين التاليين له طبقاً لقواعد قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

كما يلتزم صاحب العمل بنفقات تجهيز ونقل الجثة إلى الجهة التى استقدمه منها ما لم تطلب أسرته نقله إلى جهة أخرى وعلى نفقتها ويخصم ما تحمله صاحب العمل من مصروفات الجنازة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

الصيغة رقم (١٢)

طلب على عريضة لقاضى الأمور الوقية
بالأمر بتجهيز ونقل جثة عامل متوفى

(م ١/٧٣ و ١٩٤ مرافعات المعدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣)^(١)

السيد الأستاذ قاضى الأمور الوقية بمحكمة الابتدائية .

تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم أرملة المرحوم المقيمة ومحلها المختار
مكتب

ضد

السيد / المقيم

أو شركة ويمثلها قانوناً رئيس مجلس إدارتها السيد /
بمقرها الرئيسى بجهة

الموضوع

بتاريخ توفى إلى رحمة الله المرحوم الذى كان يعمل
لدى المروض ضده الأول وحدثت الوفاة بجهة العمل الكاتنة فى

(١) راجع بهامش الصيغة السابقة ، وانظر فى المزيد من الشرح كتابنا « الصيغ القانونية لطلبات استصدار الأوامر على المرافض » طبعة ١٩٩٤ ، ص ١٠ وما بعدها .

ولما كان المعروض ضده قد استقدم العامل المتوفى من جهة إقامته ببلدته وهو ملزم طبقاً للمادة ٢/٧٣ من قانون العمل بتجهيز ونقل جثته حالة كونه قد توفى وهو فى الخدمة .

وحيث أن مورث الطاعنة كان يسدد اشتراكات التقابة التى يمثلها المعروض ضده الثانى الأمر الذى يتعين عليه معه أن يشارك فى نفقات نقل وتجهيز الجثة وإعادتها إلى موطن العامل الأصلي وهو وشأنه فى استرداد ما أنفقته إذ أن إمكانات الطالبة المادية لا تسمح باتخاذ هذه الإجراءات السريعة .
ونظراً للاستعجال الشديد الذى تبرره الظروف .

لذا

أرجو بعد الإطلاع على حافظة المستندات المرفقة إصدار الأمر ضد المعروض ضدهما بتجهيز ونقل جثة المرحوم من بلدة إلى بلدته

مع حفظ حق الطالبة فى كافة مستحقات زوجها المتوفى .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

مقدمته

.....

تحريراً فى

ملحوظة : هذا الطلب بدون رسوم طبقاً للمادة ٦ عمل .

حافظة مستندات

- ١ - صورة من عقد عمل المتوفى .
- ٢ - شهادة الوفاة .
- ٣ - صورة من البطاقة التأمينية .
- ٤ - صورة من البطاقة التقايبية .
- ٥ - ما يثبت صفة مقدمة الطلب كالبطاقة العائلية أو شهادة الزواج .

الصيغة رقم (١٣)

دعوى جنحة مباشرة

من ورثة عامل متوفى للمطالبة بأجره

(م ٣٥ و ١٧٠ و ١٧٥)

إنه فى يوم

بناء على طلب ورثة المرحوم المقيمين وهم
ومحلهم المختار مكتب الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع .

أو السيد / رئيس مجلس إدارة الشركة بصفته ويعلم بمقر إدارتها
بجهة متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم بسرأى النيابة متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ التحق مورث الطالبين بالمعمل لدى المعلن إليه الأول بمهنة
..... ووصل آخر أجر له إلى مبلغ فى الشهر .

وحيث أن مورث الطالبين توفى وهو فى الخدمة بتاريخ

ولما كان يستحق أجراً متأخراً في ذمة المعلن إليه الأول وقد طالبه الورثة بالوفاء بهذا الأجر بالطرق الودية إلا أنه أخذ يماطل رغم أن القانون يلزمه بأن يؤدي الأجر المستحق في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الوفاة ومن ثم يكون المعلن إليه الأول قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمواد ٣٥ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل .

وحيث أن الورثة الطالبين أصحاب صفة ومصلحة في المطالبة بحقوق مورثهم وقد أضربروا نتيجة تصرف المعلن إليه الأول مما يحق لهم معه أن يقيموا هذه الدعوى طبقاً للمادتين ١٦٣ مدني و ٢٥١ إجراءات وقد أدخلوا المعلن إليه الأخير بصفته لباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمح طلبات المعلن إليه الثاني عقابه بالمواد ٣٥ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل ١٩٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/٣٣ وكذا بأن يؤدي للطالبين مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت لأنه في المدة من إلى امتنع بدون وجه حق عن أداء الأجر المستحق لمورث الطالبين المرحوم على نحو ما توضح بصدور الصحيفة مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ .

ومع حفظ كافة حقوق الطالبين الأخرى وخاصة بالنسبة للأجر المطلوب موضوع هذه الدعوى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (١٤)

دعوى ضد صاحب عمل عرضى لإجراء المساواة

(م ٥٧ عمل)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / والمقيم ومحلله المختار
مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / المقيم متخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

الطالب يعمل بمهنة لدى المعلن إليه الأول بمرتب قدره
فى الشهر .

وحيث أن المعلن إليه الأول أسند بعض أعماله للمعلن إليه الثانى للقيام بها
وكان من بينها القسم الذى يعمل به الطالب وبالتالي أصبح الطالب تابعاً للثانى مع
عدم الإخلال بقواعد المسؤولية التضامنية .

وحيث أن المعلن إليه الثانى يقوم بتشغيل بعض العمال فى نفس مستوى الطالب
وبنفس وبذات شروط العمل إلا أن كلاً منهم يتقاضى أجراً يزيد على الأجر الذى
يتقاضاه الطالب .

ومن حيث أن المادة ٥٧ من قانون العمل تنص على أنه إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل واحدة وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل الأصلي في جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضامناً معه في ذلك .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية^(١) الدائرة الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمعا الحكم بإجراء المساواة بين الطالب وبين أقرانه في نفس العمل وفي منطقة العمل الواحدة وذلك فيما يتعلق بالأجور وكافة المزايا والحقوق الأخرى مع إلزامهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .
ولأجل العلم .

(١) الطلب في هذه الدعوى غير محدد القيمة فخصص به المحكمة الابتدائية .

الصيغة رقم (١٥)

دعوى من عامل متدرج للمطالبة بأجره

(مادة ١١ و ١٢)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الأستاذ

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع

وأعلته بالآتى

بموجب عقد تدرج مكتوب التحق الطالب للعمل لدى المعلن إليه بقصد تعلم
مهنة وقد إتفق فى العقد على أجر يومية مقداره

(١) مادة ١١ عمل : يعتبر عاملاً متدرجاً كل من يتماقد مع صاحب عمل للعمل لديه بقصد
تعلم مهنة أو صناعة .

مادة ١٢ عمل : يجب أن يكون عقد عمل التدرج بالكتابة وتحدد فيه مدة تعلم المهنة ومراحلها
المتتابعة والأجر بصورة متدرجة فى كل مرحلة من مراحل التعليم على ألا تقل فى المرحلة الأخيرة عن
الحد الأدنى للأجور المحددة لفئة العمال فى المهنة التى يتدرج فيها .

وقد نصت المادة ١٣ على أن يصدر قرار من وزير القوى العاملة والتدريب بتشكيل لجان للتدرج
وتحديد الحدود الدنيا لأجور التدرجين حسب المهن الواردة بالقرار وقد صدر فعلاً برقم ١٧ بتاريخ
١٩٨٢/٢/٦ .

وحيث أن الطالب استمر في العمل لمدة شهرين ثم فوجئ بالمعلن إليه بفسخ العقد بحجة عدم اعتماد الطالب للتعلم بصورة حسنة .

ومع حفظ حق الطالب في التعويض عن الفسخ التعتفى لمقد التدرج إلا أن المعلن إليه لم يف الطالب أجره المقرر في العقد والقانون وطبقاً لقرار وزير القوى العاملة والتدريب وتبلغ جملته

ولما كانت المادة ١٥٠ من قانون العمل تقضى بضرورة تسليم الحدث نفسه أجره كاملاً وبالتالي يكون للطالب أهلية قبض أجره والمطالبة به قانوناً .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ طبقاً لما ورد بصدر الصحيفة وإلزامه المصروفات ومقابل الأتعاب بدون كفالة - مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم ^(١) .

(١) يمكن إقامة هذه الدعوى من التولى على الصبي المتخرج كما يمكن إقامة جعنة مباشرة لعدم سداد الأجر .

الصيغة رقم (١٦)

دعوى من عامل تحت الاختبار للمطالبة بأجره

(م ٣١)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار
مكتب المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع

وأعلته بالآتى

بموجب عقد عمل مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن إليه
بمهنة بأجر قدره (فى الشهر أو فى اليوم أو فى الأسبوع)
وقد إتفق فى المقد على تحديد فترة الاختبار بثلاثة أشهر .

وحيث أنه قبل انتهاء مدة الاختبار قرر المعلن إليه فسخ العقد والاستغناء عن
خدمات الطالب بحجة أنه لم يجتز الاختبار بنجاح إلا أن المعلن إليه لم يؤد للطلاب
أجره عن فترة الاختبار التى عملها وقدرها شهرين ونصف .

(١) صادة ٣١ : تحدد مدة الاختبار فى عقد العمل ولا يجوز تعيين عامل تحت الأبار لمدة تزيد
على ثلاثة أشهر أو تعيينه تحت الاختبار أكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد .

ومع حفظ حق الطالب فى التعويض عن الفسخ التمسفى لعقد الاختبار .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب النصاب القيمى) الكائنة بجهة بجلستها العلنية التى سوف تنعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ عن الفترة الموضحة بهسدر الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالتنفذ المعجل بدون كفالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (١٧)

دعوى من عامل عرضى للمطالبة بأجره

(م ٢١ عمل)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحلته المختار
مكتب المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

وأعلنته بالآتى

السيد/ المقيم مخاطباً مع

بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٩ إتفق الطالب على أن يعمل لدى المعلن إليه وتحت
إدارته وإشرافه لمدة شهر فى أعمال البياض وإجراء الترميمات فى المخزن الملحق بمحل
المعلن إليه على أن يتقاضى أجراً قدره عشرة جنيهات فى اليوم .

(١) مادة ٢٥ عمل : يشئ من تطبيق أحكام هذا الفصل - وهو الخاص بالاستخدام - ما يأتى :

(أ) الأعمال المرضية التى لا يستغرق إنجازها أكثر من شهر .

(ب) الوظائف الرئيسة التى يعتبر شاغلها وكلاء مفوضين عن أصحاب الأعمال .

ولوزير الدولة للقوى العاملة والتدريب أن يصدر قراراً ببيان أحكام هذا الفصل على كل أو بعض
الأعمال والوظائف والفئات المشار إليها فى البندين السابقين .

ملحوظة : الأحكام الخاصة بالأجور تسرى على العمال المرضيين ومن ثم فإن العامل العرضى
يجوز له المطالبة بأجره .

وحيث أن الطالب تقاضى من المعلن إليه مبلغ خمسين جنيهاً من تحت الحساب إلا أنه بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٨ وبعد انتهاء العمل طالبه بياقي أجره المتفق عليه وقدره مائتين وخمسين جنيهاً فماتل في السداد ولم تفلح الطرق الودية فى استثناء الطالب لأجره فاضطر إلى إنفاره على يد محضر بتاريخ إلا أنه لم يمثل .

وحيث أن علاقة الطالب بالمعلن إليه لم تكن علاقة مقاوله^(١) ، لأنه كان يؤدى العمل وفقاً لمشية المعلن إليه وتحت إدارته وإشرافه وكان تابعاً له فى أثناء تأدية العمل كما كان الطالب يأتمر بأوامر المعلن إليه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الجزئية^(٢) الكائن مقرها وبجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشية الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ مائتين وخمسين جنيهاً والمصروفات ومقابل الأنساب مع شمول الحكم بالتنفيذ المعجل الطليق من الكفالة .
ولأجل العلم .

(١) المقالة : عقد يعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدى عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر (مادة ٦٤٦ من القانون المدني) .

(٢) الاختصاص : القيسى للمحكمة الجزئية الواقع فى مقرها موطن صاحب العمل ويكون حكمها قابلاً للاستئناف (مادة ٤٢ مرقعات) .

الصيغة رقم (١٨)
دعوى مطالبة بالحد الأدنى للأجور
(مادة ٣٢)^(١)

إنه في يوم

بناءً على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن إليه
بمهنة بأجر شهري قدره (أو بأجر يومي قدره) .
وبتاريخ صدر القانون رقم لسنة بتحديد
الحد الأدنى للأجر بمبلغ ولما كان أجر الطالب ينقص عن هذا الحد

(١) مادة ٣٢ عمل : يكون الحد الأدنى للأجر بالنسبة للمعاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون هو الحد الذي تحدده التشريعات العامة للدولة الصادرة في هذا الشأن .
ويجوز زيادة الحد الأدنى بالنسبة للمعاملين في بعض الصناعات أو المهن أو الأعمال أو في بعض المناطق الجغرافية بموجب القرارات التي تصدرها اللجان المنصوص عليها بالمادة ٧٩ من هذا القانون .
ولا تدخل الوجة وما يتاوله العامل من طعام في حساب الحد الأدنى للأجر .

الأدنى بمقدار الأمر الذى يتعين معه على المعلن إليه أن يرفع أجر الطالب مع حفظ حقه فى الفرق منذ تاريخ صدور هذا القانون وحتى تعديل الأجر بما يتمشى مع الحد الأدنى الوارد فيه .

وحيث أن المطالبة الودية لم تفلح مع المعلن إليه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى تتمتعده بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم يرفع أجر الطالب إلى مبلغ فى الشهر (أو فى اليوم) طبقا لما هو مبين بمصدر الصحيفة وإلزامه بأن يؤدى الفروق للطالب من تاريخ صدور القانون المشار إليه وحتى تاريخ الفصل فى الدعوى وما يستجد مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاز المعجل بدون كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (١٩)

دعوى عدم الاعتداد بمخالصة عن أجر

(مادة ٣٥)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكب المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

الطالب يعمل لدى المعلن إليه منذ بمهنة وهو يستحق
أجراً متأخراً عن المدة من إلى مقداره بواقع
..... عن كل شهر (أو عن كل يوم) وحين مطالبة المعلن إليه بهذا الأجر
ادعى أن الطالب قد وقع على ورقة تفيد أنه تخالف عن كافة حقوقه .

وحيث أنه يفرض صحة توقيع الطالب على هذه الورقة فهى لا تعفى من دين
الأجر حالة كونها تتضمن عبارة عامة مرسله تقول إن الطالب حصل على كل حقوقه
وتخالف الأمر الذى يخالف ما رسمه القانون من حيث إثبات تقاضى الأجر حيث

(١) راجع نص المادة ٣٥ من الصيغة رقم ١٠ .

نصت المادة ٣٥ من قانون العمل ١٣٧ سنة ٨١ على أنه تبرأ ذمة صاحب العمل من أجر العامل إلا إذا وقع بما يفيد استلام الأجر في السجل المعد لذلك أو في كشف الأجور أو إيصال خاص معد لهذا الغرض على أن تشمل بيانات هذه المستندات مفردات الأجر .

ولما كان الإيصال المنوه عنه فضلاً عن أنه لم يذكر صراحة تقاضى الطالب أجره فإنه لم يبين مفردات الأجر وهو حكم أمر يترتب على مخالفته عدم الاعتداد بهذه المخالصة ويحق للطالب أن يهدرها مع حفظ حقه في أجره المستحق والتمويضات .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب الأحوال) الكائنة بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بعدم الاعتداد بالمخالصة عن أجر الطالب الموضح بصدر هذه الصحيفة مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع حفظ حقوق الطالب الأخرى مع أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٠)

دعوى من صاحب عمل ببراءة ذمته

من دين أجر (مادة ٣٥)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار
مكتب الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم مخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

الطالب صاحب محل وقد ألحق المعلن إليه بالعمل لديه بتاريخ
..... بموجب عقد عمل مكتوب بمهنة وقد تدرج أجر المعلن إليه
حتى وصل إلى مبلغ فى الشهر (أو فى اليوم أو فى الأسبوع) .

وحيث أنه فى أول شهر لاحظ الطالب أن جميع عمال المنشأة
قبضوا أجورهم فيما عدا المعلن إليه بحجة أنه يستحق علاوة مقدارها ولما
كان المعلن إليه لا يستحق أية زيادة طبقاً للقانون ولزاء رفضه استلام أجره فقد عرضه
عليه الطالب بالطريق الودى إلا أنه أصر على الرفض مما اضطر الطالب إلى عرض المرتب
عليه بإنذار على يد محضر ولكنه رفض فأودع له أجره خزينة المحكمة .

ولما كان الإيداع فى حد ذاته ميرثاً لذمة صاحب العمل إلا أنه منعاً للمسئولية مستقبلاً وخاصة المسئولية الجنائية فإن الطالب من حقه إقامة هذه الدعوى بطلب براءة ذمته من دين الأجر .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب مقدار دين الأجر المطلوب براءة الذمة منه) الكائنة بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بإذن الله من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم ببراءة ذمته من دين الأجر الموضح بصدر هذه الصحيفة مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢١)

دعوى عدم الاعتداد بالخصم من أجر العامل

(مادة ٤٠)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحلته المختار
مكتب الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد/ المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

بمقتضى عقد عمل مكتوب مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى
المعلن إليه بجهة بمرتب قدره (فى الشهر - فى اليوم - فى
الأسبوع) وقد تدرج أجر الطالب حتى وصل إلى مبلغ

وحيث أن المعلن إليه كان قد أقرض الطالب بتاريخ مبلغاً
وقدره على أن يتم سداد هذا القرض على أقساط شهرية قيمة كل منها
مبلغ وافق الطالب كتابة على خصمها من مرتبه فى أول كل شهر إلا أن

(١) مادة ٤٠ عمل : لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر العامل أكثر من ١٠ ٪ وفاء لا
يكون قد أقرضه من مال أثناء سريان العقد ولا أن يتقاضى عن هذه القروض أية فائدة ويسرى ذلك الحكم
على الأجر المدفوعة مقدماً .

المعلن إليه بادر بخصم مبالغ تزيد على ٢١٠ من الأجر المستحق مخالفاً بذلك صريح نص المادة ٤٠ من قانون العمل ١٣٧ سنة ٨١ وقد نبهه الطالب إلى هذه المخالفة لكنه أصر على الخصم بما يجاوز النسبة المشار إليها مما يحق معه للطالب أن يطلب عدم الاعتداد بالخصم من أجره بما يجاوز نسبة ٢١٠ من جملة ما يستحقه في أول كل شهر .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب المبلغ إذا كان مقدراً بالصحيفة) الكائنة بجهة بطلتها العلنية التي تتمتعدهم بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بعدم الاعتداد بالخصم من أجر الطالب بما يزيد على نسبة ٢١٠ من مرتبه شهرياً وفاء لأقساط القرض الذي أقرضه للطالب على نحو ما هو موضح به صدر الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل أتماب المحاماة مع حفظ حق الطالب في استرداد ما خصم من مرتبه بدون وجه حق .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٢)

دعوى بطلان فائدة عن قرض اقترضه العامل

(مادة ٤٠)^(١)

إنه في يوم

كطلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتي

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن إليه بموجب عقد عمل
غير محدد المدة مؤرخ بجهة بأجر ظل يتدرج حتى بلغ
..... في الشهر أو في اليوم وكان المعلن إليه قد أقرض الطالب مبلغ
..... بتاريخ وشرع المعلن إليه في خصم نسبة ١٠٪ من أجر الطالب
وفاء لأقساط هذا القرض لكنه أضاف إليها فائدة بواقع ٧٪ وهو ما يخالف حكم المادة
٤٠ من قانون العمل ١٣٧ سنة ١٩٨١ فضلاً عن كون هذه الفائدة محرمة شرعاً
رغم أن القانون المدني يقرها .

(١) راجع نص المادة ٤٠ من الصيغة رقم ٢١ .

وحيث أنه يحق للطلاب أن يطلب إبطال هذه الفائدة وعدم الاعتماد بها .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفت
الحضور أمام محكمة (الجزئية أو الابتدائية) الكائن مقرها جهة
..... بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف
من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بعلم الاعتماد
بخصم فائدة على أقساط القرض الذي أقرضه للطلاب حسبما توضح بصدر الصحيفة
مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ومع حفظ كافة حقوق الطلاب الأخرى .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٣)

دعوى بطلب إبطال فائدة عن أجر مدفوع مقدماً

(مادة ٤٠)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحلته المختار مكتب
الأمناذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد/ بصفته رئيساً لمجلس إدارة بنك ويعلن بمقر
البنك الرئيسى بشارع المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

بتاريخ التحق الطالب بالعمل بالبنك الذى يتولى المعلن إليه تمثيله
قانوناً وذلك بمهنة محاسب بمرتب شهرى قدره

وحيث أنه يصدر قرار تعيين الطالب واستلامه العمل صرف له البنك مرتب
ثلاثة أشهر مقدماً على أن تخضم على أقساط شهرية بواقع ١٠٪ من المرتب اعتباراً من
أول شهر

وبتاريخ اقترض الطالب مبلغ وهو يعادل مرتب ستة
أشهر وطبقاً للاتحة البنك يتم سداد هذا القرض بذات النسبة خصماً من مرتب
الطالب .

إلا أن الطالب فوجئ بالبنك يخصم نسبة ٢٠٪ من المرتب على أساس ١٠٪ لأقساط المرتب المدفوع مقدماً و ١٠٪ للقرض كما فوجئ بأن البنك يصر على تحصيل فوائد عن كل من الأجر والقرض بحجة أن طبيعة عمل البنك تقتضى الإقراض بفائدة على اعتبار أن فوائد القروض تشكل جزءاً كبيراً من أصول البنك .

وحيث أن ما ذهب إليه البنك مخالف للقانون فضلاً عن خلوه لائحته من تنظيم هذه المسائل الأمر الذى يتعين معه الرجوع إلى القواعد العامة فى قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/٣٣ .

وحيث أن مقتضى هذه القواعد أنه لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر العامل أكثر من ١٠٪ وفاء لما يكون قد أقرضه من مال أثناء سريان العقد ولا أن يتقاضى عن هذه القروض أية فائدة ويسرى ذلك الحكم على الأجور المدفوعة مقدماً (مادة ٤٠) .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بإذن الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بما يلى :

أولاً - إبطال الفائدة على المرتب المدفوع مقدماً وعدم الاعتداد بها .

ثانياً - عدم الاعتداد بالخصم من مرتب الطالب بما يزيد على نسبة ١٠٪ .

ثالثاً - إلزام المعلن إليه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالإنفاذ المجل . مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٤)

دعوى بطلان حجز على أجر عامل

(مادة ٤٠)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع .

٢ - السيدة / المقيمة متخاطباً مع .

وأعلنتهما بالآتى

الطالب يعمل تحت إدارة وإشراف المعلن إليه الأول بوظيفة رئيس عمال بمرتب
شهري قدره تسعين جنيهاً والمعلن إليها الثانية زوجة الطالب وقد حصلت على حكم
بتقرير نفقة زوجية لها قدرها ثلاثين جنيهاً فى الشهر اعتباراً من وذلك فى
القضية رقم أحوال شخصية جزئى

وحيث أن الطالب كان قد حصل من المعلن إليه الأول على بعض
الملابس والأقمشة والأشياء التى بلغ ثمنها مائة جنيهاً إتفق على سدادها على
أقساط شهرية .

وقد قامت المعلن إليها الثانية بتوقيع الحجز التحفظى على مرتب الطالب بمقتضى حكم النفقة المشار إليه .

كما فوجئ الطالب بالمعلن إليه الأول يحجز تحت يده على جزء من مرتب الطالب قيمته أربعين جنيهاً شهرياً ويقوم بتوريد قيمة النفقة وهى ثلاثين جنيهاً للمعلن إليها الثانية ويحتجز لنفسه مبلغ العشرة جنيهاً من حساب المبالغ المستحقة له عما تم توريده للطالب .

ولما كان الطالب لا يتقاضى سوى أجره البالغ تسعين جنيهاً ولا يحصل على أية مبالغ أخرى إضافية وكانت المادة ٤١ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/٣٣ تنص على أنه لا يجوز الحجز أو النزول عن الأجور المستحقة للعامل بالنسبة للتسعة جنيهاً الأولى شهرياً أو الثلاثين قرشاً الأولى يومياً إلا فى حدود الربع وذلك للدين نفقة أو لأداء المبالغ المستحقة عما تم توريده له ولمن يعوله من مآكل وملبس أما وسع زاد على ذلك فيجوز النزول عنه أو الحجز عليه من أصل أى دين بما لا يزيد على الربع وعند التراجع يقدم دين النفقة .

وتسرى هذه الأحكام المتقدمة على المبالغ المستحقة للعامل طبقاً لأحكام هذا القانون .

وفى حالة اقتطاع جزء من أجر العامل طبقاً لأحكام هذا الفصل يحسب الجزء القابل للنزول عنه أو الحجز عليه منسوباً إلى ما يبقى من الأجر بمد طرح المبالغ المقطوعة منه .

وحيث أنه فى ضوء هذه النصوص يحق للطالب أن يطلب بطلان الحجز الموقع من المعلن إليهما .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة (الجزئية أو الابتدائية) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله اعتباراً من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسماعهما الحكم ببطالان الحجز الموقع على مرتب الطالب وعدم الاعتداد به والزام المعلن إليه الأول بأن يؤدي للطالب مرتبه وفقاً للقانون والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع ما يترتب على ذلك من آثار ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٥)

دعوى مطالبة بعلاوة دورية سنوية

(مادة ٤٢ عمل)

إنه فى يوم

بناء على طلب اللجنة التقائية للعاملين بشركة ويمثلها قانوناً رئيس
مجلس إدارتها ومقرها بشارع رقم ومحلها المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد/ بصفته صاحب ومدير شركة (قطاع خاص)
ومقرها بشارع رقم متخاطباً مع .

وأعلسته بالآتى

بموجب عقود عمل غير محددة المدة التحق العمال الموضحة أسماؤهم فيما بعد
بالعمل تحت إدارة وإشراف المعلن إليه بالمهن والأجور المبينة قرين كل منهم وهم :

١ - السيد/ التحق بالعمل فى بمهنة بمرتب
شهرى قدره

٢ - السيد/ التحق بالعمل فى بمهنة بمرتب
شهرى قدره

١ - السيد/ التحق بالعمل فى بمهنة بمرتب
شهرى قدره إلخ .

والمرتبات المذكورة آنفاً هي التي تخصم على أساسها اشتراكات التأمينات الاجتماعية . وعند صدور قانون العمل رقم ١٣٧ فى أغسطس عام ١٩٨١ قام المعلن إليه فى الشهر التالى بصرف علاوة دورية للعاملين المذكورين مقدارها ٧٪ من مرتباتهم بحد أقصى سبعة جنيهاً امتثالاً لحكم المادة ٤٢ منه إلا أنه فى العام التالى والعام الذى يليه وحتى الآن لم يصرف لعماله هذه العلاوة مع أن نص المادة ٤٢ صريح فى استحقاق عمال المنشأة لهذه العلاوة لمدة عشرين عاماً من تاريخ صرف أول علاوة .

وحيث أن المادة ٥٦ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٢ لسنة ٩٥ نصت على أن تعفى الدعاوى التى ترفعها المنظمات النقابية أو أحد أعضائها والمتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون من الرسوم القضائية ورسوم الدفعة فى كافة مراحل التقاضى .

كما نصت المادة السادسة من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ على أن تعفى من الرسوم القضائية فى جميع مراحل التقاضى الدعاوى التى يرفعها العاملون والصبية المتدرجون وعمال التلمذة والمستحقون عنهم عن المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون وللمحكمة فى جميع الأحوال الحكم بالنفاذ وبلا كفالة ولها فى حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها - ويعفى العمال من ضريبة الدفعة على كل الشهادات والصور والشكاوى والطلبات التى تعطى لهم أو تقدم منهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

وعلى هذا الأساس فإن اللجنة النقابية الطالبة تكون ذات صفة وصاحبة مصلحة فى إقامة هذه الدعوى .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بإذن الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدي للعمال الواردة أسماؤهم بهذه الصحيفة العلاوة الدورية المستحقة من تاريخ ولمدة التي حددها القانون على نحو ما جاء بالصحيفة مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ للمجل بلا كفالة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٦)

دعوى مطالبة بأجر عن أجازة سنوية

(مادة ٤٧)^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الأستاذ المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

(١) مادة ١/٤٣ : تكون مدة الأجازة السنوية ٢١ يوماً بأجر كامل لمن أمضى في الخدمة سنة كاملة تزداد إلى شهر متى أمضى العامل في الخدمة عشر سنوات متصلة . كما تكون الأجازة لمدة شهر في السنة لمن تجاوز الخمسين وتقتصر الأجازة السنوية في السنة الأولى من خدمة العامل على خمسة عشر يوماً ولا يمنحها إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ التحاقه بالعمل .

مادة ٣/٤٥ : ويجوز بناء على طلب كتابي من العامل ضم مدة الأجازة السنوية فيما زاد على السنة أيام المشار إليها بشرط ألا تزيد بأية حال على ثلاثة أشهر .

مادة ٤٧ : للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة له في حالة تركه العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة إلى المدة التي لم يحصل على أجازة عنها .

وجدير بالإشارة هنا أن مقابل الأجازة المطلوب لا يسرى عليه حكم التقادم السنوي الوارد بالمادة ١/٦٩٨ مدني لأن هذا التقادم خاص بالحقوق الناشئة عن العقد من تاريخ انتهائه أما في حالة سريته فإن هناك مانعاً مادياً يقطع التقادم ومن ثم يجوز المطالبة بمقابل الأجازة عن سنوات سابقة طالما لم تمر مدة سنة على انتهاء العقد .

وأعلنته بالآتى

الطالب يعمل لدى المعلم إليه منذ أقل من عشر سنوات متصلة وقد بلغ أجره الأخير فى الشهر- أو فى اليوم وكان يحصل فى كل عام على ستة أيام متصلة كأجازة مدفوعة الأجر طبقاً للمادة ٤٥ من القانون ٨١/١٣٧ .

ولما كان الطالب يستحق فى كل عام أجازة مدفوعة الأجر- قدرها ٢١ يوماً (مادة ٤٣) فقد تقدم بطلب رسمى للمعلم إليه بتاريخ أبدى فيه رغبته فى ضم الـ ١٥ يوماً الأخرى المستحقة له عن الست سنوات السابقة ووافق المعلم إليه على هذا الضم وأصبح الطالب يستحق أجازة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أشهر كان يدخرها لإنجاز بعض المصالح الخاصة إلا أن ظروف الطالب اضطرته للاستقالة قبل أن يقوم بهذه الأجازة التى لم يحصل عليها ومن ثم يكون من حقه طبقاً للمادتين ٤٥ و ٤٧ أن يحصل على أجره عنها .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلم إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب المبلغ المطلوب) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ هى مقابل أجازته التى لم يحصل عليها حسبما توضح تفصيلاً بصدر الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاد المؤقت بدون كفالة . مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٧)

تظلم من تقدير قيمة ما أتلّفه العامل

بسبب خطئه (مادة ٦٨)^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الأستاذ المحامي .

(١) مادة ٦٨ : إذا تسبب العامل في فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل وجب أن يتحمل المبالغ اللازمة نظير ذلك . ولصاحب العمل بعد إجراء التحقيق وإخطار العامل أن يبدأ باقتطاع المبلغ المذكور من أجر العامل على ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض عن أجر خمسة أيام في الشهر الواحد ويجوز للعامل أن يتظلم من تقدير صاحب العمل أمام اللجنة المشار إليها في المادة ٧٧ فإذا كان صاحب العمل يستخدم أقل من خمسين عاملاً يكون التظلم أمام اللجنة المشار إليها بالمادة ٦٢ من هذا القانون .

ويكون قرار اللجنة في الحالتين قابلاً للطعن فيه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره أمام المحكمة الجزئية الواقع في مقرتها محل العمل فإذا لم يقض لصاحب العمل بالمبلغ الذي قدره للإتلاف أو قضى له بأقل منه وجب عليه رد ما اقتطع دون وجه حق خلال سبعة أيام من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ قبوله قرار اللجنة . ولا يجوز لصاحب العمل أن يستوفي مستحقته بطريقة الاقتطاع وفقاً لحكم هذه المادة إذا بلغ مجموعه أجر شهرين .

وبلاحظ هنا أن الاختصاص للمحكمة الجزئية بنص القانون ويكون رفع هذه الدعوى خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار اللجنة فإذا لم يقض لصاحب العمل بالمبلغ الذي قدره أو قضى له بأقل منه تعين =

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلنته بالآتي

الطالب يعمل لدى المعلن إليه بعقد عمل غير محدد المدة مؤرخ
بمهنة بأجر في الشهر (أو في اليوم) ، وتاريخ
نسب المعلن إليه إلى الطالب أنه تسبب في فقد (أو تدمير أو إتلاف) المهمات الآتية
(آلات أو منتجات أو خامات حسب الأحوال) وقد قدر المعلن إليه مقابل هذه
التلفيات بمبلغ ولما كان هذا المبلغ مبالغاً فيه فضلاً عن أن الطالب لم
يرتكب ثمة خطأ أو إهمالاً فقد تظلم من تقدير المعلن إليه وذلك أمام اللجنة
الاستشارية المشكلة بالتطبيق لأحكام المادة ٧٧ من قانون العمل ١٩٨١/١٣٧ (أو
أمام اللجنة الثلاثية المشكلة بالتطبيق لأحكام المادة ٦٢ من قانون العمل وذلك إذا كان
صاحب العمل يستخدم أقل من خمسين عاملاً في منشأته) .

وحيث أن اللجنة المذكورة أقرت تقدير المعلن إليه دون أن تقوم بتمحيص
الظروف التي تسببت في إتلاف الأشياء الموضحة فيما سبق كما أن اللجنة اتسقت وراء
المعلن إليه في مبالغته ومغالاته للتقدير كما أن المعلن إليه شرع في الخصم من أجر
الطالب بناء على ما انتهت إليه اللجنة .

وحيث إنه يحق للطالب أن يتظلم من تقدير المعلن إليه والذي اعتمدته اللجنة .

= عليه أن يرد الباقي للعامل خلال سبعة أيام من تاريخ الحكم حتى ولو استأنفه رب العمل وإذا خالف
ذلك يجوز رفع جمعة مباشرة ضده بالمواد ٦٨ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل (راجع في تفاصيل ذلك
مؤلفنا الوجيز في شرح قانون العمل الجديد طبعة ١٩٨٢ صفحة ٣٧٣ وما بعدها) .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة الجزئية الكائن مقرها بجهة بجلستها
العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
..... الموافق لكي يسمع الحكم بعدم الاعتداد بالخصم الذي أجراه
المعلن إليه من مرتب الطالب وإلزامه برد ما اقتطعه بدون وجه حق والمصروفات ومقابل
أتماب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المصجل .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٨)

تظلم من تقدير قيمة ما أتلّفه العامل بسبب خطئه

مقدم إلى اللجنة الإدارية المختصة (م ٦٨)

السيد / رئيس اللجنة الاستشارية بمنشأة^(١) .

أو السيد / رئيس اللجنة الثلاثية بمديرية القوى العاملة^(٢) .

تحية طيبة وبعد :

مقدمه العامل بشركة (أو بمنشأة) والمقيم

ضد

السيد / صاحب ومدير منشأة (أو رئيس مجلس إدارة شركة) الكائن مقرها (أو مقره) بجهة

الموضوع

الطالب يعمل لدى المتظلم ضده بمقد عمل (محدد أو غير محدد المدة) مؤرخ بأجر (يومي أو شهري) بمهنة

وبتاريخ نسب المتظلم ضده إلى المتظلم أنه (تسبب في فقد أو تدمير أو إتلاف من أدوات المنشأة الموجودة بمهنته وقد بالغ المتظلم ضده في تقدير قيمة التلف وشرع في الخصم من أجر المتظلم مع أن ما فقد (أو دمر أو

(١) إذا كان صاحب العمل يستخدم ٥٠ عاملاً فأكثر .

(٢) إذا كان صاحب العمل يستخدم أقل من خمسين عاملاً .

أُتلف) لا يزيد قيمته عن أو مع أن الطالب لم يرتكب أى خطأ أو إهمال .

وحيث أن المتظلم ضده يستخدم أقل من خمسين عاملاً (بالنسبة للجنة الاستشارية) أو وحيث أن المتظلم ضده يستخدم أكثر من خمسين عاملاً (بالنسبة للجنة الفصل الثلاثية .

بناء عليه

أرجو التفضل بالنظر وإتخاذ اللازم نحو إعادة تقدير القيمة الحقيقية للتلفيات والتنبيه على المتظلم ضده بعدم الخصم من الأجر إلا بعد أن يصبح التقرير نهائياً . والسلام عليكم ورحمة الله .

مقدمه

العامل

الصيغة رقم (٢٩)

دعوى مطالبة بأجر عن أجازة مرضية

(م ٥٠ و ٥١)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم

(١) مادة ٥٠ عمل : للمعامل الذى ثبت مرضه الحق فى أجازة مرضية بأجر يعادل ٢٧٥ من أجره عن الـ ٩٠ يوماً الأولى تزداد بعدها إلى ٢٨٥ عن الـ ٩٠ يوماً التالية وذلك خلال السنة الواحدة . واستثناء من حكم الفقرة الأولى يكون للمعامل الذى ثبت مرضه فى المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين ١ و ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الحق فى أجازة مرضية كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة على النحو التالى :

شهر بأجر كامل ثم ثلاثة أشهر بأجر يعادل ٢٧٥ من أجره ثم ثلاثة أشهر بدون أجر إذا قررت الجهة الطبية المختصة احتمال شفاؤه .

وللمعامل أن يستغف متجمد أجازته السنوية إلى جانب ما يستحقه من أجازات مرضية كما له أن يطلب تحويل الأجازات المرضية إلى أجازة سنوية إذا كان له رصيد من الأجازات السنوية يسمح بذلك .

ولا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل بسبب المرض إلا بعد استفاد المدة المشار إليها .

مادة ٥١ عمل : استثناء من حكم المادة السابقة يمنح العامل المريض بالدرن أو الجزام أو يمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة أحازة مرضية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً عن مزاولة أية مهنة أو عمل . ويصدر بتحديد هذه الأمراض قرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

وأعلته بالآتي

يعمل الطالب تحت إدارة وإشراف المعلم إليه في مهنة بأجر قدره (في الشهر أو في اليوم . يعقد عمل محدد المدة أو غير محدد المدة أو بدون عقد مكتوب) .

ومن حيث أنه بتاريخ ألم بالطالب مرض أقعده عن العمل لمدة يوماً وحين من الله عليه بالشفاء وعاد لمباشرة عمله فوجئ باقتطاع أجره عن أيام الأجازة المرضية .

وحيث أن الطالب مؤمن عليه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٥/٧٩ بشأن التأمين الاجتماعي الموحد ضد أمراض المهنة وإصابات العمل ويسدد الاشتراك عن هذا التأمين كما أن ذلك لا يعفى المعلم إليه من المسؤولية ويحق للطالب أن يستأدى أجره منه عن أيام الأجازة المشار إليها .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلم إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الجزئية أو الابتدائية حسب الأحوال) - الواقع في دائرتها محل العمل - بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ قيمة أجره المقتطع عن أيام الأجازة المرضية التي قام بها على نحو ما هو موضح بصدر الصحيفة وإلزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بدون كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٠)
دعوى مطالبة بأجر مضاعف
عن أجازات الأعياد (م ٤٨)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

الطالب يعمل بمقد عمل (محدد أو غير محدد أو بدون عقد مكتوب) لدى
المعلن إليه بمهنة بأجر قدره (فى الشهر أو فى اليوم أو فى
الأسبوع) وحيث أن المعلن إليه كلف الطالب بالعمل فى يوم عيد رأس السنة الهجرية

(١) لكل عامل الحق فى أجازة بأجر كامل فى الأعياد التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة
للقوى العاملة والتدريب على ألا تزيد على ثلاثة عشر يوماً فى السنة . ولصاحب العمل تشغيل العامل فى
هذه الأيام بأجر مضاعف إذا انتقضت ظروف العمل ذلك وقد صدر القرار الوزارى رقم ٦٢ لسنة ١٩٨١
بتحديد هذه الأيام ومنها الأعياد المشار إليها بالصحيفة . وبمقاب على مخالفة أحكامه بنفس عقوبة المادة
٤٨ عمل .

راجع تفاصيل هذا القرار وشرحه فى كتاب « الوجيز فى شرح قانون العمل » ، المرجع السابق ص
٢٣٨ وما بعدها .

ويوم المولد النبوى الشريف ويوم شم النسيم ويوم عيد العمال فى أول مايو ويوم السادس من أكتوبر (عيد القوات المسلحة) وكان ذلك خلال السنة الجارية ولكن المعلن إليه حاول إرغام الطالب على الحصول على أيام أخرى بدلاً منها (أو يقال إنه رفض إعطاءه أجره عن أيام الأعياد سالفة الذكر) .

وحيث أن مقتضى المادة ٤٨ من قانون العمل أن يكون للعامل الحق فى أجر مضاعف إذا اشتغل فى أيام أجازات الأعياد ويشمل الأجر كافة ما يتقاضاه الطالب من علاوات بمختلف أنواعها بحيث يستحق مبلغ

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الجزئية الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ والمصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المجل بلا كفالة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣١)

دعوى مطالبة بأجر إضافي (م ١٤٠)^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتي

بموجب عقد عمل مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن إليه
وتحت إدارته وإشرافه بأجر قدره في الشهر أو في اليوم بمهنة

وحيث أنه نظراً لظروف العمل ومواجهة ضغط غير عادي (أو لمنع وقوع
حادث خطر أو إصلاح ما نشأ عنه أو لتلافي خسارة محققة أو في أعمال الجرد
السنوي وإعداد الميزانية إلخ) فقد كلف المعلن إليه الطالب بالعمل ساعات
إضافية لمدة يوم بمعدل ساعة في كل يوم منها عدد
..... ساعة نهائياً وعدد ساعة ليلاً .

(١) مادة ١٤٠ عمل : يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل في الحالات المذكورة في
المادة السابقة أجراً إضافياً يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافاً إليها ٢٥٪ على الأقل
عن ساعات العمل النهارى و ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل الليلية . فإذا وقع العمل في يوم الراحة
استحق أجر هذا اليوم مضاعفاً ما لم يأخذ يوماً آخر عوضاً عنه خلال الأسبوع التالي .

ولما كان الطالب يستحق أجراً إضافياً يولزى أجره عن الفترات الإضافية مضافاً إليه ٢٥٪ عن الساعات النهارية و ٥٠٪ عن الساعات الليلية كما أن الطالب اشتغل عدد يوماً من أيام راحته الأسبوعية ويحسب فيها الأجر كله مضاعفاً حيث لم يحصل الطالب على أيام أخرى عوضاً عنها .

وحيث أنه في ضوء ما سلف فإن الطالب يستحق مبلغ وقد طالب به المعلن إليه بالطرق الودية فرفض مما دعا إلى إقامة هذه الدعوى بطلب الحكم له بالأجر المستحق قانوناً .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب قيمة المبلغ المطلوب) الكاتبة بجهة بجلستها العلنية التي سوف تتمتع بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ بلا كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٢)

دعوى ضد الدائن الحاجز على أجر العامل

(مادة ٤١ عمل)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه أعلاه
إلى حيث إقامة :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع .

٢ - السيد / المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

الطالب عامل بمنشأة المعلن إليه الثانى ومحمل تحت إدارته وإشرافه بمرتب
شهري قدره وحيث أنه بتاريخ أوقع المعلن إليه الأول (الدائن
الحاجز) حجراً تحفظياً (أو تنفيذاً) تحت يد المعلن إليه الثانى على مرتب
الطالب اعتباراً من الأشهر التالية لتوقيع الحجر ، وبناء على ذلك امتنع المعلن إليه
الثانى عن صرف مرتب الطالب عن شهري بحجة أنه محجوز عليه
تحت يده وهو أمر غير جائز قانوناً حيث جرى نص المادة ٤١ من قانون العمل
على أنه (يذكر النص) .

(١) راجع نص المادة من الصيغة رقم ٢٤ .

وحيث أن دين المعلن إليه الأول محل نزاع كما أنه ليس من الديون المحددة في المادة سائلة الذكر وحتى بفرض صحته واندراجه تحت حكم هذه المادة فهو لا يسوغ أو يميز الحجز على كامل المرتب سيما وإن القانون يلزم صاحب العمل بأداء أجر العامل فوراً (مادتان ٣٣ و ٣٤) حتى لا يقع تحت طائلة العقاب الجنائي المشار إليه بالمادتين ١٧٠ و ١٧٥ من القانون .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهما الحضر أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بأمر الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم ببطالان الحجز الموقع بتاريخ من المعلن إليه الأول تحت يد المعلن إليه الثاني على أجر الطالب الموضح بصدر الصحيفة وعدم الاعتداد به وإلزام المعلن إليه الثاني بأن يؤدي للطالب أجره المذكور والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل المطهر من قيد الكفالة .

مع حفظ حق الطالب مدنياً وجنائياً في التعويض عما أصابه من ضرر ومع حفظ كافة حقوقه الأخرى من أى نوع .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٣)

دعوى مطالبة بأجر عن مدة الوقف الاحتياطي

(مادة ٦٧ عمل)^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه أعلاه
إلى حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع .

(١) مادة ٦٧ : إذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو أى جحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه احتياطياً وعليه أن يعرض الأمر على اللجنة المشار إليها فى المادة ٦٢ خلال ثلاثة أيام من تاريخ الوقف .

وعلى هذه اللجنة أن تبين فى الحالة المروضة خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب إليها فإذا وافقت على الوقف يصرف للعامل نصف أجره أما فى حالة عدم الموافقة على الوقف يصرف أجر العامل كاملاً . فإذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فضلاً تصفياً .

وإذا ثبت أن إتهام العامل كان بتدبير صاحب العمل أو وكيله المشور وجب أداء باقى أجره عن مدة الوقف ويجب على السلطة المختصة أو المحكمة إذا ما تبين لها هذا التدبير أو تشير إليه فى قرارها أو حكمها .

وكذلك يستحق العامل باقى أجره عن مدة الوقف إذا حكم ببراءته .

وتنبه هنا إلى أن معظم الكتب التى تضمنت نصوص قانون العمل الجديد والتى نشرت بما فيها الملحق الخاص بجملة الحماية الذى أصدرته نقابة المحامين فى سبتمبر ١٩٨١ متضمنة نصوص قانون العمل =

وأعلنته بالآتي

الطالب يعمل تحت إدارة وإشراف المعلم إليه يعقد غير محدد المدة وبمرتب قدره ويتاريخ اتهم في القضية رقم لسنة جنح فقام المعلم إليه بوقف الطالب عن العمل دون أن يعرض الأمر على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها بالمادة ٦٢ من قانون العمل - أو يقال - وقد عرض الأمر على اللجنة الثلاثية المشار إليها بالمادة ٦٢ التي وافقت على صرف أجر الطالب كاملاً لما ثبت لديها بموجب الشهادة المقلمة من الطالب من أنه قد قضى ببراءته من الإتهام أو لما ثبت من أن النيابة قد حفظت القضية لعدم الجناية أو لما ثبت من عدم إحالة الطالب للمحاكمة إلخ .

وحيث أن الطالب يستحق والحالة هذه أجره كاملاً ولكن المعلم إليه لا يزال ممتناً عن صرف مرتب الطالب بدون ميرور أو سند من القانون .

كما أن المعلم إليه لم يكتف بعدم صرف الأجر وإنما رفض إعادة الطالب للعمل وهو يعتبر فصلاً تعسفياً بنص القانون حالة كونه قد قضى ببراءته أو حالة كونه لم يقدم للمحاكمة أو حالة كون الإتهام قد حفظ قطعياً بمعرفة النيابة العامة .

= ٨١/١٣٧ فيها خطأ حيث أوردت ثلاث فقرات أخرى في عجز المادة وهي التي تبدأ بعبارة وفي هذه الحالة ينص صرف نصف أجره حتى عبارة أو الإنهاء أو لم توافق عليه . وهذه الفقرات الثلاث محذوفة بالقانون رقم ٣٣ الصادر في ٢٧ مايو ١٩٨٢ وجاء في المذكرة الإيضاحية أنه حدث تريب في المادة ٦٧ حيث أُنشأت في الفقرات الثلاث الأخيرة إلى الفصل والإنهاء مما يشير لبساً في التطبيق لذا جرى حذفها - وعلى هذا الأساس فإن نص المادة الصحيح هو الولد بالهامش الملحق بالصيغة الثالثة رقم ٣٣ فلزم التنويه .

راجع في شرح هذه المادة تفصيلاً كتابنا « الوجيز في شرح قانون العمل الجديد » ، ص ٣٦٩ وهامش ٢٠٨ .

وحيث أنه يحق للطالب استناداً لنص المادة ٦٧ من قانون العمل أن يطالب بأجره كاملاً عن فترة الوقف الاحتياطي مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى وخاصة حقه فى العودة إلى العمل أو التعويض عن فصله التعسفى وسائر الحقوق الأخرى .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضر أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب قيمة الأجر المطلوب) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بأمر الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ وهو أجره المستحق عن فترة الوقف المشار إليها بصدر الصحيفة وإلزامه المصروفات ومقابل أتماب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل الطليق من الكفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٤)

دعوى مطالبة بنسبة الـ 11٠

مقابل الخدمة فى المحال السياحية (مادة ٦/١ عمل) (١)

إنه فى يوم

بناء على طلب اللجنة التقاىة للمعاملين (بفندق) ومقرها
..... وممثلها قانوناً رئيس مجلس إدارتها السيد / ومحلها المختار مكتب
الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه أعلاه
إلى حيث إقامة :

السيد / صاحب ومدير فندق بشارع
مخاطباً مع :

وأعلته بالآتى

المعلن إليه يتخلم عاملاً فى منشأته وهم جميعاً أعضاء فى
الجمعية العمومية للجنة التقاىة الطالبة ويسدون الاشتراكات حسب لائحتها .

(١) مادة (١) عمل : يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون بالأجر فقرة (٦)
الوهبة التى يحصل عليها العامل فى المحال العامة غير السياحية إذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد
تسمح بتحديد ما وتعتبر فى حكم الوهبة النسبة المئوية التى يدفعها العملاء مقابل الخدمة فى المنشآت
السياحية . ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالإتفاق مع وزير السياحة والمنظمة التقاىة
المختصة بكيفية توزيعها على العاملين - وقد صدر القرار الوزارى المشار إليه فى المتن .

وحيث أن منشأة المعلن إليه من المنشآت السياحية التى تحصل على نسبة ٢١٢٪ من عملاتها مقابل الخدمة وهذه النسبة تعتبر فى حكم الوهية التى هى صورة من صور الأجر المنصوص عليها بالمادة الأولى فترة ٦ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/٣٣ ولما كان عمال المنشأة يستحقون ٢٨٠٪ من حصة هذه النسبة طبقاً لقرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ الذى حدد فى المادة الأولى فقرة (أ) منه كيفية توزيع هذه الحصة على العمال .

وحيث أن المعلن إليه يرفض منح عماله نصيبهم فى حصة نسبة الـ ٢١٢٪ المشار إليها رغم إنذاره على يد محضر بتاريخ كما لم تفلح الطرق الودية مع المعلن إليه . ومع حفظ حق النقابة الطلابية فى إتخاذ الإجراءات الجنائية ضد المنشأة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب قيمة المبالغ المطلوبة) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بأمر الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى سمع الحكم بأن يؤدى للطالبة بصفتها مبلغ تمثل حصة النسبة المستحقة لعمال المنشأة حسبما جاء يصدر الصحيفة مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المجل بلا الكفالة .

مع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالبة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٥)

دعوى مطالبة بالوهبة

في المحال غير السياحية (مادة ٦/١ عمل) (١)

إنه في يوم

بناء على طلب النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق ومقرها
ويمثلها قانوناً رئيس مجلس إدارتها السيد / ومحلها المختار مكب الأستاذ
..... المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه أعلاه
إلى حيث إقامة :

١ - السيد / صاحب محل (مطعم وكافيريا) بشارع
متخاطباً مع :

٢ - السيد / صاحب محل (مقهى) بشارع
متخاطباً مع :

٣ - السيد / صاحب محل (كازينو) بشارع
متخاطباً مع :

(١) راجع نص المادة والقرار في الصيغة رقم ٣٤ - هنا والبالغ عملاً أن محال مثل هذه
الدعوى إلى خبير لتقدير قيمة الوهبة في كل محل - ونعني النقابة من أمانة الخبير بنص قانوني
العمل والنقابات .

وأعلنته بالآتى

المعلن إليهم أصحاب محلات عامة ويستخدمون عمالاً جميعهم أعضاء فى الجمعية العمومية لل نقابة الطالبة ويعملون بالأجر والوهبة ولما كان المعلن إليهم يتولون على كل حصيللة الوهبة دون منح عمالهم نصيبهم فيها طبقاً لأحكام المادة ٦/١ من قانون العمل والمادة ١ فقرة ١/١ و ٢ من قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ .

ومع حفظ حق الطالبة فى إتخاذ الإجراءات الجنائية ضد المعلن إليهم إذا استمروا فى الامتناع عن إعطاء عمالهم حقوقهم فى الوهبة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمعو الحكم بالزامهم بأن يؤدوا للماملين لديهم نصيبهم فى الوهبة والزامهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٦)

دعوى مطالبة بأجر خلال فترة الإصابة

(مادة ٤٩ من قانون التأمين الاجتماعي الموحد)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحل المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه أعلاه
إلى كل من :

١ - السيد/ المقيم متخاطباً مع :

٢ - السيد/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى ويطعن بمقر الهيئة
الرئيسى^(٢) بشارع متخاطباً مع :

(١) تنص المادة ٤٩ من قانون التأمين الاجتماعى الموحد رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله مله تؤدى الجهة المختصة بصرف تمريض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تمريضاً عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك ويصرف هذا التمريض للمصاب فى مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر وأسبوعياً بالنسبة لغيرهم . ويستمر صرف ذلك التمريض طوال مدة عجز المصاب عن أداء عمله أو حتى ثبوت المعجز المستديم وحدثت الوفاة . وتعتبر فى حكم الإصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها .

وتحمل صاحب العمل أجور يوم الإصابة أيأ كان وقت وقوعها ويقدر التمريض اليومى على أساس الأجر الشهري للمسدد عنه الاشتراك مقسوماً على ثلاثين .

(٢) كتبت المادة ١٣ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ تنص على إعلان الأنظمة العامة والهيئات العامة بإدارة قضايا الحكومة لكن طبقاً للمادة الثالثة من مواد إصدار قانون =

وأعلنتهما بالآتي

الطالب يعمل لدى المعلن إليه الأول وتحت إدارته وإشرافه بموجب عقد عمل محدد المدة مؤرخ بمرتب شهرى قدره

وحيث أنه بتاريخ أثناء قيام الطالب بعمله المعتاد حدث له إصابة أثناء العمل وتحرر بشأنها محضر العوارض رقم بتاريخ تذكر نبذة بسيطة جداً عن نوع الإصابة وسببها .

وحيث أن الطالب مؤمن عليه لدى المعلن إليه الثانى عن تأمين إصابات العمل ويسدد الاشتراكات وفقاً لأحكام المواد ٢/ب و ٤٦ أ ، ب ، ج و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى الموحد المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ويعتبر المعلن إليه الثانى وفقاً لأحكام هذه النصوص هو المسئول عن صرف أجر الطالب طوال فترة الإصابة كما يلتزم المعلن إليه الأول بتحمل الأجر عن يوم الإصابة (مادة ٢/٤٩) .

وحيث أن الطالب لازال يعاني من أثر الإصابة وتحت العلاج ولم تستقر حالته بعد ولم يصرف أجره منذ تاريخ الإصابة وحتى الآن وهو خمسة وأربعون يوماً .

ولما كانت لائحة نظام العمل المطبقة بمنشأة المعلن إليه الأول تنص على التزامه برعاية العامل الذى يصاب أثناء العمل وصرف منحة علاج له مقلداً وقد طالب الطالب المعلن إليهما بأداء التزاماتهما المقررة بمقتضى القانون واللائحة إلا أنه لازال لم يتقاض أجره ولا أية منحة من المبالغ المقررة بلائحة المنشأة .

= الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ١٩٧٣/٤٨ فإنه يتعين إعلانها فى مركز إدارتها . (انظر - عز الدين الدناصورى وحامد عكاز - التحليق على قانون المرافعات ، الطبعة الثانية ص ٦٠ و ٦١ ، كمال عبد العزيز ص ٧٨) .

هذا ويعتبر إعلان الشخص الاعتبارى العلم أو الخلق فى مركز إدارته أو هيئة قضائية بحسب الأحوال إعلاناً لشخصه (مادة ٣/٨٤ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢) .

وحيث أنه يحق للطالب والحالة هذه أن يطلب إلزامهما بأداء مستحقاته طالما أن استدعاءها بالطرق الودية لم يجد قتيلاً .

بناء عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب قيمة جملة المبالغ المطلوبة بما فى ذلك ما يستجد حتى تاريخ الفصل فى الدعوى) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمعا الحكم بإلزامهما متضامنين بأداء الأجر المستحق للطالب عن الفترة من تاريخ إصابته وحتى الآن بواقع فى الشهر مع ما يستجد وكذلك إلزام الأول بصرف المنحة المقررة باللائحة للمعامل المصاب وإلزامهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشيئ من الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٧)

دعوى من عاملة للحصول على أجازة بدون مرتب

(مادة ١٥٦ عمل)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيدة/ المقيمة ومحلها المختار
مكتب المحلى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه أعلاه
إلى حيث إقامة :

السيد/ المقيم متخاطباً مع .

وأعلته بالآتى

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ تعمل الطالبة بوظيفة
..... تحت إدارة المعلن إليه وإشرافه بمرتب شهرى قدره

وتاريخ تقدمت بطلب إلى المعلن إليه لمنحها أجازة بدون مرتب لمدة
سنة (أو لمدة ستة أشهر) وذلك لرعاية طفلها المولود حديثاً إلا أنه رفض بدون مبرر
مفهوم وتعمل بأن حاجة العمل لا تسمح بالتصريح بهذه الأجازة .

(١) مادة ١٥٦ : فى المنشآت التى تستخدم خمسين عاملاً فأكثر يكون للعاملة الحق فى الحصول على
أجازة بدون أجر لمدة لا تزيد على سنة وذلك لرعاية طفلها وتمنع هذه الأجازة ثلاث مرات طوال
مدة خدمتها .

ولما كان المعلن إليه يستخدم أكثر من خمسين عاملاً فى منشأته وكانت هذه الأجازة حقاً للطلالبة لا يسوغ حرمانها منه تحت أى سبب أو تعلقة سيما وأنها أبليت استعدادها لسداد أقساط اشتراك التأمينات بالنسبة لحصتها وحصة المعلن إليه الأمر الذى لا يترتب عليه أدنى ضرر مادى بالمعلن إليه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضر أمام محكمة الابتدائية (لأنه طلب غير مقدر القيمة) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بأمر الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بإلزامه بأن يمنح الطالبة أجازة بدون مرتب لمدة سنة (أو ستة أشهر) اعتباراً من تاريخ الحكم مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل المطهر من الكفالة^(١).

ولأجل العلم .

(١) من الممكن أن يكون الطلب هو الحكم بصفة مستعجلة وذلك إذا توافر الخطر والاستعجال وبشرط عدم المساس بالموضوع (راجع كتابنا « الصيغ القانونية للدعاوى المستعجلة » سنة ١٩٩٥) .

الصيغة رقم (٣٨)

جنتة مباشرة لنقل العامل من الشهرية إلى المياومة

(مادة ٣٧ عمل)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه أعلاه
إلى كل من :

١ - السيد/ المقيم متخاطباً مع :

٢ - السيد/ وكيل النيابة بصفته ويعلمن بسراى النيابة بمحكمة
..... متخاطباً مع :

وأعلنتهما بالآتى

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ التحق الطالب بالعمل
بمنشأة المعلن إليه الأول بوظيفة مساعد مهندس بمرتب شهرى قدره ثمانين جنيهاً
وظل الطالب يودى عمله على أكمل وجه مؤتمراً بأوامر المعلن إليه الأول وتعليماته
إلى أن فوجئ بتاريخ بنقله من عمال الشهرية إلى عمال المياومة وإدراج
اسم الطالب فى كشوف وسراكى أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم باليومية ولما
كانت لائحة العمل والجزاءات بالمنشأة تميز بين عمال الشهرية وعمال المياومة من
حيث المزايا والحوافز كما أن نصوص قانون العمل ٨١/١٣٧ تفرق بين الطائفتين وقد
ترتب على هذا النقل الغير مبرر بأى سبب قانونى وقوع أضرار للطالب تتمثل فى

الانتقاص من المزايا التي كان يحصل عليها كما أن هناك أضراراً أدبية حلت بالطلاب نتيجة تنزيل درجته وهو ما يؤثر في مركزه في المنشأة في محيط زملائه .

وحيث أن المادة ٣٧ من قانون العمل تنص على أنه « لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملاً بالأجر الشهري إلى فئة عمال المياومة أو العمال المعيّنين بالأجر الأسبوعي أو بالساعة أو بالقطعة إلا بموافقة العامل كتابة ويكون للعامل في حالة الموافقة على نقله جميع الحقوق التي كسبها في المدة التي قضاهما بالأجر الشهري » .

وبمقاب صاحب العمل الذي يخالف هذا الحكم بعقوبة الجنحة طبقاً للمادة ١٧٠ من قانون العمل ولا يجوز وقف تنفيذ العقوبة أو النزول بها عن حدّها الأدنى طبقاً للمادة ١٧٥ من ذات القانون .

وحيث أن الطالب حاول بشتى الطرق الودية إثناء المعلن إليه الأول عن هذا التصرف المخالف وطلب منه إعادة الطالب إلى وضعه ومركزه في المنشأة طبقاً للعقد إلا أن هذه المحاولات الودية لم تغلح .

ومن حيث أنه لا يوجد في نصوص قانون العمل ما يمنع من تحريك الدعوى العمومية بمعرفة الطالب بهذا الطريق المباشر طبقاً للقواعد العامة في قانون الإجراءات وعملاً بالمادة ١٦٣ مدني والمادة ١٥١ إجراءات حيث أن المعلن إليه الأول ارتكب خطأ مكوناً لجريمة جنائية وقد أضرير الطالب من هذا الخطأ ويحق له أن يدعى مدنياً أمام المحكمة الجنائية بالطريق المباشر .

بناء عليه

أن المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح

يوم الموافق لكي يسمع طلبات المعلمن إليه الثاني توجيه الإنتهام وتوقيع العقوبة الواردة بالمراد ٣٧ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/٣٣ وكذا بأن يؤدي للطلاب مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة لأنه بتاريخ بمائة قسم أصدر قراراً بنقل الطالب من عمال الشهرية إلى عمال اليومية وذلك دون موافقة الطالب كتابة على ذلك وترتب على ذلك الانتقاص من أجر الطالب ومزاياه على نحو ما توضح بالصحيفة مخالفاً بذلك حكم المادة ٣٧ المعاقب عليها بالمادتين ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل مع شمول الحكم بالتنفيذ ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

الباب الثاني
صيغ الدعاوى المتعلقة
بتنظيم العمل وشروطه

- ٣٩ - دعوى إثبات علاقة عمل م ١ / ١ و ٣٠
- ٤٠ - دعوى بالزام صاحب عمل بتحرير عقد العمل باللغة العربية م ٣٠
- ٤١ - دعوى بإثبات تحول عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة م ٧٢
- ٤٢ - دعوى تعويض عن مخالفة صاحب العمل شروط العقد م ٥٤
- ٤٣ - دعوى تعويض بسبب نقل العام إلى عمل يختلف جوهرياً م ٥٤
- ٤٤ - دعوى بالزام بوجبات غذائية ومصروفات إنتقال م ١٢٣
- ٤٥ - دعوى مطالبة بحقوق عامل بعد إنتهاء عقد عمله م ٧١
- ٤٦ - دعوى مطالبة بمصروفات إنتقال م ٥٦
- ٤٧ - دعوى مطالبة بمصروفات إنتقال إلى أوروبا م ٥٦
- ٤٨ - دعوى مطالبة بشهادة نهاية الخدمة م ٧٤
- ٤٩ - دعوى بطلب رد الأوراق والشهادات والتعويض عن الإمتناع م ٧٤
- ٥٠ - دعوى مطالبة بشهادة خبرة م ٧٤
- ٥١ - دعوى مطالبة بمزايا مكتسبة م ٤
- ٥٢ - دعوى عدم الإعتداد بإنهاء عقد العمل في منشأة يمت أو صغيت م ٩
- ٥٣ - دعوى مطالبة براحة أسبوعية دائمة ٢٤ ساعة م ١٣٧
- ٥٤ - دعوى من زوجة عامل بطلب إنقضاء علاقة عمله لوفاته حكماً م ٧١
- ٥٥ - دعوى تعويض عن فسخ عقد تدرج م ١٤
- ٥٦ - دعوى بطلب نفقات علاج م ١٢١
- ٥٧ - طلب إحالة إلى التحكيم الطبي م ٥٢
- ٥٨ - طلب بتجميع الراحات الأسبوعية م ١٣٨
- ٥٩ - دعوى تعويض ضد مفتش عمل أفشى سرّاً صناعياً م ١٦٠
- ٦٠ - دعوى تسوية من عامل في القطاع العام قانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨
- ٦١ - دعوى بأحقية موظف في الترقية لوظيفة مدير إدارة مساعد بشركة المقاولون العرب.

الصيغة رقم (٣٩)

دعوى إثبات علاقة عمل (م ١/١ ومادة ٣٠ عمل)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى حيث إقامة:

وأعلنته بالآتى

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن إليه بمهنة بأجر
مقداره فى الشهر - أو فى اليوم - ونظراً لحاجة الطالب الماسة للعمل فقد
قبل العمل ومارسه فعلاً بدون عقد عمل مكتوب وظل يؤدى ما كلف به بأذلا
قصارى جهده .

وحيث أنه وقد مضى على علاقة العمل هذه أكثر من شهر أو كذا
سنة وقد طالب الطالب المعلن إليه مراراً وتكراراً بتحرير عقد عمل مكتوب له إلا أنه ظل
يماطل متعللاً بتملات وحجج واهية ما أنزل الله بها من سلطان .

ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ تنص على أنه
« يجب أن يكون عقد العمل ثابتاً بالكتابة ومحرراً باللغة العربية من ثلاث نسخ لكل
من الطرفين نسخة والثالثة لمكتب التأمينات الإجتماعية المختص ويجب أن يتضمن العقد
على الأخص البيانات الآتية :

(أ) إسم صاحب العمل وعنوان محل العمل .

(ب) إسم العامل ومؤهله ومرتبته ومحل إقامته وما يلزم لإثبات شخصيته .

(ح) طبيعة ونوع العمل محل التعاقد .

(د) الأجر المتفق عليه وطريقة وموعد أدائه وكذلك سائر المزايا التقديرية والعينية المتفق عليها .

فإذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل وحده إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ويمطى العامل إيصالا بما يكون قد أودعه لدى صاحب العمل من أوراق وشهادات .

وحيث أن مؤدى هذه الأحكام أن حق الطالب فى إثبات كافة حقوقه بشئى طرق الإثبات حق قائم وهو يشمل الحق فى إثبات علاقة العمل بالبينة والقرائن وسجلات المنشأة وكشوف الأجور وغير ذلك من طرق الإثبات .

وحيث أن الطالب يعمل تحت إشراف وإدارة المعلن إليه ومن ثم فهو عامل طبقاً لأحكام المادة ١/١ من القانون المشار إليه ومن حق الطالب إثبات علاقة التبعية بكافة طرق الإثبات .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته المحضر أمام محكمة الابتدائية (لأنه طلب غير محدد القيمة) الدائرة الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله إنشاء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم للموافق لكى يسمح الحكم بالزامه بأن يحزر للطالب عقد عمل مكتوب بذات الشروط والأجر والمزايا الواردة بصدر الصحيفة وذلك منذ التحق الطالب بالعمل بتاريخ وما يترتب على ذلك من آثار مع الزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المصجل بدون كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٤٠)

دعوى بالزام صاحب عمل بتحرير

عقد العمل باللغة العربية (م / ٣٠)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى :

شركة ويمثلها قانونا رئيس مجلس إدارتها ويعلن بمقرها

بجهة

وأعلنته بالآتى

بتاريخ تسلم الطالب العمل بالشركة المعلن إليها بوظيفة

بمرتب شهرى قدره على أن يتسلم صورة من عقد عمله بعد إستيفاء
بياناته المحددة بالمادة ٣٠ من قانون العمل ٨١/١٣٧ .

وحيث أن المعلن إليه أعطى الطالب العقد ولكنه تضمن بيانات مجملة دون
تفصيل لمؤهل الطالب ومحل إقامته وطبيعة ونوع العمل والأجر وطريقة وموعد أدائه
وكذا سائر المزايا العينية والنقدية المتفق عليها .

أو : وحيث أن المعلن إليه سلم الطالب العقد مستوفيا للبيانات سالفة الذكر

(١) راجع نص المادة فى الصيغة السابقة .

إلا أنه محرر باللغة الإنجليزية (أو الفرنسية) بحجة أن الشركة من شركات الإستثمار وأن مطبوعاتها كلها باللغة الأجنبية .

ولما كان يحق للطالب أن يلزم المعلن إيه بإثبات كافة التفاصيل فى العقد على نحو ما قضت بذلك المادة ٣٠ سالف الإشارة .

أو : ولما كان يحق لطالب أن يلزم المعلن إليه بتحرير العقد باللغة العربية إمتثالا لحكم المادة ٣٠ المشار إليها .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية (طلب غير مقدر القيمة) الكائن مقرها بشارع بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بالزامة بأن يحرر عقد عمل الطالب اللغة العربية ويضمنه البيانات التفصيلية التى نصت عليها المادة ٣٠ من قانون العمل على نحو ما توضح بصدر الصحيفة وكذا الزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٤١)

دعوى باثبات تحول عقد محدد المدة

إلى غير محدد المدة (م ٧٢)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب.....

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت في تاريخه إلى حيث إقامة:

السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلته بالآتي

بموجب عقد عمل محدد المدة مؤرخ ١٩٨٣/٥/٥ التحق الطالب بالعمل تحت إدارة وإشراف المعلم إليه بمهنة بمرتب شهري قدره وإنفق على أن تكون مدة العقد سنة إلا أن المعلم إليه لم يخطر الطالب قبل نهاية السنة برغبته في عدم تجديد العقد وعلى هذا الأساس تجدد العقد لسنة ٨٤ ثم لسنة ١٩٨٥ بنفس الشروط والمرتب والمزايا .

وفي ١٩ مايو ١٩٨٦ فوجيء الطالب بالمعلم إليه ينهي العقد زاعماً أنه عقد محدد المدة ينتهي بإنتهاء مدته مع أن المادة ٧٢ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ تنص على أنه إذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد إنتضاء مدته إعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة ويعتبر التجديد لمدة غير محددة أيضاً ولو حصل بتعاقد جديد يشمل شروطاً جديدة .

وعملاً بهذا النص فإن عقد عمل الطالب أصبح غير محدد المدة بنص القانون

بما يعنى عدم الإعتداد بفسخه أو إنهائه من جانب المعلن إليه وهو ما يحق معه للطلاب أن يثبت تحول العقد إلى عقد غير محدد المدة وما يترتب على ذلك من آثار .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله بتداء من الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بإعتبار عقد الطلاب مستمراً لمدة غير محددة وما يترتب على ذلك من آثار والزمه المصروفات ومقابل الأتعاب .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٤٢)

دعوى تعويض عن مخالفة صاحب

العمل لشروط العقد (م ٥٤)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى حيث إقامة:
السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

بموجب عقد عمل محدد المدة مؤرخ يعمل الطالب تحت إدارة
 وإشراف المعلن إليه بمهنة سائق لقاء أجر يومى أو شهرى مقداره
 وحيث أنه بتاريخ أصدر المعلن إليه أمراً بنقل الطالب إلى عامل نظافة
 بالجراج التابع لمصنعه وهذه المهنة الأخيرة غير متفق عليها فى العقد وتختلف إختلافاً
 جوهرياً عن عمل الطالب الأصلى .

أو يقال وحيث أنه بتاريخ أمر المعلن إيه الطالب
 بالعمل فى أعمال ترميم عنبر المصنع دون أن تكون هناك ضرورة تدعو لذلك أو
 حادث نشأ وبرد إصلاح ما نتج عنه أو دون أن تكون هناك قوة القاهرة لإستاد هذا
 العمل إلى الطالب .

ولما كان ما أتاه المعلن إليه يخالف صريح نص المادة ٥٤ التي تقضى بعدم جواز تكليف العامل بعمل غير متفق عليه إلا إذا دعت الظروف إلى ذلك منها لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو في حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة كما ألزمت صاحب العمل بعدم الخروج على القيود المشروطة في الإتفاق أو تكليف العامل بعمل غير متفق عليه إذا كان يختلف إختلافاً جوهرياً عن عمله الأصلي .

بناء عليه

إننا المحضر سالفه الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكاتبة بجلستها التي ستعقد علنا بمشيئة الله إعتباراً من الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بعدم الإعتداد بنقل الطالب إلى عمل يختلف إختلافاً جوهرياً عن عمله الأصلي المحدد بالمعقد وكذا إلزامه بأن يؤدي للطالب تعويضاً عن النقل التصفى قدره والمصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٤٣)

دعوى تعويض بسبب نقل العامل إلى عمل يختلف اختلافا جوهريا (م ٥٤) أو نقله مكانيا

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت في تاريخه إلى :

السيد رئيس مجلس إدارة شركة بصفته الممثل القانوني لها ويعمل
بمقر إدارتها الكائن متخطبا مع :

وأعلته بالآتي

الطالب حاصل على ليسانس الحقوق سنة وند التحق بالعمل
لدى المعلن إليه بوظيفة مسئول مبيعات بعمرت شهرى قدره يضاف إليه
عمولة بيع بواقع ٧.٥ من جملة المبيعات التى يجرىها الطالب بناء على جهوده فى
تسويق المنتجات وحيث أن الطالب بذل قصارى جهده بحيث أصبحت منتجات
الشركة تغطى كافة البلاد وقد ساعد ما قام به الطالب من دعاية لمنتجات الشركة على
تسويقها لدرجة أن رقم المبيعات يرتفع ستة أضعاف ما كان عليه الحال قبل إسناد هذه
الوظيفة للطالب ومن ثم إستحق عمولة مقدارها جنيها إلا أن المعلن إليه
أنكر على الطالب حقه وإمتنع عن إعطائه العمولة المستحقة له طبقاً لشروط العقد

فاضطر الطالب إلى رفع دعوى ضد الشركة المطالبة بهذه العمولة وهى متداولة لدى مكتب الخبراء لتحديد نصيب الطالب فى العمولة .

وحيث أن المعلن إليه رغبة فى الكيد للطالب حين طالب بحقه أصدر القرار المؤرخ القاضى بنقل الطالب إلى وظيفة رئيس شحن وهى وظيفة وهمية قصد منها إبعاد الطالب عن عمله الأصلي كما قصد منها حرمانه من العمولة وتقرب على ذلك إنتقاص أجره مبلغ شهرياً .

ومن حيث أن المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ تنص على أنه لا يجوز لصاحب العمل أن يخرج على القيود المشروطة فى الإتفاق أو أن يكلف العامل بعمل غير متفق عليه إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعاً لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو فى حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة وله أن يكلف العامل بعمل غير المتفق عليه إذا كان لا يختلف عنه إختلافاً جوهرياً بشرط عدم المساس بحقوقه المادية .

وحيث أنه وعملاً بهذا النص ومع حفظ حق الطالب فى رفع جنحة مباشرة ضد المعلن إليه مخالفت لهذا النص الصريح .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجبهة
بجلستها التى ستعقد علناً بمشيئة الله تعالى إعتباراً من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق كى يسمع الحكم بما يلى :

أولاً : عدم الإعتداد بقرار نقل الطالب من وظيفة مسئول مبيعات إلى وظيفة رئيس شحن وما يترتب على ذلك من آثار .

ثانياً : الزام المعلن إليه بأن يؤدي للطالب تعويضاً قدره عن الأضرار التي أصابته من جراء هذا النقل وما تكبده من نفقات .

ثالثاً : الزام المعلن إليه بأن يؤدي للطالب العمولة المستحقة له عن المبيعات التي حققها لمنتجات الشركة وقدرها جنيهاً والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المجل الطليق من الكفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم (١) .

(١) هذه الدعوى رفعت فضلاً برقم ١٠١٢ لسنة ١٩٨٤ عمال كلى جنوب القاهرة وقضى فيها بالطلبات .

الصيغة رقم (٤٤)

دعوى بالزام بوجبات غذائية ومصروفات إنتقال (١٢٢)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى حيث إقامة:

السيد رئيس مجلس إدارة شركة بصفته الممثل القانونى لها ويعلم
بمقر إدارتها الكائن متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

بتاريخ تعاقد الطالب مع المعلن إليه على العمل فى مصنعه
الكائن بجهة بمهنة بمرتب جنيهاً فى الشهر.

ولما كان موقع العمل لا تصل إليه وسائل المواصلات العادية وكانت المادة
١/١٢٣ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ قد جرى نصها كالآتى :

« على من يستخدم عاملين فى أماكن لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية
أن يوفر لهم وسائل الإنتقال المناسبة » . ومن جهة أخرى فإنه لما كان المصنع الذى
يعمل به الطالب فى منطقة بعيدة عن العمران إذ أنه بجهة وهى من
الجهات التى اعتبرها القرار الوزارى المنفذ للمادة مناطق بعيدة عن العمران ^(١) .

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة رقم ١١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦ تنفيذاً للمادة ١٢٣ من قانون العمل وقد
إعتبر محافظات شمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد مناطق بعيدة عن
العمران كما إعتبر مناطق بعيدة عن العمران أيضاً أماكن العمل التى تبعد خمسة عشر كيلو
متراً على أقرب حدود مدينة أو قرية .

ولما كانت المادة ١٢٣ فى فقرتها الثانية تلزم المعلن إليه بتوفير التغذية المناسبة
والمساكن الملائمة بحيث يخصص بعضها للعمال المتزوجين .
وحيث أن الطالب طلب من المعلن إليه بالطرق الودية توفير وسائل الانتقال
والتغذية والسكن الملائم إلا أنه تقاعس عن تنفيذ التزاماته .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة الجزئية أو الابتدائية الكاتبة بجلستها
العلنية التى ستعقد بمشيئة الله بدءاً من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
الموافق لكى يسمع الحكم بالزامه بأن يوفر للطالب وسيلة إنتقال مناسبة
وكذا التغذية المناسبة والسكن الملائم والزامه المصروفات ومقابل الإلتعاب وشمول
الحكم بالنفاذ بلا كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٤٥)

دعوى مطالبة بحقوق عامل بعد

إنهاء عقد عمله (م ٧١)^(١)

إنه فى ينوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه أعلاه إلى:
السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

الطالب يعمل لدى المعلن إليه وتحت إدارته وإشرافه وذلك بموجب عقد عمل
غير محدد امدة مؤرخ بأجر قدره شهرياً وبمهنة
وحيث أنه بتاريخ إنتهى العقد بسبب إستقالة الطالب (أو بسبب فصله)
أو لأن العاملة تزوجت وترغب فى عدم مواصلة العمل .
ولما كان الطالب يستحق المبالغ الآتية :

- ١ - جنيه ، قيمة أجر يوماً بإعتبار اليوم الواحد
..... وهو أجر متأخر .
- ٢ - جنيه ، قيمة بدل أجازة سنوية قدرها يوماً .

(١) حددت المادة ٧١ عمل أسباب إنقضاء علاقة العمل .

ونوه إلى أنه تبين رفع هذه الدعوى خلال سنة من تاريخ إنقضاء العقد ولا يحكم بسقوط الحق فى
رفعها (مادة ٦٩٨ / ١ مدنى) .

- ٣ - جنيه ، مكافأة نهاية خدمة محسوبة على أساس
- ٤ - جنيه ، تعويض عن الفصل (إذا كان العقد قد إنتهى بالفصل) .

وحيث أن الطالب لجأ إلى المعلن إليه بالطريق الودي لإعطائه حقوقه إلا أنه ماطل ويحق للطالب أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حقوقه سالفة الذكر .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الجزئية أو الابتدائية الكائن مقرها يجلسها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمح بالحكم بالزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ هو جملة المستحق وفق ما ورد بصدر الصحيفة مع الزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ بدون كفالة . مع حفظ حقوق الطالب كافة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٤٦)

دعوى مطالبة بمصروفات إنتقال (م ٥٦) عمل)

إنه فى رسوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه أعلاه إلى :
السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

بتاريخ تعاقد المعلن إليه مع الطالب على العمل بمهنة عامل بناء
بأجر يومية قدره جنيهاً وقد تم التعاقد بدائرة قسم روض الفرج حيث
يقيم الطالب كما إتفق على أن يكون العمل بمنطقة برج العرب بالساحل الشمالى .
وحيث أن الطالب سافر على حسابه الخاص إلى موقع العمل فى الموعد المحدد
وباشر عمله على أكمل وجه حسب شروط الإتفاق وحين مطالبته للمعلن إليه
بنفقات الإنتقال من القاهرة إلى برج العرب وقدرها جنيها رفض بدون
مسوغ مشروع .

وحيث أن المادة ٥٦ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ تنص على أن
« يلتزم صاحب العمل بنقل العامل من الجهة التى تم التعاقد معه فيها إلى مكان
العمل كما يلتزم بإعادته إلى تلك الجهة خلال ثلاثة أيام من تاريخ عقد العمل لأحد
الأسباب المبينة فى القانون أو أثناء فترة الإختبار إلا إذا رفض العامل كتابة العودة خلال
المدة المذكورة » .

وإذ كان يحق للطلاب أعمالاً لحكم هذه المادة أن يلجأ إلى القضاء لإجبار
المعلن إليه على تنفيذ التزامه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة شؤون العمال الجزئية الكائن مقرها ^(١) بجلستها
العلنية التي ستعقد بمشيئة الله إلتداء من الساعة الثامنة من صباح يوم
الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يودى للطلاب مبلغ
والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من الكفالة .
مع حفظ كافة حقوق الطلاب الأخرى .
ولأجل العلم .

(١) يكون الاختصاص من حيث القيمة للمحكمة الجزئية طالما كانت المبالغ المطلوبة تقل عن خمسة
آلاف جنيه ويكون الاختصاص المحلي للمحكمة الواقع في مقرتها مكان إبرام العقد أو موطن المدعى
عليه أو مكان العمل .

الصيغة رقم (٤٧)

دعوى مطالبة بمصروفات إنتقال

إلى أوربا (م ٥٦ عمل)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحله المختار مكتب
..... بالقاهرة .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى :

السيد / ملحق الخطوط الجوية البريطانية B. O. A. C. بصفته وعلان طبقاً لعقد
العمل بمقر الشركة بميدان التحرير بالقاهرة متخاطبا مع :

وأعلنته بالآتى

بموجب عقد عمل محدد المدة بستين مؤرخ التحق الطالب
بالعمل لدى المعلن إليه وتحت إدارته وشرافه بمرتب شهرى قدره بوظيفة
مسئول أمن واتفق فى البند من العقد على أن يكون مقر العمل بمكتب
الشركة الموجود بمدينة مانتستر بالمملكة المتحدة كما إتفق فى البند من
العقد على أن الإختصاص يكون لحاكم جمهورية مصر العربية .

وحيث أنه نظراً لأن المعلن إليه كلف الطالب بالتوجه لمقر عمله بأسرع وقت مما
دعا الطالب إلى السفر على حسابه الخاص إلى مقر العمل بالمملكة المتحدة .

(١) راجع المادة من الصيغة السابقة .

وحينما طالب الطالب المعلن إليه بأداء نفقات السفر وقدرها جنيهاً
إلا أنه رفض بدون ميرور .

وحيث أنه يحق للطالب عملاً بالمادة ٥٦ من قانون العمل لن يطلب ما تكبده
من نفقات سفر من اقاهرة إلى لندن ومنها إلى منشتر وقدرها جنيهاً .

بناء عليه

أما المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة الابتدائية (إذا كان المطلوب يزيد على خمسة
آلاف جنيهاً) الكائن مقرها بجلستها العتية التى ستمقد بمشيئة الله
إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى
يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ جنيهاً على نحو ما توضح
بالصحيفة وكذا المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفاذ المعجل بدون
كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٤٨)

دعوى مطالبة بشهادة نهاية خدمة (م ٤٧)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى حيث
إقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلتته بالآتى

بموجب عقد عمل محدد المدة بستين مؤرخ التحق الطالب
بالعمل لدى المعلن إليه تحت إدارته وإشرافه بمهنة لقاء أجر مقداره
..... فى الشهر أو فى اليوم وظل يباشر عمله على أتم وجه إلى أن انتهى العقد
بتاريخ بسبب إستقالة الطالب (أو بسبب فسخ العقد أو بسبب فصله أو
بسبب الزواج إذا كانت عاملة أو لمجز الطالب عجزاً كلياً إلخ) .

وحيث أن المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ١٣٧ / ١٩٨١ تقضى بالزام
صاحب العمل أن يعطى العامل مجاناً فى نهاية عقده بناء على طلبه شهادة يبين فيها
تاريخ دخوله فى الخدمة وتاريخ خروجه منها ونوع العمل الذى كان يوديه ويبين فيها
أيضاً الأجر والمزايا الأخرى إن وجدت .

ولما كان الطالب قد طلب من المعلن إليه إعطاءه هذه الشهادة إلا أنه رفض (أو
يقال إلا أنه طلب مبلغاً من الما مقابل إستخراج الشهادة) مما يحق معه

للطالب أن يلجأ إلى القضاء لإجباره على تنفيذ الإلتزام الذى فرضه القاتون .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة^(١) الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بالإلزامه بأن يعطى الطالب مجاناً الشهادة الموضحة البيانات بصدر هذه الصحيفة من واقع ملف خدمة الطالب وسجلات المنشأة مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل المطهر من الكفالة .

ولأجل العلم .

(١) الاختصاص قيمياً للمحكمة الابتدائية لأن الطلب غير محدد القيمة ومحلياً للمحكمة الواقع فيدبرنها محل العمل .

الصيغة رقم (٤٩)

دعوى بطلب رد الأوراق والشهادات

والتعويض عن الإمتاع (م ٧٤)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
..... المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى حيث
إقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ يعمل الطالب لدى
المعلن إليه بجهة بأجر أو بمرتب (يومى أو شهرى) قدره
وكان الطالب يباشر عمله على خير وجه إلى أن إنتهى العقد (يذكر سبب الإنتهاء)
فبادر طالب بطلب أوراقه وشهادته التى كان قد سلمها إلى المعلن إليه فور التحاقه
بالعمل وهذه الأوراق هى شهادة الميلاد وشهادة دبلوم كذا وشهادة أداء الخدمة الوطنية
(شهادة المعاملة) أو شهادة أداء الخدمة العامة (بالنسبة لإناث) وشهادة كذا وكذا .
وحيث أنه يحق للطالب طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ أن يسترد هذه
الأوراق والشهادات بعد أن فشل فى إستردادها بالطرق الودية لئلا تعنت المعلن إليه
وحجبه عن الطالب بدون وجه حق وقد حاقت بالطالب أضرار مادية وأدبية نتيجة خطأ
المعلن إليه يقدر الطالب التعويض عنها بمبلغ طبقاً للمادة ١٦٣ م .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجلستها
العلنية التي سوف تعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة من صباح يوم
الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يرد للطلاب الأوراق والشهادات
الموضحة تفصيلا بصدر هذه الصحيفة وكذا بأن يؤدي للطلاب تعويضا قدره
..... عن الأضرار التي حلت به نتيجة إمتناع الملن إليه عن تنفيذ التزامه
والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة مع
حفظ حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥٠)

دعوى مطالبة بشهادة خبرة (م ٧٤)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى حيث
إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع :

وأعلته بالآتى

الطالب يعمل تحت إدارة وإشراف ورقابة المعلن إليه منذ بمهنة
..... بأجر قدره فى الشهر أو فى اليوم ولا زال يباشر عمله
على أكمل وجه .

وحيث أن المادة ٧٤ من قانون العمل ٩١/١٣٧ تعطى العامل الحق فى أن
يحصل مجاناً على شهادة بتحديد خبرته وكفاءته المهنية وذلك أثناء سريان العقد .

ولما كان الطالب يرغب الحصول على هذه الشهادة وقد طلبها بالطريق الودى
إلا أن المعلن إليه رفض ظناً منه بأن الطالب يطلبها للبحث عن عمل أفضل وهو هدف

(١) الإختصاص للمحكمة الواقع فى دترتها محل العمل وذلك لأن الدعوى يطلب غير مقدر القيمة .
وهذا الإلتزام يسرى على العاملين بقطاع الأعمال العام طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣
لسنة ١٩٩١ وذلك لخلوه من حكم مماثل وبالتالي يسرى حكم المادة ٧٤ من قانون العمل فيما لم
يرد به نص فى النظام .

أن صح فلا يجوز مصادرته لمشروعيته فضلاً عن أن النص جاء عاماً ومطلقاً ومن حق العامل الحصول على شهادة الخبرة دون أن يحدد السبب في طلبها .
ولذا هذا الموقف المتعنت من جانب المعلن إليه فإنه يحق للطلاب أن يلجأ إلى القضاء .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بالزامة بأن يعطى الطالب شهادة الخبرة الموضحة البيانات بصدر هذه الصحيفة وينص المادة ٧٤ عمل المشار إليها مع الزامة المصروفات ومقابل أتماب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ الممجل بدون كفالة .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥١)

دعوى مطالبة بمزايا مكتسبة (م ٤ عمل)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع :

وأعلته بالآتى

الطالب يعمل لدى المعلن إليه بمقد غير محدد المدة بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٨٠
بمهنة بأجر مقداره فى الشهر أو فى اليوم وقد نص العقد
(أو قد نصت لائحة المنشأة - أو وقد جرى العرف . . . إلخ) على أن يتولى المعلن
إليه نقل عمال المنشأة ومنهم الطالب - من محال إقامتهم إلى مواقع العمل وإعادتهم
بعد إنتهاء العمل .

وحيث أنه بتاريخ ١٣ / ٨ / ٨١ صدر قانون العمل رقم ١٣٧ / ١٩٨١ ونشر
بالجريدة الرسمية فى التاريخ المذكور ولم يتضمن حكماً بالزام صاحب العمل بنقل
العمال مما دعا المعلن إليه إلى وقف هذه الميزة المكتسبة بمقتضى العقد (أو اللائحة أو
العرف . . . إلخ) بحجة أنه لا التزام عليه بذلك .

وحيث أن مفاد نص المادة الرابعة من قانون العمل المشار إليه أن يستمر العمل
بأية مزايا أو شروط أفضل تكون مقررّة أو تقرّر فى عقود العمل الفردية أو الجماعية أو

الأنظمة الأساسية أو غيرها من لوائح المنشأة أو بمقتضى العرف ، ومؤدى ذلك أنه لا يسوغ حرمان الطالب من ميزة الانتقال بسيارات المعلن إليه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله إلتقاء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بأحقية الطالب فى الإنتقال على حساب المعلن إليه من محل الإقامة إلى مكان العمل وبالعكس بإعتبارها ميزة مكتسبة مع الزامه المصروفات ومقابل الأتعاب .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥٢)

دعوى عدم اعتداد بإنهاء عقد عمل فى منشأة بيعت (م ٩)^(١) أو صفيت أو أدمجت

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

وأعلته بالآتى

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ تعاقد الطالب على
المعمل لدى المنشأة التى يمتلكها المعلن إليه بمهنة بأجر قدره
فى الشهر أو فى اليوم وظل يباشر عمله على أكمل وجه حتى فوجيء بأن المعلن إليه
قام بتاريخ ببيع المنشأة (أو تأجيرها أو يقال أنها إنتقلت بالأرث إلى المعلن
إليه وفى هذه الحالة يذكر فى الإعلان أنه يختصم بصفته خلفا عاما . . . إلخ) .

وقد نبه المعلن إليه شفاعه على جميع العمال ومنهم الطالب بأن عقود عملهم
تعتبر منتهية .

(١) ترفع الدعوى على صاحب العمل الأسمى (إذا كان موجوداً وعلى الخلف أو من كُت إليه المنشأة
وفى حالة الإفلاس يضمن إختصام السنديك) وكيل الدائنين) بإعتباره الممثل القانونى للمنشأة
المفلسة طبقاً للمادة ٢١٧ من قانون التجارة .

ولما كانت المادة التاسعة من القانون ٨١/١٣٧ تنص على أنه لا يمنع من الوفاء بجميع الإلتزامات المنصوص عليها في هذا القانون حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو إنتقالها بالأرث أو الوصية أو الهبة أو البيع ولو كان بالمزاد العلني أو النزول أو الإيجار أو غير ذلك من التصرفات . وفيما عدا حالات التصفية والإفلاس والإغلاق النهائي المرخص فيه يظل عقد إستخدام عمال المنشأة قائماً ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الإلتزامات المذكورة .

وحيث أن مؤدى هذا النص أن يظل عقد عمل الطالب قائماً مرتباً لكافة آثاره ويظل الطالب محققاً بكافة حقوقه التي نص عليها القانون دون الإعتداد بإنهاء عقد العمل على نحو ما يزعم المعلن إليه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المنع إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم باستمرار عقد عمل الطالب وعدم الإعتداد بإنهائه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥٣)

دعوى مطالبة براحة أسبوعية ٢٤ ساعة

(مادة ١٣٧ عمل)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطباً مع :

وأعلتته بالآتى

الطالب يعمل لدى المنشأة المملوكة للمعلن إليه وهى منشأة تمارس نشاط
..... وقد التحق الطالب بالعمل بعقد غير محدد المدة مؤرخ
بأجر قدره فى الشهر أو فى اليوم بمهنة

ولما كانت المنشأة بحكم نشاطها معفاة من الإلتزام بالقلق يوماً فى كل أسبوع .

وحيث أن المادة ١٣٧ من قانون العمل تنص على أنه يجب على المنشآت التى
لا يسرى عليها حكم الاغلاق الأسبوعى أن تنظم مواعيد العمل بها بحيث يحصل
كل عامل على راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متصلة بعد ستة أيام
متصلة على الأكثر .

وفى ضوء هذا الحكم فإنه يحق للطلاب المطالبة بتقرير حقه فى راحة أسبوعية قدرها ٢٤ ساعة متصلة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الحضور أمام محكمة الابتدائية (لأن الطلب غير مقدر القيمة) الكاتبة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بأحقية الطالب فى راحة أسبوعية مدفوعة الأجر قدرها أربعة وعشرين ساعة متصلة والزامه بإعطاء الطالب هذه الراحة كل أسبوع والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المجل بلا كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥٤)

دعوى من زوجة عامل بطب إنقضاء

علاقة عمله لوفاته حكما (مادة ٧١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / رئيس مجلس إدارة شركة مصايد أعالى البحار بصفته ويعلم بمقر إدارة
الشركة بشوارع متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

الطالبة زوجة السيد / العامل بالشركة المعلن إليها وقد أمضى فى
خدمة الشركة أكثر من سنوات يكد وإخلاص ووصل آخر مربوط
أجره مبلغ فى الشهر .

وحيث أنه بتاريخ خرج المذكور فى رحلة صيد مع بعض زملائه
تنفيذا لتعليمات الشركة إلا أنه بعد حوالى خمسة أيام من بدء الرحلة تناهى إلى علم
الطالبة أن مركب الصيد اتى كان يستقلها زوجها مع آخرين قد غرقت بفعل عاصفة
هوجاء ولكن لم يعثر على جثته وظل الوضع على هذا الحال حتى صدر حكم فى
القضية رقم لسنة من محكمة بإعتباره قد

توفى حكما وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه بالإستئناف (١).

وحيث أن الشركة عملت إلى تجميد حقوق زوج الطالبة فترة طويلة في المدة من إلى وهو يستحق لدى الشركة الحقوق المالية الآتية :

مبلغ جفيه أجر متأخر ، مبلغ بدل خطر ،
مبلغ بدل أجازة سنوية لم يحصل عليها ، مبلغ مكافأة ،
مبلغ إلخ .

وحيث أنه يهم الطالبة ومن مصلحتها أن يقضى بإنقضاء علاقة عمل زوجها حتى يتسنى لها إستدعاء كافة حقوقه وخاصة التأمينات .

ومع حفظ حق الطالبة وسائر الورثة في التمريض عن فقد مورثهم .

ولما كانت المادة ٧١ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ نصت على أن تنقضى علاقة العمل لأحد الأسباب الآتية ومن بينها وفاة العامل حقيقة أو حكما ويكون تقرير وفاة العامل حكما بموجب حكم قضائي نهائي .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكاتبة بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بإنقضاء علاقة عمل زوج الطالبة على نحو ما ورد بصدر الصحيفة وما يترتب على ذلك من آثار مع الزامه المصروفات ومقابل أقساط المحاماة .

ولأحل العلم .

(١) لو ... وقد تأهد هذا الحكم بالإستئناف رقم ... لسنة ... ق .

الصيغة رقم (٥٥)

دعوى تعويض عن فسخ عقد تدرج (م ١٤)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / بصفته وليا طبيعيا على ولده القاصر
..... والمقيم ومحل المختار مكتب الأستاذ
أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

بموجب عقد تدرج مؤرخ التحق نجل الطالب بمحل المعلم إليه
بقصد تعلم مهنة وتحددت مدة العقد بـ إلا أن المعلم
إليه قام فجأة وبدون سابق إنذار بفسخ العقد بلا أى مبرر رغم أن نجل الطالب أبدى
أهليته وإستعداده لتعلم المهنة بصورة حسنة ولم يثبت فى جانبه أى خطأ .
وحيث أن حق فسخ العقود يخضع للقواعد العامة ومؤدى ذلك إلا يكون الفسخ
تصفيا فإذا ثبت التعسف التزم الطرف الفاسخ بالتعويض .

(١) مادة ١٤ : لصاحب العمل أن يفسخ عقد العامل المتدرج إذا ثبت لديه عدم أهليته أو إستعداده
لتعلم المهنة بصورة حسنة .
كما يجوز للعامل المتدرج أن ينهى عمله وبشرط أن يخطر الطرف الراغب فى فسخ العقد أو إنتهاه
الطرف الآخر بذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل .

كما وأن مجل الطالب يستحق أجراً مقداره عن الفترة التي التحق فيها بالعمل .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الجزئية أو الابتدائية الكائن مقرها بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله بدءاً من الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطلاب بصفته تمويضاً عن الفسخ التعسفي لعقد التدرج مقداره جنيهاً وكذلك الأجر المستحق للطلاب وقدره والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل المطهر من الكفالة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥٦)

دعوى بطلب نفقات علاج (م ١٢١) .

إنه فى يوم

بناء على طلب وزير الصحة بصفته ومحل الاختار هيئة قضايا الدولة بمجمع
التحرير بالقاهرة .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى :

السيد / صاحب شركة قطاع خاص ومقرها
بجهة متخاطباً مع :

وأعلته بالآتى

الطالب هو الممثل القانونى للمستشفيات الحكومية ، وفى المدة من
إلى قام مستشفى الحكومى بعلاج عدد
عاملا وعاملة من التابعين للمعلن إليه وأجرى العمليات الجراحية لبعضهم وفقاً
للكشوف التفصيلية التى أرسلها المستشفى للمعلن إليه بتاريخ والتى
أوضح فيها نفقات العلاج التى تكبدها .

وحيث أن المعلن إليه تقاعس عن سداد نفقات علاج عماله وتضمن الأدوية
والإقامة وأنفذه المستشفى وكذلك المنطقة الطبية المختصة بالسداد إلا أنه لم يمثل .

وحيث أن المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ تنص على أن
« تلتزم المنشأة بأن توفر للعاملين بها وسائل الأسعاف الطبية وإذا زاد عدد العاملين فى
مكان واحد أو بلدة احدة أو فى دائرة نصف قطرها خمسة عشر كيلومترا على

خمسین عاملاً تلتزم المنشأة بأن تستخدم ممرضاً ملحقاً بوسائل الأسعاف الطبية يخصص للقيام بها وأن تعهد إلى طبيب بعيادتهم في المكان الذي تعده لهذا الغرض وأن تقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله دون مقابل .

فإذا زاد عدد العاملين الذين تستخدمهم المنشأة ولو في فروع متعددة على ثلاثمائة عامل وجب عليها فضلاً عن ذلك أن توفر لهم جميعاً وسائل العلاج الأخرى في الحالات التي يتطلب علاجها الاستعانة بأطباء أخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها وكذلك الأدوية وذلك كله بالمجان .

وإذا عولج العامل في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين في مستشفى حكومي أو خيري وجب على المنشأة أن تؤدي لإدارة المستشفى مقابل نفقات العلاج والأدوية والإقامة .

ويتبع في تحديد نفقات العلاج والأدوية والإقامة المنصوص عليها في الفقرات السابقة وفي جميع ما تقدم الطرق والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الدولة للصحة .

ومع عدم الإخلال بأحكام قانون التأمين الإجتماعي يستثنى من حكم هذه المادة العاملون في وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والوحدات التابعة للقطاع العام .

وحيث أنه عملاً بهذا النص يحق للمطالب أن يستأدى مستحقات المستشفى بالطريق القضائي^(١) .

(١) نص المشرع في بعض مواد القانون على حق الحكومة في توقيع الحجز الإداري كوسيلة لاستئجار حرقها مثل المادة ٢/٥٦ ولكنه في نص المادة ١٢١ الرامن لم يتبع هذا الأسلوب ومن ثم يمين الرجوع إلى الأصل وهو المطالبة بهذا الحق عن طريق الدعوى .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت العلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب قيمة المبالغ المطلوبة) الواقع في دائرتها مقر المنشأة الكائنة

بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله إعتباراً من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسماعه الحكم بالزامه بأن يؤدي للطلاب مبلغ والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بدون كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥٧)

طلب إحالة إلى التحكيم الطبي (م ٥٢ عمل)

السيد / مدير إدارة الأمن الصناعي والسلامة المهنية

بمديرية القوى العاملة بمحافظة

تحية طيبة وبعد :

مقدمة لسيادتكم المقيم

ضد

السيد / صاحب العمل - أو صاحب شركة

وعنوانه

الموضوع

الطالب يعمل تحت إدارة وإشراف المشكو ضده بمهنة

بأجر بموجب عقد عمل مؤرخ

وحيث أن الطالب ألم به مرض وظل مريضاً في المدة من

..... إلى ثم شفى وعاد للعمل إلا أن المشكو ضده كلف طبيبه

الخاص بتوقيع الكشف الطبي على الطالب ثم أثبت عدم لياقته صحياً للإستمرار في
مباشرة العمل .

وحيث أن صحة الطالب تسمح بالعمل وذلك بشهادة طبيب آخر وكذلك

طبيب الهيئة العامة للتأمين الصحي كما أن صاحب العمل خالف أحكام المواد ٥٢

عمل و ٧٦ و ٧٨ و ٨١ من قانون التأمين الإجتماعى ٧٥/٧٩ وأحكام قرار وزير التأمينات رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ المعلن بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ .

وحيث أنه يحق للطلاب عملا بالمادة ١/٥٢ من قانون العمل أن يطلب إحالة الموضوع إلى لجنة التحكيم الطبي مع إستعداد الطالب لسداد الرسم (جنيه واحد) و عليه الشهادات الطبية الصحيحة والمطعون عليها .

برجاء إتخاذ اللازم .

والسلام عليكم ورحمة الله ، ، ،

تحريراً فى

إمضاء

ملحوظة : يجوز أن يقدم الطلب من صاحب العمل .

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء .

ولا يجوز فصل العامل أثناء عرض التحكيم .

الصيغة رقم (٥٨)

طلب بتجميع الراحة الأسبوعية (١٣٨)

السيد / مدير شركة أو منشأة

(إسم صاحب العمل أو المدير المسؤول للمنشأة) .

تحية طيبة وبعد :

مقدمة العامل بمهنة بمرتب بالمنشأة.

الموضوع

لما كانت المنشأة فى منطقة بعيدة عن العمران أو أنها بناحية
أو - لما كانت طبيعة العمل الذى يقوم به الطالب تستدعى الإستمرار فى العمل دون
فترة راحة أسبوعية وهى ٢٤ ساعة متصلة إذ أن هذا العمل
أو - لما كانت ظروف التشغيل فى المصنع الذى يعمل به الطالب تتطلب الإستمرار فى
العمل دون فترة راحة أسبوعية ٢٤ ساعة متصلة وحيث أن
المادة ١٣٨ من قانون العمل ٨١/١٣٧ تنص على أنه « يجوز فى الأماكن
البعيدة عن العمران ^(١) وفى الأعمال التى تتطلب طبيعة العمل وظروف
التشغيل فيها إستمرار العمل بتجميع الراحة الأسبوعية المستحقة للعامل عن
مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع إذا إتفق صاحب العمل والعمال كتابة ووافقت
على ذلك الجهة الإدارية المختصة .

(١) راجع للنطاق البعيدة عن العمران فى الصيغة رقم ٤٣ .

وحيث أن مكتب العمل أو مديرية القوى العاملة لا تمنع في هذا التجميع
للراحت الأسبوعية .

لذا

أرجو الموافقة على جميع الراحة الأسبوعية المستحقة لى عن المدة
من إلى فى حدود ثمانية أسابيع طبقاً للقانون وإبان ذلك
بملف خدمتى .

والسلام عليكم ورحمة الله ، ، ،

تحريراً فى / /

مقدمه

العامل الطالب

الصيغة رقم (٥٩)

دعوى تعريض ضد مفتش عمل أفشى سرا صناعيا

(مادة ١٦٠ عمل)^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت في تاريخه إلى
كل من :

١ - السيد / محافظ بصفته ومعلن بهيئة قضايا الدولة متعلبا مع :

٢ - السيد / مفتش العمل بمكتب عمل التابع
للمديرية قوى عاملة بصفته الشخصية والوظيفية ومعلن (على
عنوان سكنه) .

(١) مادة ١٦٠ : يكون للعاملين الذين لهم صفة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون
والقرارات الصادرة تنفيذا له أن يزوروا أماكن العمل للتأكد من حسن تطبيق أحكامه .

ويحلف هؤلاء العاملون رؤسائهم الحسن أمام وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب عند تعيينهم أن
يقوموا بأعمالهم بمهارة وإخلاص ولا يفشوا سرا عن أسرار العمل أو أي إختراع صناعي اطلعوا عليه
بحكم وظيقتهم حتى بعد تركهم العمل .

وأعلنتهما بالآتى

المعلن إليه الثانى يعمل مفتشاً بمكتب تفتيش عمل التابع للمعلن إليه الأول وبحكم عمله زار المنشأة التى يمتلكها الطالب للإشراف على حسن سير تطبيق التشريعات العمالية وأثناء إجراءات التفتيش الدورى على المصنع بتاريخ إطلع بحكم وظيفته على بعض الأسرار الصناعية وخاصة ما يتعلق بـ (يذكر السر الصناعى) .

وحيث أن الطالب فوجئ فى أعقاب إجراء التفتيش أن مصنع وهو من المصانع المنافسة التى تمارس نشاطاً مماثلاً لنشاط الطالب قد علم بهذه الأسرار الصناعية عن طريق المعلن إليه الثانى .

ولما كان العمل الذى أتاه المعلن إليه الثانى فضلاً عن أنه يشكل جريمة مؤتممة جنائياً^(١) وتأديبياً وقد أصاب الطالب من جراء ذلك أضرار بالغة الأمر الذى يحق له معه أن يطالب الترميض طبقاً للمادة ١٦٣ مدنى عن هذه الأضرار .

وحيث أن المعلن إليه الثانى تابع فى عمله للمعلن الأول الذى يعتبر الممثل القانونى والمسئول قانوناً عن أفعال تابعيه .

* ملحوظة : يلاحظ هنا أن وزير القوى العاملة لا يختصم حيث أن مفتشى العمل تابعون للحكم الأعلى وإنما إشراف الوزير على مديريات القوى العاملة هو إشراف ضئى فقط ورسوم السياسة العامة والتخطيط أما إذا كان من أفتش السر من بين العاملين بديوان الوزارة أو أحد إدارتها فيتمتع بإختصاص الوزير لأنه يكون هو المتبوع قانوناً ومن الممكن الرجوع على المتبوع فقط (دون التابع) سواء كان المحافظ أو الوزير .

ويجوز إقامة جنة مباشرة لكن الأمر يقضى الحصول على إذن من النيابة لأن للتهم موظف عمومى وقد وقعت الجريمة بمناسبة العمل .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتما الحضور أمام محكمة الجزئية أو الابتدائية الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشية الله إيتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمعا الحكم بالزامهما متضامنين بأن يؤديا للطالب تمويضا قدره وفقا لما جاء يصدر الصحيفة والزامهما المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٦٠)

دعوى تسوية وترقية من عامل بالقطاع العام

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى :

السيد / رئيس مجلس إدارة شركة بصفته ويعلن بمقرها الرئيسى

بجهة متخاطباً مع :

وأعلته بالآتى

بتاريخ ١٩٤٥/٨/١٥ عين الطالب بالشركة التى يرأسها المعلن إليه وتدرجت

وظيفته حتى شغل الفئة السادسة فى ١٩٧١/١٢/٣١ .

وحيث أنه بتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح

أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وتضمن القواعد الواجب إتباعها فى

الترقية ووفقاً لهذه القواعد فإن الطالب يستحق الترقية بالتصحيح فى ١٩٧٠/٩/١٤

إلى الدرجة الخامسة وذلك لاستكمال الطالب مدة ٢٥ سنة فى هذا التاريخ وذلك

عملاً بالمادة ١٥ والجدول الرابع الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، كما أن

الطالب يستحق ترقية بعد ذلك للدرجة الرابعة من ٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لهذه القواعد .

وحيث أن إرجاع الأقدمية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون

التصحيح ٧٥/١١ للمعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٢٣ يعتبر فى حكم الترقيات الحتمية

المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة ومن ثم يخضع للقواعد التى

تضمنتها المادة ١٦ من القانون المذكور ومنها تدرج العلاوات الواردة فى الفقرة (د) من هذه المادة .

وحيث أن الشركة لم تلتزم هذه التفسيرات التى هى مفاد نصوص القانون ومقتضى أحكامه وإنما عمدت إلى حرمان الطالب من علاواته المستحقة وتجميد درجته وعدم صرف الفروق المالية المستحقة له وأدى ذلك إلى حرمان الطالب من الترقية للدرجة الأولى التى يستحقها فى ١٩٨٥/١/١ وفقاً لائحة الشركة سيما وأن بعض زملاء الطالب الذين تنطبق عليهم نفس الشروط قد رُقوا للدرجة الأولى وبذلك تخطت الشركة الطالب دون أسباب يقرها القانون .

وحيث أن علاقة الطالب بالمعلن إليه تماقدية وبالتالي يختص القضاء العادى بنظر هذه الدعوى على ما إستقرت عليه أحكام محكمةى النقض والإدارة العليا .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أما محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجبهة
بجلستها التى ستعقد علنا بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بأحقية الطالب فى الدرجة الأولى وفى صرف الفروق من تاريخ إستحقاقها وما يترتب على ذلك من آثار وكذلك صرف فروق الأجر المستحقة نتيجة تسوية حالة الطالب وفقا لأحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين بالقطاع العام وعلى نحو ما ورد بصدر الصحيفة مع شمول الحكم بالتنفيذ المجعل بدون كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بسائر أنواعها .
ولأجل العلم .

صيغة رقم (٦١)

دعوى بطلب أحقية موظف للترقية لوظيفة

مدير إدارة مساعد بشركة المقاولون العرب

القانون ١٣٧ / ٨١ والقانون ٤٨ / ١٩٧٨

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت وأعلنت :

السيد / المفوض العام على شركة المقاولون العرب عثمان أحمد عثمان
وشركاه بصفته الممثل القانوني لها ويعلن بمقرها متخاطباً مع :

وأعلنته بالآتي^(١)

التحق الطالب بالعمل بالشركة المعلن إليها بوظيفة محاسب مع الأخذ في
الإعتبار - مدة خبرته السابقة والتي تبلغ سبع سنوات متصلة بمجمع الألتسيوم وقد
تدرج الطالب في وظيفته ودرجته ومرتبته حتى بلغ الدرجة الثالثة في ١٩٨٢/٦/٣٠
بمرتب وصل إلى مبلغ ٣٢٠ ج في الشهر .

ومن جهة أخرى فإن الطالب حاصل على بعض الشهادات العلمية بالإضافة
إلى بكالوريوس التجارة ، ومن هذه الشهادات ليسانس كلية الألسن ودبلوم إستيراد

(١) الدعوى رقم ٥٣٤ سنة ١٩٨٥ عمال كلى جنوب

وتصليح ودبلوم تأمين وماجستير تسويق من كلية التجارة بجامعة القاهرة .

كما أن الطالب ممتاز في عمله بشهادة رؤسائه ولم توقع عليه أية جزاءات تأديبية طوال مدة خدمته وإجتاز برامج ودورات التدريب التي أسندتها إليه الشركة وكان آخرها دورة - التدريب رقم ٩١ حيث إجتازها بنجاح وهذه الدورة كانت مخصصة للعاملين بالشركة المرشحين للترقية إلى الوظائف الأعلى .

وبتاريخ ١٩٨٥/٨/١٩ بناء على تقرير مقدم من الإدارة العامة للشئون الإدارية بالشركة صدر قرار بتعيين الطالب رئيساً لقسم الاستيراد فئة (أ) تأسيساً على خدمته الطويلة في هذا المجال وأيضاً تقارير قياس كفايته وذلك على نحو ما ورد بمذكرة ترشيح الطالب لهذه الوظيفة .

وحيث أنه بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢١ صدرت القرارات أرقام ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ لسنة ١٩٨٥ متضمنة ترقية بعض العاملين بالشركة الذين حصلوا على دورة التدريب المشار إليها إلى وظائف مديريين مساعدين بالإدارات المختلفة بالشركة وقد أسقطت الشركة ترشيح الطالب لهذه الترقية وتخطته رغم أنه لا يوجد ما يمنع قانوناً من تربيته نظراً لتوافر الشروط التي يتطلبها القانون ولائحة نظام العمل بالشركة حيث تنص المواد من ١٧ إلى ٢٣ على شروط وضوابط الترقية وهي كلها منطبقة على حالة الطالب وبالتالي يكون تخطيه في الترقية قد جاء بلا أساس من الواقع أو القانون .

ومن بين من رقسوا وهم في نفس درجة الطالب ولكنهم أحدثت منه السادة والأخير حاصل على دبلوم متوسط وهكذا فقد أصيب الطالب بالأحباط وقتل الحافز في نفسه لأنه حاصل على كل الشهادات العليا والخبرات السابق الإشارة إليها ودورات التدريب ولم توقع عليه ثمة جزاءات ومع ذلك فقد سبقه من هم دونه درجة وعلماء وخبرة وتدريباً ومؤهلات .

وفي محاولة ودية تفيا الطالب من ورائها دفع الظلم عنه فقد تقدم في خلال شهر أغسطس ببعض الإلتماسات للمسؤولين بالشركة ذكر فيها بعض الجهود التي بذلها في خدمة الشركة وعلى الأخص حينما إلتلّب في الفترة من ١٩٨٤/١١/١

إلى ٨٤/١٢/٣١ للعمل بشركة المقاولون العرب للاستثمارات كمدير مالى مساعد بشركة فنادق حدائق الأهرام بمرتب ٩٤٠ ج فى الشهر بالقرار رقم ١٤ كما أشار الطالب إلى النجاح الذى أحرزه فى الأموريات الداخلية والخارجية التى أوفدته فيها الشركة وبناء على هذه الإلتصامات أعد السيد مدير عام الشئون المالية والإدارية بالشركة مذكرة بيانات مفصلة عن حالة الطالب ووضعه ومؤهلاته وخبراته وإنتهى فيها إلى إقتراح ترقينه إلى مدير إدارة مساعد وجاء فى المذكرة بالحرف الواحد ان الطالب من أكفأ العاملين بالإدارة والذين يتصفون بالأمانة والإخلاص فى الأداء ، ومع ذلك صدرت حركة الترقيات كما سبقت الإشارة دون ترقية الطالب لوظيفة مدير إدارة مساعد التى يستحقها فبادر الطالب بالتظلم إلى المعلن إليه بمقتضى إنذار على يد محضر مؤرخ وترك للشركة فترة أسبوعين لتدارك الأوضاع ورفع الظلم عنه إلا أن هذا التظلم لم يجد ولم يؤد إلى أية نتيجة حيث لا زال الظلم ماثلا والتخطى قائما مما لم يعد معه ثمة مناص من التجاء الطالب إلى القضاء لإستداء حقه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة العمالية الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق / / لكى يسمع الحكم بأحقية الطالب فى الترقية إلى وظيفة مدير إدارة مساعد وما يترتب على ذلك من آثار مالية طبقا للقانون ونظام العمل بالشركة وطبقا للثابت من المستندات وملف خدمة الطالب مع الزام الشركة المعلن إليها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من الكفالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم .

الباب الثالث
صيغ دعاوى التعويض
عن
الفصل التعسفي
والفصل والوقف التأديبي

- ٦٢ - دعوى موضوعية من عامل فصل بلا مبرر م ٦٦
- ٦٣ - إعلان بطلبات موضوعية في دعوى عمالية ضد شركة أجنبية
- ٦٤ - دعوى بطلب الحكم بإعادة العامل لعمله إذا قضى ببراءته بعد وقعه ٦٧
- ٦٥ - دعوى بإعتبار قرار الفصل كأن لم يكن لعدم العرض على
اللجنة الثلاثية م ٦٢ و ٦٥
- ٦٦ - دعوى بيطلاق وقف إحتياطي لعدم العرض على اللجنة الثلاثية م ٦٢ و ٦٥ و ٦٧
- ٦٧ - دعوى بيطلاق عقوبة تأديبية م ٦٠
- ٦٨ - دعوى تمويض لفصل عامل تحت الإختبار م ٣١ و ٦٦
- ٦٩ - طلب من صاحب عمل بالعرض على اللجنة الثلاثية م ٦٢ و ٦٣ و ٦٤
- ٧٠ - شكوى لمكتب العمل لوقف تنفيذ قرار الفصل م ٦٦
- ٧١ - طلب من صاحب عمل للتصديق على لائحة العمل م ٥٩
- ٧٢ - دعوى تمويض وأجر وحوافز وعمولات ضد أحد
القطاعات التعاونية ق ١٠٩/٧٥
- ٧٣ - اشكال موضوعي في تنفيذ حكم عمالي

الصيغة رقم (٦٢)

دعوى موضوعية من عامل فصل بلا مبرر

(مادة ٦٦ عمل)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى :

السيد / المقيم متخاطباً مع :

وأعلته بالآتى

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن إليه بمهنة
بأجر وتاريخ أصدر المعلن إليه قراراً بفصل الطالب من
العمل فأقام الطالب الدعوى رقم لسنة عمال
جزئى قضى فيها بجلسة بإيقاف تنفيذ قرار الفصل
الحاصل بتاريخ والزام المعلن إليه بأن يؤدى للطالب أجره بواقع
..... فى الشهر منذ تاريخ الفصل وصرحت المحكمة للطالب بإعلان طلباته
الموضوعية لجلسة (يذكر منطوق الحكم المستعجل القاضى بإيقاف
تنفيذ قرار الفصل) .

وحيث أن الطلبات الموضوعية للطالب تتمثل فيما يلى :

أولاً : مبلغ جنبها هى الأجر المستحق للطالب عن الفترة
من إلى

ثانياً : مبلغ جنيها هو قيمة مقابل الأجازة التي لم يحصل عليها الطالب عن المدة

ثالثاً : مبلغ جنيها قيمة بدل الإنذار (مهلة الإخطار) .

رابعاً : مبلغ جنيها كتعويض عن الفصل التعسفي .

خامساً : تذكر أية طلبات أخرى مستحقة للعامل .

وحيث أن مجمل المبالغ المطالب بها هي جنيهاً .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت العلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (تذكر نفس المحكمة ونفس جلسة الموضوع التي حددها حكم إيقاف الفصل) (١) .

وذلك لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ
(جملة المبالغ المطلوبة) والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بدون كفالة .
ولأجل العلم .

(١) إذا زادت قيمة المبالغ المطلوبة عن خمسة آلاف جنيه فإن المحكمة الجزئية ستحيل القضية للمحكمة الابتدائية المختصة . وهذا هو الطريق العملي لإعلان الطلبات الموضوعية .
ولا بد من إعلان هذه الطلبات قبل مضي سنة من تاريخ الفصل حتى لا يسقط الحق فيها (مادة ١٦٩٨ مدني) .

الصفة رقم (٦٣)

إعلان بطلبات موضوعية فى

دعوى عمالية ضد شركة بترول أجنبية

(مادة ٦٦ عمل)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحطه المختار مكتب
الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت إلى :

شركة (شركة إستثمار أجنبية) ويمثلها قانونا السيد /
ويعلن بمقرها بجهة متخاطبا مع .

وأعلنته بالآتى

بتاريخ حصل الطالب على حكم فى القضية رقم
لسنة عمال جزئى القاهرة ضد الشركة المعلن إليها قضى بما
يلى : حكمت المحكمة فى مادة مستعجلة بقبول الدعوى - شكلا وفى الموضوع
بوقف تنفيذ قرار فصل المدعى الحاصل فى والزمتم الشركة المدعى
عليها أن تؤدى للمدعى ما يعادل أجره بواقع دولاراً أمريكياً شهرياً اعتباراً
من تاريخ الفصل مع إلزامها بالمصروفات وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وحددت
جلسة ليعلن - المدعى خصمه بطلباته الموضوعية .

وكان الطالب قد تقدم بتاريخ بشكوى إلى مكتب عمل قال فيها أنه التحق بالعمل فى خدمة المدعى عليها بعقد عمل مؤرخ بوظيفة مدير إدارى وأن الشركة قامت بإنهاء عقده فى بمقولة أنه ليرتكب عدة مخالفات وأن هذا الإدعاء غير صحيح ولم يثبت فى تحقيقات مكتب العمل أو أمام لجنة الفصل الثلاثية حيث إنتهى كل منهما إلى بطلان قرار الفصل شكلا وموضوعا وعدم إنفاقه مع أحكام القانون وبعد أن أحال مكتب العمل الأوراق - إلى محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة طبقا للمادة ٦٦ من قانون العمل أصدرت حكمها سالف البيان بإيقاف تنفيذ قرار الفصل التمسفى الصادر من الشركة والزمته بأن تؤدى للطالب أجره على نحو ما ورد بالمنطوق المشار إليه فى صدر هذه الصحيفة .

وحيث أنه بجملة حدد الطالب طلباته الموضوعية أصليا أعادته إلى عمله بنفس مرتبه ووظيفته والمزايا التى كان يحصل عليها واحتياطيا الزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدى له مبلغ دولار أمريكى على التفصيل الآتى دولار عبارة عن أجر مستحق للطالب حتى طبقا للمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون العمل ، دولار مقابل مهلة الإنذار طبقا للمادتين ٦٦ ، ٧٢ عمل ، دولار مقابل أجازة سنوية مقدارها شهر طبقاً للمادة ٤٧ عمل ، دولار أجازات أعياد مدفوعة الأجر طبقا للمادة ٤٨ عمل وقرار وزير العمل رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ و دولار بدل إنتقال ثابت بمقتضى العقد و دولار نفقات علاج طبقا للمادة ٥٠ عمل و دولار كتعويض عن الفصل التمسفى طبقا للمادة ٦٦ عمل والقواعد العامة فى القانون المدنى على أساس أجر خمس سنوات مضافا إليه علاوة

سنوية قدرها ٢١٠ من الأجر مع الأخذ في الاعتبار أن نظام الشركة الخاص بالعلاج وتقدير التعويض يقضى بمنح العامل الذى يصاب بمرض أثناء العمل وبسببه تعويضا قدره ٢٨٠ من أجره حتى بلوغه سن الستين أو الوفاة أيهما أقرب .

وحيث أن الطالب أصيب بجلطة فى الشريان التاجى بسبب العمل ولا تنكر الشركة ذلك فإن تسجيلها بفصله قد قطع عليه إمكان إلتفاعه بنظام العلاج المشار إليه وبالتالي فلا محل لتأسيس التعويض على قاعدة ما فات الطالب من كسب وحل به من خسارة فحسب وإنما يتعين أن يوضع فى الحسبان ما كان يمكن أن يستفيد منه الطالب لو لم يفصل لأن سن التقاعد فى الشركة هو ستين سنة بينما سن الطالب وقت فصله ٤٣ سنة أى أنه لم يحرم فحسب من الإلتفاع بنظام التأمين ضد المرض وإنما حرم أيضا من فرصة بلوغه هذه السن وهو فى خدمة الشركة بما كان سيحصل عليه قطعاً من زيادات متتابة فى الأجر بواقع ٢١٠ سنويا وهو ما ينتهى فى سنى الخدمة فى النهاية إلى مضاعفة الأجر مرة ونصف .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الشركة المعلن إليها بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية الدائرة عمال كلى الكائن مقرها بباب الخلق بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف صباح يوم الموافق لكى تسمع الحكم بما يلى .

أصليا :

إعادة الطالب إلى عمله بذات وظيفته وأجره وكافة مزاياه التى كان يتمتع بها

طبقاً للعقد ولائحة الشركة مع صرف كامل أجره من تاريخ الفصل حتى تاريخ إعادته للعمل وما يستجد والمصروفات .

إحياطياً :

الزام الشركة بأن تؤدي للطلاب مبلغ دولاراً أمريكياً طبقاً
للتفصيل الموضح بصدر الصحيفة والزامها بالمصروفات ومقابل الأتعاب .
مع شمول الحكم بالنفاذ المجلل بدون كفاله ^(١) .
ومع حفظ كافة حقوق الطلاب الأخرى .
ولأجل العلم .

(١) هذه الدعوى أقيمت فعلاً برقم ٨٥/٣٣٥ عمال كلي جنوب القاهرة وحكم فيها بالطلبات .

الصيغة رقم (٦٤)

دعوى بطلب الحكم بإعادة العامل لعمله إذا قضى

ببراءته بعد وقفه (م ٦٧)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم وسطه المختار مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى :

السيد / المقيم متخطبا مع :

وأعلته بالآتى

الطالب يعمل لدى المعلن إليه وتحت إدارته وإشرافه بأجر قدره فى الشهر وتاريخ إكتشف المعلن إليه سرقة بعض الأدوات ولحامات من مكان العمل فأبلغ النيابة وإتهم الطالب وآخرين فأصدر المعلن إليه قرارا بإتلاف المتهمين عن العمل إحتياطيا عملا بالمادة ٦٧ من قانون العمل ريثما تنتهى تحقيقات النيابة .

أو وتاريخ إتهم الطالب فى جنحة شيك بدون رصيد فأوقفه المعلن إليه عن العمل .

أو وتاريخ إتهم الطالب بإحراز جواهر مخر فأوقفه المعلن إليه عن العمل .

وحيث أن التحقيقات قد إنتهت بالحفظ أو بآلا وجه ولم يقدم الطالب للمحاكمة الجنائية .

أو وحيث أنه حكم فى الجنة أو الجنابة
رقم ببراءة الطالب .

وحيث أن المادة ٦٧ من قانون العمل نصت على أنه « فإذا رأت السلطة المختصة
عدم تقديم العامل للمحاكمة أو وقضى ببراءته وجب إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم
إعادته فصلا تصفيا » .

وحيث أن مفاد ذلك أن مجرد إمتناع المعلن إليه عن إعادة الطالب يعد فصلا
تصفيا نص القانون دون حاجة إلى إثبات التصف وقد أرسل الطالب للمعلن إليه إنذارا
على يد محضر بتاريخ فور الحكم بالبراءة (أو فور عدم التقديم
للمحاكمة) طالبا عرض نفسه للعمل إلا أن المعلن إليه رفض ويترب على ذلك
إستحقاق الطالب لكامل أجره إمتثالا لحكم المادة ٣٦ من قانون العمل .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائنة بجلستها العلنية
التي ستعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف صباح يوم
..... الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بإعادة الطالب للعمل بذات
الأجر والمزايا قبل الوقف عن العمل والأمر بصرف الأجر من تاريخ الوقف وحتى الآن
وما يستجد والمصروفات ومقابل الأتماب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة مع
حفظ حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٦٥)

دعوى بإعتبار قرار الفصل كأن لم يكن

لعدم العرض على اللجنة الثلاثية (٦٢ و ٦٥)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلنته بالآتى

بمقد عمل غير محدد المدة مؤرخ يحمل الطالب تحت إدارة
وإشراف المعلم إليه بمهنة بأجر شهرى قدره ويمنل
الطالب قصارى الجهد ويؤدى عمله خير أداء إلا أنه بتاريخ فوجيء
بالمعلم إليه يصدر قرارا بفصل الطالب من العمل بدون سابق إنذار ولا مبرر مشروع
وبالإستفسار من المعلم إليه زعم أن سبب الفصل أن الطالب لم يراع التعليمات اللازم
إتباعها لسلامة العمال وهو زعم لا يسانده أى دليل فضلاً عن أنه كان يتعين على
المعلم إليه أن يمرض الأمر على اللجنة الثلاثية المشار إليها بالمادة ٦٢ من قانون العمل
وذلك قبل إجراء الفصل .

وحيث أن المادة ٦٥ من قانون العمل تنص على أنه لا يجوز لصاحب العمل
فصل العامل قبل العرض على اللجنة الثلاثية وإلا إعتبر قراره كأن لم يكن مع التزامه

بأجر العامل وحيث أن مفاد ذلك عدم الإعتداد بقرار الفصل وما يترتب على ذلك من آثار .

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى جنائيا ومدنيا .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة الكائن مقرها بجهة بجلستها التي ستعقد علنا بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم ببطالان قرار فصل الطالب من العمل وإعتباره كأن لم يكن والزامه بأن يؤدي للطالب أجره المحدد بالصحيفة وإستمرار صرف هذا الأجر والمصروفات ومقابل أتعاب امحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٦٦)

دعوى بطلان وقف إحتياطي لعدم العرض على اللجنة الثلاثية (م ٦٢ و ٦٥ و ٦٧ عمل)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلله المختار
مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت في تاريخه إلى :
السيد / المقيم (صاحب العمل أو الشركة)
..... متخاطبا مع :

وأعلته بالآتي

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ اتحق الطالب
بالعمل في منشأة المعلن إليه وتحت إدارته وإشرافه لقاء أجر مقداره
في الشهر وحيث أنه بتاريخ نسب إلى الطالب إتهام في
جنحة تبديد (أو أى جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو أى جنحة داخل دائرة العمل -
أو إتهام في جناية أيا كانت) إلا أن النيابة بعد أن أجرت التحقيق أسرت بحفظ
الأوراق برقم إدارى أو أصدرت قرارا بالأ وجه لإقامة
الدعوى الجنائية أو يقال أن العامل قدم للمحاكمة الجنائية حيث قضى
ببراءته في الجنحة رقم أو في الجناية رقم إلخ .

وحيث أن المعلن إليه بعد إتهام الطالب بادر بإصدار قرار بوقفه عن العمل دون

نمحيص ودون أن يعرض الأمر على اللجنة الثلاثية عملاً بحكم المادتين ٦٢ ، ٦٧ من قانون العمل .

وحيث أنه وعملاً بنص المادة ٦٥ من ذات القانون يعتبر قرار الوقف كأن لم يكن ويلتزم المعلن إليه بأداء أجر الطالب .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله إعتباراً من الساعة الثامنة والنصف صباح يوم الموافق لسماعه الحكم بإعتبار قرار الوقف كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار والزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ الممجل بلا كفالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٦٧)
دعوى بطلان عقوبة تأديبية
(م ٦٠ عمل)

إنه فى يوم
بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار
مكتب
أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى
حيث إقامة :

السيد / المقيم متخطبا مع :

وأعلته بالآتى

الطالب يعمل تحت إدارة وإشراف المعلن إليه بأجر قدره فى
الشهر وتاريخ وقد وقع المعلن إليه على الطالب عقوبة تأديبية هى
..... وهى عقوبة لم ترد بلائحة الجزاءات المطبقة بالمنشأة مما يخالف حكم المادة
٦٠ عمل.

أو وقع عقوبة الخصم من أجر الطالب مدة عشرة أيام فى الشهر
وهو ما يخالف حكم المادة ٦٠ من قانون العمل .

أو وقع عقوبة كذا بعد تاريخ ثبوت المخالفة بأكثر من شهر .. إلخ.
وحيث أن المادة ٦٠ من قانون العمل تنص على أنه يحظر على صاحب العمل
أن يوقع على العامل عن المخالفة الواحدة غرامة تزيد قيمتها على أجر خمسة أيام أو أن

يوقفه تأديباً عن العمل عن المخالفة الواحدة مدة تزيد على خمسة أيام متصلة على ألا يقتطع من أجره وفاء للغرامات التي يوقعها أكثر من أجر خمسة أيام في الشهر الواحد أو أن يوقفه مدة تزيد على خمسة أيام في الشهر الواحد .

ولا يجوز توقيع عقوبة تأديبية بعد تاريخ ثبوت المخالفة بأكثر من ثلاثين يوماً بالنسبة إلى العمال الذين يتقاضون أجورهم شهرياً وبأكثر من خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى العمال الآخرين .

ولا يجوز توقيع عقوبة تأديبية عن فعل لم يرد بلائحة تنظيم العمل والجزاءات ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب يبين العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديب .

وحيث أنه في ضوء هذه الأحكام يحق للطلاب أن يطلب الحكم ببطلاق العقوبة التأديبية الموقعة عليه لمخالفتها لتلك النصوص الأمرة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب القيمة فإذا كان الجزء المراد إبطاله هو الخصم كذا يوم مثلاً فإن القيمة تكون محددة وقد يكون غير مقدر القيمة كالوقوف أو أن العقوبة غير واردة بلائحة الجزاءات . . . إلخ) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم ببطلاق العقوبة التأديبية الموقعة على الطالب والوضحة يصدر هذه الصحيفة وعدم الاعتداد بها وما يترتب على ذلك من آثار والزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاز المعجل بدون كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٦٨)

دعوى تعويض عن فصل عامل تحت الإختبار

(م ٣١ و ٦٦)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار
مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى :
السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن إليه وتحت إدارته
وإشرافه مقابل أجر مقداره فى الشهر بمهنة وقد نص فى
العقد على أن الأشهر الثلاثة الأولى فترة إختبار ولكن قبل مضى هذه المدة قام المعلن
إليه بتحرير عقد آخر للطالب زعم فيه أنه تحت الإختبار لمدة شهرين آخرين وحين طالب
الطالب بحقوقه بعد أن أثبت جدارته وإجتاز فترتى التمرين بنجاح فوجىء بالمعلن إليه
يفصله من العمل بحجة أنه تحت الإختبار .

وحيث أن إستعمال أى حق مقيد بضوابط فى القواعد العامة مؤداها ألا يتعسف
صاحب الحق فى إستعمال حقه ويتبين من انتهاء عقد الطالب أنه لا يستند إلى أى
مبرر وبعد إنهاء تعسفا يعطى الطالب الحق فى التعويض فضلا عن أنه لا يجوز تشغيل
العامل تحت الإختبار أكثر من مدة واحدة عند نفس صاحب العمل .

وحيث أن خطأ المعلن إليه قد سبب ضرراً للطلاب وتوافرت أركان المسؤولية طبقاً
للمادة ١٦٣ مدنى .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة (الجزئية أو الابتدائية) الكاتبة بجلستها العلنية
التي ستعقد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
الموافق لكى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى للطلاب تعويضاً
قدره والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل
الطبق من الكفالة .

مع حفظ حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٦٩)

طلب من صاحب عمل بالعرض على اللجنة الثلاثية

(م ٦٢ و ٦٣ و ٦٤)

السيد / مدير مديرية القوى العاملة بـ

تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم شركة ومديرها المشول هو السيد /
وعنوانها

أو مقدمه صاحب العمل بمحل وعنوانه

أرجو الإحاطة بأن السيد / العامل بالشركة قد إرتكب مخالفة
..... (تذكر المخالفة) وهي مخالفة تستوجب الفصل طبقا للمادة ٦١ من
قانون العمل وقد أجرى التحقيق معه في هذا الشأن بمعرفة الشركة وثبت أنه أخل
إخلالا جسيما . . . إلخ .

لذا نرجو عرض حالة العامل المذكور على اللجنة الثلاثية طبقا لمادة ٦٢ ومرفق
فيه ملف خدمته ومذكرة تفصيلية بأسباب الفصل .
والسلام عليكم ورحمة الله .

مقدمه

ملاحظات :

(١) اللجنة مشكلة برئاسة مدير مديرية القوى العاملة أو من ينوبه وعضوية ممثل
عن العمال تختاره المنظمة النقابية المعنية وصاحب العمل أو من يمثله . وتتولى اللجنة

بحث الطلب فى مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تقديمه وفى حالة عدم حضور صاحب العمل أو ممثله يعتبر الطلب كأن لم يكن .

وللجنة سماع أقوال العامل والإستدلال بشهادة الشهود والإطلاع على كافة المستندات والمجلات .

(٢) يكون قرار اللجنة إستشاريا ويصدر بأغلبية الآراء ، وإذا فصل صاحب العمل العامل بدون العرض على هذه اللجنة يعتبر قراره كأن لم يكن مع التزامه بأجر العامل .

الصيغة رقم (٧٠)

شكوى لمكتب العمل بطلب وقف تنفيذ

قرار الفصل (م ٦٦)

السيد / مدير مكتب عمل

تحية طيبة وبعد :

مقدمه المقيم

ضد

السيد / صاحب العمل أو صاحب شركة كذا

وعنوانه

الموضوع

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ التحق الشاكي
بالعمل لدى السيد / صاحب العمل أو صاحب شركة كذا
..... وعنوانه وقد أحال المشكو ضده الشاكي إلى لجنة الفصل
الصلائية التي نظرت الموضوع وأصدرت قرارها بتاريخ بأن الفصل لا
يتفق مع أحكام القانون ومع ذلك قام المشكو ضده بفصل الشاكي بتاريخ
وهو فصل بدون مبرر أو يقال وبتاريخ أصدر المشكو ضده قرارا بفصل
الشاكي من العمل بدون مبرر ولا سابق إنذار كما لم يمرض الحالة على لجنة الفصل
الثلاثية .

وحيث أنني أُرغب العودة لعملى لذا أرجو إتخاذ اللازم نحو تسوية الموضوع وديا
فإذا لم يتسن ذلك أرجو إحالة شكواى للقضاء المستعجل طبقا لمادة ٦٦ من قانون
العمل .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريراً فى

مقدمه

ملاحظات :

ليس للشكوى صيغة معينة والمهم فيها أن يبدى العامل رغبته للعودة للعمل فإذا
تعذر يطلب صراحة إحالتها للقضاء .

ويتعين تقديم الشكوى فى خلال أسبوع من تاريخ إخطار العامل بالفصل
كتابة وإلا يحكم بعدم قبول الدعوى - لكن إذا لم يخطر صاحب العمل العامل كتابة
وإنما أخطره شفهايا بالفصل تكون مدة الأسبوع مفتوحة - أما قرار اللجنة الثلاثية
بالموافقة على الفصل أو بعدم الموافقة فهو لا يقيد مكتب العمل كما أنه بطبيعة الحال
لا يقيد المحكمة ولكنه قرينة لصاحب العمل أو ضده .

الصيغة رقم (٧١)

طلب من صاحب العمل للتصديق على

لائحة العمل (م ٥٩) ^(١)

السيد / مدير عام مديرية القوى العاملة والتدريب :

بجهة

تحية طيبة وبعد :

مقدمه صاحب عمل أو صاحب شركة أو صاحب منشأة
الكائن مقرها بجهة ونشاطها الإقتصادي

الموضوع

يستخدم الطالب عدد عاملا في مختلف المهن والوظائف
(لا بد أن يكون خمسة عمال فأكثر) .

وقد قام الطالب بإصدار لائحة موحدة للعمل والجزاءات بالمنشأة في ضوء

(١) مادة (٥٩) : على صاحب العمل في حالة استخدام خمسة عمال فأكثر أن يضع في مكان ظاهر لائحة تنظيم العمل والجزاءات التأديبية موضعا بها قواعد تنظيم العمل والجزاءات التأديبية مصدقا عليها من الجهة الإدارية المختصة وعلى هذه الجهة أخذ رأى المنظمة النقابية التي يتبعها عمال المنشأة قبل التصديق على اللائحة فإذا لم تقم الجهة الإدارية بالتصديق أو الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها إعتبرت نافذة ولوزير الدولة للقوى العاملة والتدريب أن يصد بقراره منه أنظمة نموذجية للوائح العمل والجزاءات لكي يسترشد بها أصحاب الأعمال .

أحكام المادة ٥٩ من قانون العمل رقم ١٩٨١/١٣٧ وقرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٧ .

أو يقال ما يلي :

وحيث أن هذه المنشأة جديدة وتمارس نشاطها حديثا ولا يوجد بها لائحة نظام العمل والجزاءات وقد أُلزم قانون العمل بإعداد هذه اللائحة طبقا للمادة ٥٩ منه وطبقا لأحكام القرار الوزاري المنفذ لها الرقم ٣ لسنة ١٩٨٢ فقام الطالب بإعدادها في ضوء هذه الأحكام .

ولما كان يتعين أخذ رأى المنظمة النقابية التي يتبعها عمال المنشأة ولا توجد بالمنشأة لجنة نقابية وبالتالي يتعين أخذ رأى النقابة العامة المختصة .

أو ولما كانت بالمنشأة لجنة نقابية وقد أهدت رأيها حول اللائحة :

بناء عليه

نرفق طيه عدد ٣ ثلاث نسخ من اللائحة المذكورة برجاء التصديق عليها خلال المدة المحددة بالمادة ٥٩ وهي ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريراً في / /

إمضاء صاحب العمل

الصيغة رقم (٧٢)

دعوى تعويض وأجر وحوافز وعمولات

ضد أحد القطاعات التعاونية

القانون ٨١/١٣٧ والقانون رقم ١٩٧٥/٧٩ والقانون

رقم ٦٢/٢٤ فى شأن الأمراض المزمنة والقانون

رقم ١٠٩ سنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الاستهلاكى

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار
مكتب الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى :

السيد / رئيس مجلس إدارة الإتحاد التعاونى الإستهلاكى لمحافظة القاهرة
بصفته ويعلن بمقره بجهة مخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

الطالب هو واحد من أكفأ وأخلص قيادات التعاون الإستهلاكى بمحافظة القاهرة
إذ تجاوزت مدة اشتغاله بالإتحاد التعاونى المعلن إليه قرابة عاما حيث التحق
بالعمل منذ بوظيفة ثم ظل سترقى فى عمله بعد
حصوله على بكالوريوس التجارة ودبلوم التعاون حتى أصبح مديرا عاما مساعدا للاتحاد
المذكور .

بل أن الطالب ولحسن سيرته وإقتداره يشغل بجانب ذلك الموقع الإشرافى الهام وظائف وأعمالاً متعددة أسندت إليه بموجب قرارات صادرة من مجلس إدارة الإتحاد المعلن إليه من بينها قيامه بعمل مدير المراجعة ومدير التفتيش ومدير المتابعة ثم مشرفاً على أعمال التحصيل لمستحقات الإتحاد لدى المجمعات التعاونية الخاضعة لإشراف هذا الإتحاد .

زياده على ما سبق فقد قام مجلس إدارة الإتحاد المعلن إليه بتقرير عموله للطالب تستحق له بنسب متدرجه تصاعديا على ما يقوم بتحصيله بنفسه من مستحقات الإتحاد لدى الجمعيات التعاونية التابعة له .

وقد ظل الطالب يقوم بهذه الأعمال جميعا لسنوات متواليه كان فيها مثلاً يحتذى حتى أصبح من قلائل الخبراء فى مجال العمل التعاونى فى مصر المشهود لهم وخاصة وهو يتمتع بأكبر قدر من الخلق والإستقامة والنزاهة .

وحيث جرت إنتخابات مجلس إدارة الإتحاد المعلن إليه والتي كان للطالب دور بارز فيها بحكم وضعه الوظيفى وعلاقاته المترامية والممتدة بكافة عناصر الحركة التعاونية فى القاهرة فقد أسفرت هذه الإنتخابات عن إختيار مجلس الإدارة الذى يترأسه المعلن إليه .

وحيث تقدم الطالب بتاريخ ١٩٨١/٨/٥ بطلب إلى المعلن إليه بصفته للحصول على أجازة مرضيه للسفر إلى لندن للعلاج من المرض الذى أصابه فى العمود الفقرى والذى شغصه الأطباء بأنه تأكل بالعضازيف العنقيه والقطنيه بالعمود الفقرى وهو من الأمراض المزمنة التى أحاط المشرع المريض بها برعاية خاصة بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الأمراض المزمنة والمطبق على العاملين بالإتحاد المعلن إليه وفقا لنص المادة / ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالإتحاد التعاونى الإستهلاكى .

وقد وافق المعلن إليه بصفته فضلا على منح الطالب أجازة مرضيه إعتبارا من بل ومنح الطالب خطابا موجهها إلى القنصلية الإنجليزيه بمصر لمنح الطالب تأشيرة دخول للمملكة المتحدة (إنجلترا) للعلاج .

إلا أن الطلاب وبعد عودته في من الخارج تقدم إلى المعلن إليه بمستندات علاجه مشفوعه بتقرير طبيب من الأطباء المصريين المعالجين له وهم جميعاً أساتذة وعلماء لا يتطرق الشك إلى شهادتهم الطبية بضرورة استمراره في أجازته مرضيه لاستكمال علاجه بجلسات كهربائية .

وإذا بالمعلن إليه يتصل من التزاماته القانونية التي فرضها قانون العمل والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن الأمراض المزمنة بأن قام الإتحاد المعلن إليه بخمسم ٢٢٥ من مرتب الطلاب عن فترة الإجازة المرضيه بالخالفه لنص المادة / ٥٨ من لائحة العاملين بالإتحاد الصادره بقرار وزير التعمين رقم / ١ لسنة ١٩٨٠ والتي تقضى بإستحقاق العامل لإجازة مرضيه بأجر كامل عن كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة .

كما أن المعلن إليه زاد على ذلك بأن إمتنع كلية عن صرف أجر الطلاب جميعه إعتباراً من أول شهر نوفمبر سنة ١٩٨١ كما أمتنع عن صرف مكافأة الطلاب عن العمال ميزانية الاتحاد وأمتنع أيضاً عن سداد تكاليف علاج الطلاب والتي تجاوزت مبلغ ... جنيه وفقاً للمستندات علاجه وأسوة بما هو متبع مع غيره من العاملين ممن هم دون مستواه الوظيفي .

ولما كان موقف المعلن إليه وبهذا التعسف المقصود قد خرج عن حدود القانون لذا فقد حق للطلاب أن يلجأ للقضاء مطالباً بأنصفه ورد حقوقه إليه والتي إمتنع المعلن إليه عن صرفها له فأقام لذلك الدعوى رقم لسنة عمال كلى جنوب القاهرة للمطالبه بحقوقه تلك المشار إليها وغيرها مما أهدره الإتحاد المعلن إليه .

إلا أن المعلن إليه لم يرتضى هذا السلوك من جانب الطلاب - رغم أن ذلك حق كفله له القانون - فبدأ في تدبير مكيدة جديدة للطلاب لعله ينال منه ويطيح به من موقعه الذى تبوأه بكفاح وجد وشرف إستمر طيله ربع قرن من الزمان .

ونفاذا لهذا الذى خطط له المعلن إليه وزبائنه وإتباعه فقد بدأ فى إرسال العديد من المكاتبات إلى الطلاب أثناء أجازته المرضية ينسب فيها إلى الطلاب أموراً ملفقه لا أساس لها ولا سند .

وحيث أحتوت هذه المكاتيب على نسبة أمرين إلى الطالب أوهما الزعم بأن الطالب تسلم عدد ثلاثة عشر شيكات صادرة لصالح الإتحاد المعلم إلى من الجمعية التعاونية لشركة وأن الطالب لم يتم بتوريد هذه الشيكات للإتحاد وثاني المخالفات الزعم بأن لدى الطالب دفتر إيصالات يحمل أرقاما مسلسه من إلى رقم لم يسلم إلى الإتحاد المعلم إليه .

ولما كانت هذه المزاعم لاصحة لها على الإطلاق وهي تتضمن فوق كونها مختلفه نسبة أمور إلى الطالب لوصحت لا وجبت عقابه وقد قصد بها محض التشهير بالطالب وتلويث سمعته والاساءة إليه فقد رد الطالب على هذه المزاعم الكاذبه بإنذارين رسميين أعلننا للمعلمن إليه وسكريته العام حذرهما فيهما من منبة مسلكيهما منها إلى الكف عن سلوك هذا السبيل وخاصة وقد علم الطالب أن المعلم إليه قد قام عن طريق سكريته العام بيع مكتب الطالب أثناء غيابه مستوليا على ما فيه من مستندات شخصيه ومستندات تخص العمل دون الرجوع إليه أو تشكيل لجنة لذلك الغرض بقصد التمويه والخروج بالأمر برمته إلى دروب فرعيه بعيدا عن الهدف الحقيقي المرسوم وهو الرغبة في الخلاص من الطالب الذي يشكل وجوده عقبه في سبيل تحقيق المعلمن إليه وتابعيه أغراضهم في إطلاق يدهم في مقدرات الإتحاد وأمواله والعاملين به .

وحيث إنتهى الأمر إلى أن عرض المعلمن إليه طلبا بفصل الطالب على اللجنة الثلاثيه المشكئة بالتطبيق لأحكام المادة / ٦٢ من القانون رقم / ١٣٧ سنة ١٩٨١ بإصدار - قانون العمل وذلك دون تحقيق في المخالفات المختلفة والملفقه التي نسبها المعلمن إليه إلى الطالب .

وحيث نظرت اللجنة الثلاثيه المشار إليها في الطلب المقدم من المعلمن إليه ولما قدمه الطالب من مستندات ثابتة وصحيحة فقد أصدرت اللجنة الثلاثية قرارها بعدم الموافقه على طلب فصل الطالب بإعتباره مخالفا لأحكام القانون .

إلا أن المعلمن إليه إستمر في سلوك سبيل البعد عن القانون وضرب برأى اللجنة الثلاثيه التي قامت بفحص الموضوع برمته عرض الحائط وأصدر قرارا في

١٩٨٢/٢/٢٤ بفصل العامل الطالب من عمله دون سند .

وقد تقدم الطالب بشكواه إلى الجهة الإدارية المختصة وفقا لأحكام المادة / ٦٦ من قانون العمل رقم / ١٢٧ لسنة ١٩٨١ حيث قررت هذه الجهة أن فصل الطالب جاء بالمخالفة للقانون ولقرار اللجنة الثلاثية وبلا سند صحيح وأحالت الأمر إلى محكمة شئون العمال الجزئية للفصل في الموضوع حيث قيدت الدعوى برقم لسنة

وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة مقرر في أسباب حكمها العادل ذاك أن ما قدم لها من ظاهر الأوراق أن قرار الفصل المطعون عليه قد صدر إستناد إلى أسباب عدة دون التحقيق مع الطالب أو إتخاذ نمة إجراءات قانونية بشأن الوقائع المنسوبة إليه فضلا عن أن الفصل تم دون موافقة اللجنة الثلاثية المشكلة طبقاً لنص المادتين ٦٢ و ٦٥ من قانون العمل ومن ثم يكون هذا العمل مشوباً بالتعسف الأمر الذى يتعين معه القضاء بوقف تنفيذ قرار الفصل الحاصل فى

وحيث أنهى الحكم المستعجل المشار إليه قاضيا فى منطوقه بالإضافة إلى وقف تنفيذ قرار الفصل المطعون عليه الزام المعلن إليه بصرف ما يعادل أجر المدعى (الطالب) بواقع ج شهريا إعتبارا من تاريخ الفصل وحتى الحكم فى الدعوى الموضوعية والزم المدعى عليه (المعلن إليه) بمصروفات هذا الشق من الدعوى ومبلغ جنيهان مقابل أتعاب المحاماه وحددت جلسة لتظر الدعوى الموضوعية والزم المدعى الطالب بتحديد طلباته الموضوعية وإعلان المدعى عليه بها وبالجلسة .

ولما كان ومن جماع ما تقدم وعلى هدى ما سيضيفه الطالب فى مذكراته التحريية ومرافقته الشفهيية فأن الواضح الجالى الذى لامرأ فيه أن فصل الطالب فوق كونه متسما بالتعسف الظاهر قد جاء مخالفا للقانون واللوائح التنظيمية المعمول بها بالنسبة للعاملين بالإتحاد المعلن إليه .

وحيث أن الطالب قد أصابه ضرر بالغ نتيجة لهذا الفصل الذى ترتب عليه حرمانه من مورد رزقه ومصدر كسبه الوحيد بعد أن ظل مكافحا صامدا شريفا فى خدمة الإتحاد الذى يحمله المعلن إليه طيلة خمسة وعشرين عاما .

كما أن هذا القرار قد أصاب الطالب فى سمعته التى لا يملك من حطام هذه الدنيا غيرها - وتلك هى سمة العاملين الشرفاء فى هذا المجتمع .

والطالب رب لأسرة له أولاد فى مراحل التعليم المختلفة أصابتهم فاجعة أن والدهم المريض الذى عاش حياته مكافحا من أجلهم متفقا عليهم موقرا عليهم مغبه السؤال وقسوة الحاجة . . قد فصل من عمله وأصبح مقيد المنزل طريح الفراش زاد من آلام مرضه ما به من صدمه أفقدته ما بقى له من قوة وعزم ولو لم يفقد بها أيمانه إيدا بأنه لا يصح إلا الصحيح فى نهاية كل مطاف .

وإذا كان الطالب وهو لم يبلغ من العمر بعد أكثر من خمسة وأربعين عاما وكان فى مكتبته أن يعمل مده لا تقل عن خمسة عشر عاما أخرى كحد أدنى إلى أن يبلغ سن الإحالة إلى المعاش وهو بهذا وبعد هذا لا يستطيع أن يحصل على مورد آخر للإرتزاق ولإنفاق منه على أولاده الذى يعيشون فى مستوى ميسور بفضل مكانة الطالب وموقعه فى عمله .

لما كان ذلك . . فإن الطالب يكون من حقه أن يطالب موضوعياً بتمويض هذا الضرر البالغ الذى أصابه والذى يقدر التعميىض عنه بمبلغ

كما أنه وأعمالاً لأحكام القانون فإن الطالب يستحق فوق هذا التعميىض مقابلاً مادياً عن أجازاته السنوية عن السنة الأخيرة لخدمته وهى ما يعادل أجر شهر والذى يبلغ وكذلك مقابل أجازاته الموسمية المستحقة له وقدرها يعادل مرتب خمسة عشر يوماً بمبلغ وكذا مقابل مهله الإنذار وهى تعادل أجر شهر بالإضافة إلى متوسط عمولته عن السنة الأخيرة السابقة على قرار فصله المذكور ولم تصرف له والتي تبلغ حوالى

وحيث حددت محكمة شئون العمال الجزئية جلسته لنظر الموضوع فإنه نفاذاً لقرار المحكمة المؤرخه لزم إعلان المعلن إليه بهذه الجلسة .

بناء عليه ^(١)

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليه وسلمته صورته من هذا الإعلان وكلفته بالحضور أمام محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة بمقرها الكائن بمجمع المحاكم بشارع الجلاء بالقاهرة وذلك بجلستها التي ستعقد بها يوم السبت الموافق من الثامن صباحا وما بعدها للمرافعة لكي يسمع المعلن إليه بصفته الحكم عليه .

أولاً :

بأن يؤدي للطلاب مبلغ تمويضا له عن فصله الحاصل بقرار المعلن إليه الرقيم وما شابه من عسف وحجم ما أصاب الطالب من أضرار نتيجة له .

ثانياً :

بأن يؤدي للطلاب مبلغ والمعادل لمقابل أجازاته السنويه عن السنه الأخيره وقدرها شهر ومقابل مهله الإنذار وهى تعادل مرتب شهر ومقابل الأجازات الموسميّه خلال السنه الأخيره وهى تعادل مرتب نصف شهر .

ثالثاً :

بأن يؤدي للطلاب مبلغ وهى تمثل إجمالى مكافأته وعمولاته المستحقة عن السنه الأخيره فقط والتي لم تصرف له .

مع إلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل الأتعاب .

ولأجل العلم

(١) هذه الدعوى رفعت فعلا وحكم فيها بالطليات (الدعوى ٨٢/٢٥١ والدعوى ٨٢/٢٦٢ عمال كلى جنوب القاهرة .

الصيغة رقم (٧٣)

إشكال موضوعى فى تنفيذ حكم عمالى كلى

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار
مكتب الأستاذ بجهة

أنا المحضر بمحكمة الجزئية إنتقلت فى تاريخه إلى :

(١) السيد / المقيم متخطبا مع :

(٢) السيد / محضر أول محكمة الجزئية بصفته يعلن بسرائر
المحكمة متخطبا مع .

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ حصل المعلن إليه الأول على الحكم فى القضية
رقم لسنة عمال كلى شمال القاهرة ضد
مورث الطالب قضى بالزام المدعى عليه بأن يؤدى للمدعى مبلغ وذلك
قيمة أجره حتى وألزمته بأن يؤدى له إعتبارا من
بمبلغ شهريا قيمة أجره وألزمته المصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل
أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات ونفاذا لهذا الحكم قام الطالب بوصفه
أحد الورثة بسداد مبلغ جنيه للمعلن إليه الأول كما قام شقيق الطالب
السيد / بوصفه أحد الورثة أيضا بسداد دفعات أخرى له حتى
بلغت طبقا لمحاضر السداد الموجوده تحت يد الطالب ونظرا أن المعلن إليه

الأول كان يعمل خادماً فى المسجد الذى أنشأه مورث الطالب والملحق بالعقار فقد كان مورث الطالب يدفع له مبلغ شهرياً رغم أنه لا يوجد التزام على من يبنى مسجداً فله تعالى أن يعين له خادماً أو عمالاً بمرتبات دورية ، ومع ذلك فقد إستمر المعلمن إليہ الأول يتقاضى هذه المبالغ حتى بلغ ٦٥ سنة أى أنه لم يعد له أى حقوق عماليه أو تأمينية وفقاً لأحكام قانونى العمل والتأمينات الإجتماعية .

وقد أرسل الطالب للمعلمن إليہ الأول إنذاراً على يد محضر مؤرخاً أخبره فيه بأن لم تعد توجد أى علاقة عمل من أى نوع بينهما اعتباراً من وأن هذه العلاقة تعتبر منتهية إعتباراً من ببلوغ المعلمن إليہ الأول السن القصوى وهى ٦٥ سنة .

ومع أن المعلمن إليہ الأول جاوز السبعين من عمره إلا أنه حتى الآن يتعرض للطالب بالحكم رقم كلى شمال القاهرة المشار إليہ ويقوم بتنفيذه كل فترة وكان آخر إجراء من إجراءات التنفيذ ما قام به من توقيع الحجز التحفظى على بعض المنقولات الموجودة بمحل الطالب وذلك وفقاً لما جاء بالمحضر رقم المؤرخ

وحيث أن إستمرار المعلمن إليہ الأول فى تنفيذ هذا الحكم يتنافى مع الواقع وأحكام القانون بإعتبار أن التنفيذ عبارة عن أجر والأجر لا يستحق إلا مقابل العمل وأن الواقع أن المعلمن إليہ الأول لا يعمل حتى إنتهى عمله منذ ببلوغه سن ٦٥ سنة وهى أقصى سن وردت فى نصوص قانون العمل والتأمينات الإجتماعية والأمر الذى يحق معه الطالب أن يتنازع فى تنفيذ هذا الحكم بطلب وقف تنفيذه والزام المعلمن إليہ الأول بالكف عن التعرض للطالب بهذا الحكم وقد إختصم المعلمن إليہ الثانى حتى يصدر الحكم فى مواجهته وحتى يتمتع عن الإستمرار فى إتخاذ أى إجراء من إجراءات تنفيذه ولو كانت على سبيل التحفظ .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر فى إنتقلت وأعلنت كلا من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة المدنية الجزئية الكائن مقرها بشارع بجلستها العلنية التى ستعقد إبتداء من الساعة الثامنة والنصف وما بعدها من صباح يوم الموافق / / ١٩ وذلك لسماعها الحكم فى دعوى تنفيذ موضوعية بما يلى :

أولاً : بوقف تنفيذ الحكم رقم عمال كلى شمال القاهرة الصادر بجلسة وإعتباره قد إمتنقذ قوته الملزمة .

ثانياً : إلزام المعلن إليه الأول بعدم التعرض للطلاب بهذا الحكم مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بدون كفالة .

مع حفظ حقوق الطالب الأخرى بسائر ضروبها ^(١) .

ولأجل العلم

(١) القضية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٩٤ ملى جزمى عابدين .

الباب الرابع
الصيغ الخاصة
بعقد العمل المشترك
واتفاقيات العمل الجماعية

- ٧٤ - دعوى بإنهاء عقد عمل جماعى لتغير الظروف م ٨٨
- ٧٥ - دعوى بطلان عقد عمل مشترك لعدم الكتابة أو لعدم موافقة الثلثين م ٨٢
- ٧٦ - دعوى بطلان شرط فى العقد الجماعى من شأنه الاخلال بالأمن م ٨٧
- ٧٧ - دعوى من منظمة نقابية عمالية عن الاخلال بعقد العمل الجماعى م ١/٩٢
- ٧٨ - دعوى بطلب عدم سريان العقد الجماعى لقلة العمال عن النصف م ٩١
- ٧٩ - طعن فى قرار الجهة الادارية بالاعتراض على قيد عقد عمل م ٢/٨٣
- جماعى م ٨٤
- ٨٠ - طلب انضمام الى عقد عمل مشترك م ٨٣
- ٨١ - اعتراض من الجهة الادارية على عقد عمل مشترك م ٩٠
- ٨٢ - طلب للتأشير بسجل القيد على ما يطرأ على العقد الجماعى
- ٨٣ - انذار للجهة الادارية لامتناعها عن اعطاء مستخرج من عقد عمل م ٣/٨٣
- جماعى م ٨٩
- ٨٤ - انذار على يد محضر بإنهاء عقد عمل جماعى

الصيغة رقم (٧٤)

دعوى بانتهاء عقد جماعى لتغير الظروف (م ٨٨) ^(١)

انه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
..... المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / رئيس مجلس ادارة شركة (أو منشأة) بصفته و يعلن
بمقرها بجهة متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى ^(٢)

الطالب رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالمنشأة المعلن اليها ^(٣) أو
الطالب رئيس النقابة العامة للعاملين بـ

وقد وقع مع المعلن اليه عقد عمل جماعى بتاريخ يسرى على
عمال المنشأة منذ وحيث أن الأصل فى عقد العمل الجماعى انه اتفاق
تنظم بمقتضاه شروط العمل وظروفه .

(١) م ٨٨ - لكل من طرفى العقد الجماعى أن يطلب الحكم بانتهائه اذا طرأت على ظروف العمل
تغيرات جهرية تسوغ هذا الانهاء بشرط أن يكون قد مضت على تنفيذ العقد سنة على الأقل .

(٢) يستحسن إرسال ائذار على يد محضر قبل رفع الدعوى .

(٣) يمكن اقامة الدعوى من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المنشأة أو من صاحب العمل الطرف الثانى
فى العقد الجماعى وفى هذه الحالة يختصم رئيس اللجنة النقابية أو رئيس النقابة العامة المتعاقدة
بصفته .

ونظرا لأن ظروف العمل بالمنشأة قد تغيرت تغييرات جوهرية آية ذلك (تذكر تفصيلا هذه التغييرات الجوهرية في ظروف العمل) .
وحيث أنه قد مضت سنة على تنفيذ العقد وكان يحق للطالب بصفته أن يطلب انتهاءه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة العمالية (أو المدنية) الكائن مقرها بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بانتهاء عقد العمل الجماعي (المشترك) المؤرخ المنوه عنه بصدر هذه الصحيفة مع ترك أمر الفصل في المصروفات ومقابل الأنعاب لتقدير المحكمة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٧٥)

دعوى بطلان عقد عمل مشترك لعدم الكتابة

أو لعدم موافقة الثلثين (م ٨٢ عمل)

أنه في يوم

بناء على طلب السيد / عضو مجلس ادارة اللجنة النقابية للعاملين
بمنشأة المقيم ومحلته المختار مكتب الأستاذ

أو بناء على طلب النقابة العامة للعاملين بـ ومقرها
..... ويمثلها قاتونا السيد / رئيس مجلس ادارتها ومحلها المختار
مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في
تاريخه إلى كل من :

١ - السيد / رئيس مجلس ادارة منشأة بصفته ويمثل بمقرها
الرئيسى بجهة متخاطبا مع :

٢ - السيد / رئيس مجلس ادارة اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة
بصفته ويمثل بمقرها بجهة متخاطبا مع :

وأعتنهما بالآتى

بتاريخ وبعد مفاوضات استمرت حوالى شهر واشترك فيها الطالب
بصفته قامت اللجنة النقابية المعلن اليها الثانية بتوقيع عقد عمل مشترك مع المعلن اليه
الأول تناول بعض شروط وظروف العمل بالمنشأة الا أن الطالب بوصفه أحد أعضاء
مجلس ادارة اللجنة النقابية أبدى اثناء المفاوضات بعض الملاحظات التى تصل بمصالح

العمال ولكن لدى التصويت بحضور عشرة من أعضاء اللجنة النقابية بما فيهم الرئيس اعترض خمسة منهم على مشروع العقد المشترك بالصورة المعروض بها ومع ذلك فوجئ الطالب بأن اللجنة النقابية المعلن إليها الثانية قامت بالتوقيع على العقد دون الحصول على موافقة ثلثي أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية المتعاقدة ثم بدأت المنشأة المعلن إليها الأولى في تطبيق أحكام العقد رغم بطلانه .

وحيث أن المادة ٨٢ من قانون العمل ١٣٧ سنة ٨١ تنص على أنه « يجب أن يكون عقد العمل الجماعي مكتوبا والا كان باطلا » - كما يجب أن يوافق عليه ثلثا أعضاء مجلس إدارة المنظمة النقابية المتعاقدة .

وحيث أن اللجنة النقابية المعلن إليها خالفت هذا النص الأمر فإن البطلان يشوب العقد بقوة القانون وبالتالي يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به كما يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وحيث أن الطالب يوصفه عضوا في مجلس إدارة المنظمة المتعاقدة (المعلن إليها الثانية) وقد سبق أن اعترض على العقد هو وأربعة من زملائه ونبه إلى أن مخالفة ذلك يصم العقد بالبطلان .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت كلا من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة (عمال أو المدينة) الكائن مقرها بجهة يجلسها التي ستعقد علنا بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة صباح يوم الموافق لكي يسمعا الحكم ببطلان عقد العمل المشترك المؤرخ الموقع بين المعلن إليهما وبين الطالب واحدا لكافة الآثار المترتبة عليه

مع ترك المصروفات ومقابل الأتعاب لتقدير المحكمة .
ولأجل العلم.

الصيغة رقم (٧٦)

دعوى بطلان شرط فى العقد الجماعى من شأنه الاخلال بالأمن (م ٨٧)

انه فى يوم

بناء على طلب السيد / وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية بصفته ومحلله المختار
هيئة قضايا الدولة بمجمع التحرير بالقاهرة .

أنا المحضر بمحكمة انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١ - السيد/ رئيس اللجنة النقاية للعاملين بشركة بصفته ويعلن
بمقر اللجنة بالشركة بالعنوان متخطبا مع :

٢ - السيد /رئيس النقابة العامة للعاملين بـ بصفته
(تختص النقابة العامة التى تبناها اللجنة النقاية وفقا لجداول التصنيف الملحق بالقانون
رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ٨١ والقانون رقم ١٢ لسنة
١٩٩٥ بشأن نقابات العمال) ومقرها متخطبا مع :

٣ - السيد /رئيس مجلس ادارة شركة بصفته (وهى الشركة
الموجود بها اللجنة النقاية) ويعلن بمقر ادارتها بجهة متخطبا مع :

وأعلنتهم بالأتى

بتاريخ أبرم المعلن اليه الأول مع المعلن اليه الأخير عقد عمل
جماعى بقصد تطبيقه على عمال المنشأة الا أنه تناهى الى علم الطالب أن بعض البنود
الواردة بالعقد بشأن الأجور تضمنت أحكاما من شأنها السماح للعمال بالتعامل فى

النقد الأجنبي مع قيام الشركة المعلن إليها بالاستفادة من فروق أسعار العملة وهو وضع يضر بمصلحة البلاد الاقتصادية فضلاً عن مخالفته لقوانين النقد .

وحيث أن المادة ٨٧ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ نصت على أنه يقع باطلاً كل شرط في عقد العمل الجماعي يكون من شأنه الإخلال بالأمن أو الأضرار بمصلحة البلاد الاقتصادية أو يكون مخالفاً لأحكام القوانين و اللوائح المعمول بها أو النظام العام والآداب العامة .

ولما كان المعلن إليه الثاني هو الجهة الرئاسية للمنظمة النقابية التي وقعت على هذا العقد الجماعي الباطل وكان يحق للطالب بصفته ان يلجأ الى القضاء لتقرير هذا البطلان حتى يقف آثار العقد (١) .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور امام محكمة الابتدائية الدائرة العمالية (أو المدنية) الكائن مقرها لجهة لسماعهم الحكم بطلان عقد العمل الجماعي المؤرخ المبرم بين المعلن إليهما الأول والأخير وبطلان جميع الآثار المترتبة عليه وبصفة مستعجلة ايحاف تنفيذ هذا العقد حتى يفصل في الموضوع مع ترك أمر المصروفات ومقابل الأتعاب الى تقدير المحكمة .
ولأجل العلم .

(١) يمكن رفع هذه الدعوى من وزير الداخلية بصفته اذا تضمن العقد شرطاً يخل بالأمن كأن يتيح الفرصة للعمال للتجمهر مثلاً أو غير ذلك من الأسباب .

كما يمكن رفعها من وزير القوى العاملة اذا كان الشرط مخالفاً لأي نص في تشريعات العمل ويمكن رفعها من الوزير المختص اذا كان الشرط المخالف بالعقد يمس نشاط وزارته وهكذا .

الصيغة رقم (٧٧)

دعوى من منظمة نقابية عمالية للاخلال بعقد

العمل الجماعى مادة (١/٩٢ عمل)

أنه فى يوم :

بناء على طالب اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة

أو بناء على طالب النقابة العامة للعاملين بـ

ويمثلها قانوناً رئيس مجلس ادارتها السيد /

ومحلها المختار مكتب الأستاذ المحامى

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى :

السيد / رئيس مجلس إدارة منشأة (أو الشركة أو صاحب العمل) بصفته

ويعلم بمقرها بجهة متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

الطالبة طرف فى عقد العمل الجماعى المؤرخ والمقيد برقم

..... بتاريخ بمديرية القوى العاملة والتدريب بجهة

وحيث أن بنود هذا العقد تسرى على كافة العاملين بالمنشأة المعلن اليها وقد

اختلف المنشأة ببعض هذه البنود وهى و وكان من مظاهر هذا

الاخلال فى تنفيذ العقد (تذكر تفصيلا مظاهر الاخلال بالتنفيذ وأثارها على حقوق

العمال الخ) .

واذ كان يحق للنقابة الطلابية وعملا بحكم الفقرة الأولى من المادة ٩٢ من قانون العمل ٨١/١٣٧ (١) أن ترفع الدعوى لمصلحة أى عضو من اعضاءها دون حاجة لتوكيل منه بذلك .

ولما كان الاخلال موضوع هذه الدعوى يمس عددا من العمال الأعضاء فى الجمعية العمومية للنقابة الطلابية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجهة بجلستها التى ستعقد علنا بمشيئة الله اعتبارا من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بانتهاء عقد العمل الجماعى المشار اليه بصدر الصحيفة للأسباب الواردة فيها وما يترتب على ذلك من آثار مع الزامه المصروفات ومقابل الأتعاب .
ولأجل العلم .

(١) مادة ٩٢ عمل : للمنظمات النقابية التى تكون طرفا فى عقد العمل الجماعى أن ترفع جميع الدعاوى الناشئة عن الاخلال بهذا العقد وذلك لمصلحة أى عضو من اعضاءها دون حاجة الى توكيل منه بذلك .
ويجوز لهذا العضو التدخل فى الدعوى المرفوعة منها كما يجوز له رفع هذه الدعاوى مستقلا عنها .

الصيغة رقم (٧٨)

دعوى بطلب عدم سريان العقد الجماعى

لقلة العمال عن النصف (مادة ٩١)

أنه فى يوم

بناء على طلب كل من و و و
و و و والجميع يقيمون فى ومحلهم
المختار مكتب
أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / رئيس مجلس ادارة شركة بصفته (أو منشأة كذا
يذكر اسم صاحب العمل) ويعلم بجهة متخطابا مع :
٢- السيد / رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة بصفته أو
السيد / رئيس النقابة العامة لعمال بصفته ويعلم بجهة
متخطابا مع :

وأعلنتها بالآتى

الطالبون عمال لدى المعلن اليه الأول ولكنهم غير متحين للمنظمة النقابية
التي يرأسها المعلن اليه الثانى .

وقد فوجئوا بقيام المنشأة بتطبيق بنود عقد عمل جماعى مؤرخ
ومحرر بين المعلن اليهما وتنتج عن هذا التطبيق المساس ببعض حقوق الطالبين ولما كان

الطالبون يشكلون أكثر من نصف عمال المنشأة وبالتالي يحق لهم الاعتراض على تطبيق العقد المشترك سالفالذكر عليهم امتثالا لحكم المادة ٩١ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ٨١ التي نصت على أن « تسرى أحكام العقد الجماعي الذي تبرمه المنظمة النقابية على جميع عمال المنشأة ولو لم يكن بعضهم أعضاء في المنظمة النقابية بشرط ألا يقل عدد العمال المنتمين للمنظمة النقابية عن نصف عدد العمال الذين يعملون بالمنشأة وقت إبرام العقد » .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة الكاتبة بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق لسماعهما الحكم بعدم سريان عقد العمل الجماعي المنوه عنه بصدر هذه الصحيفة على الطالبين وعدم نفاذ شروطه أو آثاره عليهم مع إلزامهما متضامنين المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٧٩)

طعن فى قرار الجهة الادارية بالاعتراض على قيد عقد عمل جماعى مادة (٢/٨٣ عمل)

انه فى يوم :

بناء على طلب رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة بصفته .
أو بناء على طلب رئيس النقابة العامة للعاملين بـ بصفته .
ومقرها ومحلها المختار مكتب الأستاذ المحامى .
أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه اعلاه
الى :

السيد / وزير القوى العامة والتدريب بصفته ويعلمن بهيئة قضايا الدولة بمجمع
التحرير قسم قصر النيل بالقاهرة متخاطبا مع :

وأعلته بالأتى

بتاريخ تقدمت الطالبة الى الادارة العامة لعلاقات العمل التابعة
للمعلمن اليه بنسخة من عقد عمل جماعى مؤرخ محرر بين منشأة
..... وبين الطالبة وذلك بقصد مراجعته وقيدته طبقا للمادة ٢/٨٣ من قانون
المعمل ١٩٨١/١٣٧ وحيث أن الجهة الادارية التابعة للمعلمن اليه اعترضت على العقد
بدون مبررات قانونية كما رفضت قيده وذلك بتاريخ

وحيث أن المادة ٢/٨٣ سالفه الذكر تنص على أنه يجوز لأى من طرفى العقد
الطعن فى قرار الجهة الادارية أمام المحكمة الجزئية التى يقع فى دائرتها مقر الجهة

الادارية خلال ٣٠ يوما من تاريخ الاعتراض .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الجزئية الكائن مقرها بمجمع المحاكم بهليوبوليس مصر الجديدة^(١) بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بقبول هذا الطعن شكلا وفي الموضوع بعدم الاعتداد باعتراض الملن اليه والزامه بقيد العقد الموضح بصدر هذه الصحيفة مع اعفاء الطالبة من المصروفات عملا بنص المادة السادسة من قانون العمل والمادة ٥٥ من قانون النقابات العمالية رقم ٧٦/٣٥ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ .

ولأجل العلم

(١) لأن الجهة الإدارية وهي الإدارة العامة لملاقات العمل موجودة بمبنى وزارة القوى العاملة بشوارع يوسف عباس بمدينة نصر - وجدير بالذكر أنه بعد إنشاء محكمة جديدة بمدينة نصر فإنها تكون هي المختصة حالياً .

الصيغة رقم (٨٠)

طلب انضمام الى عقد عمل مشترك (م ٨٤) (١)

السيد / مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة بأول مدينة
نصر - القاهرة .

تحية طيبة وبعد :

مقدمة لسيادتكم :

- ١ - بصفتي (صاحب عمل) أو رئيس مجلس إدارة شركة
..... الكائن مقرها بجهة أو صاحب منشأة بجهة
- ٢ - بصفتي رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة أو منشأة
..... أو بصفتي رئيس النقابة العامة لعمال ومقرها
..... والاثنان محلها المختار مكتب المحامي

(١) م ٨٤ - يجوز لخبر المتقاعدين من المنظمات النقابية أو أصحاب الأعمال أو المنظمات الممثلة
لهم الانضمام الى المقعد بعد قيده وذلك بناء على اتفاق بين طرفي العمل طالبي الانضمام دون حاجة الى
موافقة المتقاعدين الأصليين ويكون الانضمام بطلب يقدم الى الجهة الادارية المختصة موقعا عليه من
الطرفين .

والجهة الادارية التي يقدم اليها عقد العمل الجماعي هي الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة
القوى العاملة طبقا للمادة ١ فقرة ج من قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٩ صادر في
١٩٨٢/٢/٧ المنفذ للمادة العاشرة من قانون العمل .

الموضوع

بتاريخ حرر عقد عمل جماعى بين الشركة ونقابة
عمال وتم قيد هذا العقد طرفكم تحت رقم بتاريخ
وحيث أن الطالبين يخضعان لنفس ظروف وشروط العمل وهما ليسا من
المتعاقدين فى العقد الجماعى سالف الذكر .
وحيث أنه يحق للطالبين الانضمام الى هذا العقد دون حاجة الى موافقة
المتعاقدين الأصليين وذلك عملا بأحكام المادة ٨٤ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

بناء عليه

نرجو اتخاذ اللازم نحو تنفيذ هذه الرغبة ومرفق طيه صورة من العقد موقعة من
الطالبين^(١) .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريرا فى

عن المنظمة النقابية

عن المنشأة

امضاء

امضاء

(١) ترفق صورة من الاتفاق بين الطرفين على الانضمام للعقد الجماعى المطلوب الانضمام اليه .

الصيغة رقم (٨١)

اعتراض من الجهة الادارية على عقد عمل مشترك

(م ٨٣) (١)

وزارة القوى العاملة والتدريب

الادارة العامة لملاقات العمل

١ - السيد / رئيس مجلس ادارة شركة بجهة

٢ - السيد / رئيس اللجنة النقابية (أو رئيس النقابة العامة) للعاملين

بـ

تحية طيبة وبعد :

فيبالأشارة الى كتابكم رقم المؤرخ المرفق به نسخة من
عقد العمل الجماعى رقم والمقدم لنا لمراجعته وقيده .

نخطرکم بآن الادارة لها بعض الملاحظات على بعض بنود العقد نجملها
فيما يلى :

(١) الجهة الادارية هي الادارة العامة لملاقات العمل بوزارة القوى العامة .

ملحوظة :

يرسل هذا الخطاب لكل من صاحب العمل والمنظمة النقابية المتعاقدة ومن الممكن تسليمه باليد بعد
أن يوقع بالاستلام أى مسئول ممثل لطرفى العقد ويجب أن يتم الاخطار بالاعتراض خلال ثلاثين
يوما من تاريخ تقديم العقد للمديرية فانذا لم تعرض خلال هذه المدة اعتبر العقد نافذا (مادة ١/٨٣) .

أولاً - بخصوص البند بشأن الأجور تضمن هذا البند أحكاماً مفادها كذا ، وكذا وكذا ونحن نرى أن تعدل بالصورة التي تتلائم مع أحكام مواد الفصل الثاني من الباب الرابع من قانون العمل ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم وكذا أحكام القرار الوزاري رقم

ثانياً - بخصوص البند بشأن الأجازات نرى

ثالثاً - بخصوص البند بشأن التـأديب نرى الخ .

لذا فانه لايسعنا قيدالعقد بصورته الراهنة فترجو اعادة صياغته في ضوء ما أوردناه من اعتراضات وملاحظات حتى يتسنى قيده طبقا للقانون .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريراً فى

مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل

الصيغة رقم (٨٢)

طلب للتأشير بسجل القيد على مايطراً

على العقد الجماعى (م ٩٠)

السيد / مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة بأول مدينة نصر .

تحية طيبة وبعد :

مقدمه اللجنة النقابية لعمال منشأة أو النقابة العامة لعمال

وعنوانها

ويصح أن يقدم الطلب من الطرفين معا .

الموضوع

بتاريخ تم توقيع عقد عمل جماعى بين الطالبة وبين

(أو بين الطالبين) وقيد طرفكم برقم بتاريخ

وحيث أنه قد حدث تجديد (أو انتهاء - أو انقضاء) للعقد .

ولما كانت المادة ٩٠ من القانون ٨١/١٣٧ تنص على أنه يجب التأشير بسجل

القيد بما يطرأ على العقد من اتمام أو تجديد أو انتهاء أو انقضاء .

لذا

نرجو اتخاذ اللازم نحو اجراء هذا القيد .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريراً فى

توقيع الطالب

الصيغة رقم (٨٣)

انذار للجهة الادارية لامتاعها عن اعطاء مستخرج

من عقد العمل الجماعى مادة (٣/٨٣ عمل)

أنه فى يوم :

بناء على طلب النقابة العامة للعاملين بـ ويمثلها قانونا السيد
..... ومقرها

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى :

١- السيد / مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة
..... بصفته الشخصية والوظيفية ويعلن بمقر عمله بشارع يوسف عباس بأول
مدينة نصر متخاطبا مع :

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ تقدمت الطالبة الى المعلن اليه الأول بطلب اعطائها مستخرج
من عقد العمل الجماعى رقم المؤرخ الموقع بين
و (١) .

وحيث أن المعلن اليه الأول رفض بحجة عدم سداد الطالبة للرسم المستحق على

(١) نص المادة ٣/٨٣ على أن «يسلّى ذور الشأن مستخرجا منها بعد اداء الرسوم المستحقة التى

يصدر بتحديد لها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب » .

وبتاريخ ٨٢/٢/٧ صدر قرار الوزير رقم ٣١ بتحديد الرسم .

صورة العقد طبقا لقرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٣١ لسنة ١٩٨٢ (أو يذكر أى سبب آخر للامتناع) .

وحيث أن المعلم اليه الأول رفض بحجة عدم سداد الطالبة للرسم المستحق على صورة العقد طبقا لقرار وزير القوى العاملة وقد لُوحِثت ذلك للمعلم اليه الأول الا أنه يصر على موقفه الرافض . وحيث أن المعلم اليه الثانى هو الجهة الرئيسة للأول وهو المسئول قانونا .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلم اليهما بصورة من هنا الانتذار ونهت على الأول العمل بما جاء به ونفاذ مفعوله وأُنذرته فى حالة عدم تنفيذ المطلوب فى بحر ثمانية أيام فأن الطالبة ستقوم باتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضده مدنيا وجنائيا وحذرته فى مواجهة رئيسه الأعلى بالتزام أحكام القانون .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٨٤)

إنداز على يد محضر بانتهاء عقد عمل جماعى (م ٨٩)

أنه فى يوم :

بناء على طلب (صاحب العمل أو رئيس مجلس ادارة الشركة)
والمقيم ومحل المختار مكتب الأستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه اعلاه
الى كل من :

١ - السيد / رئيس اللجنة النقاية للعاملين بمنشأة بصفته ويعلن
بجهة متخاطبا مع :

٢ - السيد / رئيس النقابة العامة لعمال بصفته ويعلن بجهة
متخاطبا مع :

٣ - السيد / مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة
والتدريب بصفته ويعلن بحقر وظيفته يدويوان عام الوزارة بشارع يوف عباس بأول مدينة
نصر متخاطبا مع :

وأعلنتهم بالآتى^(١)

بتاريخ تم تحرير عقد عمل جماعى بين الطالب والمعلن اليه الأول
على أن يسرى لمدة سنتين تنتهى فى وقد تم قيد العقد بعد مراجعته لدى
المعلن اليه الثالث .

(١) يمكن ارسال هذا التنبيه بكتاب مسجل موسى عليه لكل جهة من هذه الجهات ولكن الأنداز
على يد محضر أفضل .

وحيث أن الطالب لا يرغب فى تجديد العقد ويحق له طبقا للمادة ٣/٨٩ من قانون العمل ١٩٨١/١٢٣٧ ان يطلب انتهاءه قبل نهاية مدته بشهر على الأقل وقد أبلغ الجهة الادارية (المعلن اليه الثالث) برغبته فى الانهاء طبقا لما يقضى به النص .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذا الانذار ونهت على الأول فى مواجهة الثانى والثالث بأن الطالب لا يرغب فى تجديد العقد ويعتبر متهايا باتهاء مدته وما يترتب على ذلك من آثار .

ولأجل العلم .

الباب الخامس
صيغ الدعاوى
في مجال التوفيق والتحكيم
في منازعات العمل

- ٨٥ - طلب مقدم الى لجنة تسوية المنازعات م ٩٥
- ٨٦ - طلب تحكيم محال من المجلس المركزى لتسوية المنازعات مواد ٩٥ - ٩٨
- ٨٧ - طعن بالنقض فى قرار هيئة تحكيم م ١٠٢
- ٨٨ - طلب توقف كلى أو جزئى عن العمل م ١٠٧
- ٨٩ - صحيفه اشكال فى تنفيذ حكم هيئة تحكيم مادة ١٠٤ عمل

الصيغة رقم (٨٥)

طلب مقدم الى لجنة تسوية المنازعات (م ٩٥ عمل)^(١)

السيد / مدير مديرية القوى العاملة بمحافظة بصفته رئيس اللجنة المحلية
لتسوية المنازعات .

تحية طيبة وبعد :

مقدمة لسيادتكم صاحب عمل أو مدير شركة
..... ومقرها ونشاطها وعنوانها

أو مقدمه لسيادتكم بصفته رئيس اللجنة النقابية
للعاملين بمنشأة

أو رئيس النقابة العامة

الموضوع

درج العمل فى المنشأة على منح العمال مزايا كذا
وكذا وحين صدر قانون العمل الجديد ١٩٧١/١٣٧ وقرر للعاملين
الخاضعين لأحكامه علاوات دورية سنوية تار خلاف بين ادارة المنشأة ومعظم العاملين
بها وهذا الخلاف يتعلق بشروط العمل وظروفه مما ينطبق عليه حكم المادة ٩٣ من
القانون .

(١) مادة ٩٥ : اذا لم يتوصل الطرفان المتنازعان الى تسوية النزاع كلياً أو جزئياً أو رفض أحد
الطرفين سلوك طريق المفاوضة الجماعية جاز لأى منهما طلب عرض النزاع على اللجان المحلية أو المجلس
المركزى لتسوية المنازعات التى يصدر بتشكيلها وبيان اختصاصاتها واجراءاتها قرار من وزير الدولة للقوى
العاملة والتدريب فاذا تملز تسوية النزاع خلال ستن يوما من تاريخ تقديم الطلب وجب احالة الأوراق الى
هيئة التحكيم المختصة خلال أسبوع من تعذر التسوية .

وحيث أن النقابة العمالية التي يتمي إليها العاملون بالمنشأة طلبت من إدارة المنشأة اجراء المفاوضات الجماعية توصلًا لحل النزاع بالطرق الودية عملاً بحكم المادة ٩٤ من القانون الا أن ادارة المنشأة رفضت أو يقال الا أن هذه المفاوضات لم تسفر عن حلول يرتضيها الجميع ومن ثم يحق للطالبة عرض النزاع على لجنة تسوية المنازعات عملاً بحكم المادة ٩٥ من القانون والقرار الوزاري المنفذ رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ فالمرجو دعوة اللجنة للانعقاد لعرض النزاع عليها ومرفق طيه الأوراق والمستندات المؤيدة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريراً فى

صاحب العمل

أو رئيس المنظمة النقابية

ملاحظات

١ - اذا كان طلب التسوية مقدما من صاحب العمل وجب أن يكون موقعا منه شخصيا أو من وكيله المفوض (مادة ١/٩٦ عمل) .

٢ - اذا كان الطلب مقدما من العمال فيجب تقديمه من رئيس المنظمة النقابية التي يتمون اليها بعد موافقة مجلس ادارة المنظمة النقابية فإذا لم يكونوا متمين الى منظمة نقابية وجب أن يقدم الطلب من أغلبية العمال أو أغلبية عمال القسم بالمنشأة الذين لهم شأن فى النزاع ويجب أن يشتمل الطلب على اسماء من يتولون المفاوضات والتحكيم بالنيابة عن المنظمة النقابية أو العمال على ألا يزيد عددهم على ثلاثة (م ٢/٩٦ عمل) .

٣ - تعطى الجهة الادارية (مديرية القوى العاملة) أيضا بتسلم الطلب موقعا

عليه من رئيسها أو من ينوب عنه محظدا فيه تاريخ التسليم (م ٣/٩٦ عمل) .

٤ - تبحث اللجنة أسباب النزاع ولها فى سبيل ذلك سماع أقوال الطرفين والاطلاع على كافة المستندات ولها أن تستعين بأهل الخبرة (مادة ٤ من القرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢) .

٥ - اذا تمكنت اللجنة من تسوية النزاع فى جميع المطالب أو بعضها أثبتت ما يتم الاتفاق عليه فى محضر يحرر من عدد كاف من النسخ يوقعها الحاضرون وتسلم نسخة لكل منهم (مادة ٥ من القرار) .

٦ - اذا لم تتمكن اللجنة من التسوية فى بحر ثلاثة أسابيع من تاريخ تقديم الطلب فعليها أن تحلل النزاع الى المجلس المركزى لتسوية المنازعات فى الأسبوع الرابع على الأكثر بتقرير مفصل (م ٦ من القرار) .

٧ - المجلس المركزى مقره وزارة القوى العاملة ورئيسه وكيل الوزارة ويتولى بحث النزاع بنفس الأسلوب الذى اتبعته اللجنة فأن أخفق فى التسوية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب للجنة المنازعات وجب عليه إحالة النزاع بتقرير مفصل الى هيئة التحكيم المختصة فى خلال أسبوع بعدتقرير التسوية .

راجع فى تفاصيل ذلك كتابنا الوجيز فى شرح قانون العمل الجديد المرجع السابق ص ٤٣٧ وما بعدها .

الصيغة رقم (٨٦)

طلب تحكيم من المجلس المركزى لتسوية المنازعات

مواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ عمل

السيد المستشار رئيس هيئة التحكيم بمحكمة استئناف

تحية طيبة وبعد :

نرفق مع هذا طلب التوفيق رقم المقدم بتاريخ من (تذكر اسم المنظمة النقابية أو صاحب العمل) ضد

بشأن النزاع الخاص بـ علما بأن المجلس المركزى لتسوية المنازعات لم يتوصل الى حل هذا النزاع بالطرق الودية وأصر الطرفان أو أصرت المنظمة النقابية أو أصرت المنشأة على إحالته الى هيئة التحكيم ومرفق طيه جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بالنزاع برجاء تحديد أقرب جلسة لنظر النزاع .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريرا فى

وكيل وزارة القوى العاملة

بصفته رئيس المجلس المركزى لتسوية المنازعات

أمضاء

ملاحظات :

- ١ - تشكل هيئة التحكيم من احدى دوائر محكمة الاستئناف وعضوية ممثل عن وزارة القوى العاملة وممثل عن الوزارة المعنية (م٩٧) .
- ٢- يكون الاختصاص المحلى لهيئة التحكيم الواقع فى دائرة اختصاصها المركز الرئيسى للمنشأة (م ٩٨) .
- ٣ - يحدد رئيس هيئة التحكيم جلسة لنظر النزاع لايجاوز ميعادها خمسة عشر يوما من تاريخ وصول أوراق الموضوع إليها من مجلس تسوية المنازعات ويخطر به الأعضاء وممثلو طرفى النزاع بكتاب مسجل قبل تاريخ الجلسة بثلاثة أيام على الأقل (مادة ٩٩) .
- ٤ - تنظر هيئة التحكيم فى النزاع وتفصل فيه فى مدة لا تتجاوز عشرين يوما من بدء نظره (م ١/١٠١) .

الصيغة رقم (٨٧)

طعن بالنقض فى قرار هيئة تحكيم (م ١٠٢ عمل)^(١)

محكمة النقض

الدائرة العمالية (المدنية)

صحيفة طعن بالنقض

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض يوم الموافق
..... وقيدت بجداولها تحت رقم لسنة ق .

وهى مقدمة من (يذكر أسم المنظمة النقابية اذا كانت هى الطاعة أو اسم
المنشأة أو صاحب العمل اذا كان هو الطاعن) المقيم ومحل

(١) مادة ١٠٢ عمل : تطبق هيئة التحكيم التشريعات المعمول بها ولها أن تستند الى أحكام
الشرعة الإسلامية والعرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة .
ويصدر قرار الهيئة بأغلبية الآراء ويكون مسببا ويعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف بعد
وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستئناف المختصة .
ولكل من طرفى النزاع أن يطعن فى القرار أمام محكمة النقض بالشروط والأوضاع والاجراءات
المقررة فى القوانين النافذة .
وعلى رئيس الهيئة اعلان طرفى النزاع بصورة من قرار التحكيم بكتاب مسجل وذلك خلال ثلاثة
أيام من تاريخ صدوره .
وترسل هيئة التحكيم ملف الموضوع بعد اعلان طرفى النزاع على الوجه المذكور فى الفقرة السابقة
الى الجهة الادارية المختصة لتقيدمنطوق القرار فى سجل خاص ولبداع الملف بمحفوظاتها وتطلى
مستخرجات منها لذوى الشأن .
ملحوظة :

يجوز للطاعن أن يضمّن الطعن طلبا مستجيلا بوقف تنفيذ الحكم (مادة ١/٢٥١ رانمات) .

المختار مكتب الأستاذ المحامي المقبول أمام محكمة النقض بمكتبة بشارع
..... والوكيل عنه بتوكيل

ضد

اسم المظعون ضده وعنوانه (صاحب العمل أو المنظمة النقابية)
٨ وقرر أنه يظعن بالنقض على الحكم الصادر بتاريخ من هيئة تحكيم
..... فى القضية رقم س ر ق والذى قضى بـ (يذكر
منطوق حكم التحكيم المظعون عليه) .

وانه يبنى طعنه على الوقائع والأسانيد الآتية :

وقائع النزاع :

يذكرها الطاعن بايجاز شديد غير مغل :

اسباب الطعن :

أولاً - الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتفسيره :

ينعى الطاعن (أو الطاعنة) على الحكم المظعون فيه خطأ فى تطبيق القانون
من ثلاثة أوجه :

ثانياً - القصور فى التسيب وغموض الحكم :

ثالثاً - الاخلال بحقوق الدفاع :

رابعاً - تناقض الأسباب :

خامساً - الخطأ فى التكيف :

..... الخ .

سادساً : استناد الحكم الى عرف سابق تم العدول عنه منذ زمن طويل :

سابعاً : استند الحكم الى قواعد العدالة دون الأخذ فى الاعتبار الحالة
الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة .

الصيغة رقم (٨٨)

طلب توقف كلى أو جزئى عن العمل (م ١٠٧ عمل) (١)

يقدم الطلب الى مكتب علاقات العمل فى مديرية القوى العاملة التى
تقع المنشأة طالبة التوقف فى نطاق اختصاصها - على النحو التالى :
السيد / مدير مكتب علاقات العمل بجهة :
تحت طية وبعد :

مقدمه لسيادتكم بصفته صاحب العمل أو بصفته رئيس مجلس
ادارة شركة أو بصفته صاحب المنشأة
أعرض الآتى :

الموضوع

يعمل بالمنشأة عدد عاملا تبلغ جملة أجورهم فى
الشهر .

(١) مادة ١٠٧ : يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة للبت فى طلبات المنشآت
لوقف العمل كليا أو جزئيا أو تغيير حجم المنشأة أو نشاطها بما قد يمس حجم العمالة بها .
ويحدد القرار اختصاصات هذه اللجنة والاجراءات الخاصة بها والوزارات والهيئات التى تمثل فيها .
ولا يجوز لأصحاب الأعمال وقف العمل كليا أو جزئيا أو تغيير حجم المنشأة أو نشاطها الا بعد
الحصول على موافقة هذه اللجنة ويلغى كل حكم يخالف هذا النص .
وقد أصدر رئيس الوزراء بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٨٢ القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٢ نص فى مادته
الأولى على أن تشكل فى نطاق كل محافظة لجنة للبت فى طلبات التوقف برئاسة مدير عام مديرية القوى
العاملة والتدريب ويمثلن لكل من الجهة الادارية المعنية بنشاط المنشأة طالده التوقف ومدير منطقة التأمينات
الاجتماعية أو من ينيبه ويمثل عن منظمة أصحاب الأعمال المعنية ويمثل عن المنظمة النقابية المختصة ويمثل
عن مديرية الأمن ومدير مكتب علاقات العمل المختص .

ونظرا لحالة الكساد التي تمر بها المنشأة حيث أن (.....) يذكر أسباب الكساد ونبذ عن الظروف الداعية للتوقف الكلي أو الجزئي أو تقليل حجم المنشأة .
أو يقال ونظرا لوفاء صاحب العمل واضطرار الورثة لخلق المنشأة
بعض الوقت ريثما يتسنى تدير من يتولى ادارتها .

ولما كان ذلك يتطلب ضغط النفقات والاستغناء عن عدد عاملا .
أو يتطلب التوقف عن العمل لمدة يوما (توقف كلي) .
أو يتطلب توقفا جزئيا عن العمل وذلك الخ .
وحيث أنه وعملا بنص المادة ١٠٧ من قانون العمل وقرار السيد رئيس مجلس
الوزراء رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٢ .

نرجو الاذن بهذا التوقف أو بتقليل حجم المنشأة على
نحو ما ورد بهذا الطلب .

ونرفق طيه المستندات الدالة على ذلك وخاصة أصول وخصوم المنشأة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريرا في

مقدمه

صاحب العمل أو وكيله المفوض

أو رئيس الشركة أو المنشأة طالبة التوقف

ملاحظات :

١ - بعد ان يتلقى مكتب العمل الطلب والمستندات يتعين عليه أن يعد تقريرا
عن ظروف المنشأة وأسباب الطلب في خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ

تقديم الطلب ثم يعرض التقرير على رئيس لجنة التوقف (مدير مديرية القوى العاملة) الذى يتولى دعوة اللجنة لاجتماع يحدد خلال خمسة عشر يوما التالية (مادة ٣ من قرار رئيس مجلس الوزراء) .

٢ - تجتمع اللجنة بمقر مديرية القوى العاملة ويكون الاجتماع صحيحا بحضور خمسة أعضاء من بينهم ممثل الجهة الادارية المعنية وتصدر قراراتها بالأغلبية وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس (مادة ٤ من القرار) - أنظر تشكيل اللجنة بهامش الصفحة السابقة .

٣ - يتعين على اللجنة أن تصدر قرارها خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تحديد أول جلسة ويجوز لكل ذى مصلحة أن يتظلم من قرار اللجنة الى اللجنة المركزية التى تشكل بوزارة القوى العاملة من وكيل وزارة القوى العاملة رئيسا وعضوية وكيل الوزارة المعنية بنشاط المنشأة ووكيل وزارة التأمينات الاجتماعية ومساعد وزير الداخلية أو من ينييه ومدير عام الادارة العامة للشئون القانونية بوزارة القوى العاملة ومدير عام الادارة العامة لمعاملات العمل بوزارة القوى العاملة وصاحب العمل أو من ينييه وممثل النقابة العامة المعنية ويكون مدير ادارة التوفيق والتحكيم بالادارة العامة لمعاملات العمل مقررا لهذه اللجنة وتعتمد قراراتها من وزير القوى العاملة (مادة ٥ من القرار) .

٤ - تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ تقديم التظلم ويكون الاجتماع صحيحا اذا حضره خمسة أعضاء على الأقل من بينهم ممثل الوزارة المعنية ويتعين على اللجنة الانتهاء من نظر التظلم والبت فيه خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ أول جلسة . (مادة ٦ من القرار) .

٥- يجوز الطعن فى قرار هذه اللجنة المركزية أمام محكمة القضاء الادارى طبقا للقواعد العامة وذلك بطلب يقدم باسم السيد المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة وتختصم اللجنة بصفتها ووزير القوى العاملة بصفته ثم يجرى التكليف بالحضور بعد عرض الوقائع وأسانيد الطعن وذلك على غرار الصيغة رقم ٧٩ .

الصيغة رقم (٨٩)
صحيفة أشكال فى تنفيذ حكم
هيئة تحكيم (مادة ١٠٤ عمل)

انه فى يوم :

بناء على طلب شركة ويمثلها قانونا السيد رئيس
مجلس اداراتها ومقرها ومحلها المختار مكتب الأستاذ المحامى .
أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١- السيد / رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة بصفته ويعلم
بمقرها بشارع متخطبا مع (١) :
٢ - السيد / رئيس مجلس ادارة شركة بصفته ويعلم بمقرها
الرئيس بجهة متخطبا مع .
٣ - السيد/ محضر أول محكمة الجزئية بصفته ويعلم بمقر
عمله بمحكمة متخطبا مع :

وأعلنتهم بالآتى

أقام المعلن اليه الأول تحكيما فى النزاع رقم لسنة ضد

(١) يجوز كذلك ادخال النقابة العامة العمالية المختصة التى تتبعها اللجنة النقابية لعمال الشركة
المشكلة .

الطالبة لدى المعلن اليه الثانى يعقود عمل غير محدد المدة بالمهن والوظائف والأجور الواردة بمفردات النزاع ، وأن الشركة المعلن اليها الثانية قد صفيت واندمجت فى الشركة الطالبة وبالتالي تظل عقود عمل هؤلاء العمال سارية بكافة آثارها عملا بحكم المادة التاسعة من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن النزاع أحيل الى هيئة تحكيم التى أصدرت حكمها بجلسة قضى باستمرار عقود العمل القديمة وعدم الاعتداد بالعقود الجديدة التى أبرمتها الشركة الطالبة مع العمال المذكورين .

ولما كان تنفيذ هذا الحكم يشكل اضرارا بالطالبة كما أنه قد استجلت وقائع هامة مؤيدة بالمستندات وذلك بعد صدور حكم هيئة التحكيم .

وحيث أن المعلن اليه الأول أعلن هذا الحكم للشركة الطالبة تمهيدا لتنفيذه وهو ما يحق معه للطالبة أن تستشكل فيه أمام ذات هيئة التحكيم التى أصدرته لكى تنظر فى هذا الاشكال بوصفها قاضيا للأمر المستعجلة عملا بحكم المادة ١٠٤ من قانون العمل ، فإن الطالبة تستشكل فى الحكم للأسباب الآتية :

أولا : أن العمال الذين يمثلهم المعلن اليه الأول قد تسلموا بتاريخ (وهو تاريخ لاحق على صدور حكم التحكيم المستشكل فيه) كامل حقوقهم من هيئة التأمينات الاجتماعية بناء على انتهاء عقود عملهم لدى الشركة المعلن اليها الثانية التى آلت بأصولها وخصومها للطالبة ومن ثم تكون عقود العمل المبرمة بينهم وبين الشركة الطالبة عقودا جديدة بعد أن صفيت المراكز والأوضاع مع الشركة المعلن اليها الثانية قبل دمجها فى الشركة الطالبة .

ثانيا : أن الشركة الطالبة قد سلمت للعمال التابعين للمعلن اليه الأول المكافآت التى نصت عليها لائحة الشركة للندمجة (المعلن اليها الثانية) والتى تصرف للعمال الذين تنتهى خدمتهم لأى سبب كما أن العمال وقد قبلوا هذه المكافآت وقبضوها

فعلا بتاريخ بعد صدور حكم التحكيم فأن ذلك يعنى أنهم قد ارتضوا
التعيين مجددا بعود عمل جديدة مع الشركة الطالبة بما لا محل معه للقول باستمرار
سريان عقودهم القديمة.

ثالثا : أن تنفيذ الحكم المستشكل فيه يحمل الشركة الطالبة اعباء مالية لايقابلها
أى التزام الأمر الذى يخلق حالة للاتراء بلا سبب على حساب الشركة الطالبة نتيجة
حصول هؤلاء العمال على مكافآت نهاية الخدمة وفقا للامحة وتصفية مراكزهم
السابقة فى الشركة المتدمجة (المعلن اليها الثانية) فيكون من شأن تنفيذ الحكم
المستشكل فيه تحقق الضرر المالى المؤكد بالشركة المستكلية .

فلهذه الأسباب

وللأسباب الأخرى التى قد تبديها الطالبة فى جلسات المرافعة :

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة
وكلفتهم الحضور أمام هيئة تحكيم الكائن مقرها بمحكمة استئناف
..... بوصفها قاضياً للأمر المستعجلة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله
ابتداء من الساعة التاسعة صباح يوم الموافق لكى يسمع المعلن
اليهما الأول والثانى فى مواجهة الثالث الحكم فى المادة تنفيذ وقتية بقبول هذا
الاشكال شكلا وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه الصادر من هيئة
تحكيم فى النزاع رقم لسنة ريثما يفصل فى الطعن
بالنقض المرفوع بشأنه ، مع اعفاء المعلن اليهم والطالبة من المصروفات ومقابل الأتعاب
عملا بحكم المادة السادسة من قانون العمل والمادة ٥٦ من قانون التقابات العمالية رقم
٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ .

ولأجل العلم .

الباب السادس
الصيغ القانونية في الدعاوى
المتعلقة بالنقابات العمالية
طبقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥

- ٩٠ - دعوى من نقابى بطلب العودة للعمل م ٦٦ عمل
- ٩١ - دعوى جنحة مباشرة لمسح عامل من الانضمام للنقابة أو لارغامه على الانضمام
مادة ٧٤ من قانون ٧٦/٣٥
- ٩٢ - دعوى بطلب حل منظمة نقابية مادة ٧٠ من ق ٧٦/٣٥
- ٩٣ - دعوى ضد منظمة نقابية بعدم الاعتداد بقرار الفصل من العضوية م ٢٧ نقابات
- ٩٤ - دعوى بالطعن فى تشكيل مجلس ادارة منظمة نقابية م ٤٤ نقابات
- ٩٥ - طلب تدخل من عامل فى دعوى مرفوعة من نقابة عمالية م ٢/٩٢ عمل
- ٩٦ - تظلم ضد لجنة نقابية عن اختيار سئ لممثلى العمال فى اللجنة الاستشارية م ٧٧ عمل
- ٩٧ - انذار من نقابة عمالية لادارة مصنع يستخدم أكثر من مائة عاملة
(مادتان ١٥٥ ، ١٥٨ عمل)
- ٩٨ - دعوى حراسة مستعجلة على نقابة عمالية
- ٩٩ - دعوى مستعجلة من نقابة عمالية بوقف اجتماعات لجنة شئون العاملين فى مصلحة حكومية لعدم تمثيل العمال فيها .
- ١٠٠ - جنحة مباشرة ضد ادارة فندق استثمارى بالمواد ٦٠ ، ١٧٠ عمل
- ١٠١ - طلب على عريضه الى قاضى الأمور الوقتيه بوقف اعلان نتيجة الانتخابات لممثلى العمال فى مجلس ادارة شركة (القانون ٧٣ لسنة ١٩٧٣)
- ١٠٢ - طلب تشكيل لجنة نفايه زراعية طبقا لقانون النقابات العماليه والقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ .

الصيغة رقم (٩٠)

دعوى من نقابى بطلب العودة للعمل (م ٦٦ عمل)

انه فى يوم :

بناء على طلب السيد / بصفته عضوا فى مجلس ادارة اللجنة
النقابية للعاملين بمنشأة (أو عضوا فى مجلس ادارة النقابة العامة
لعمال) والمقيم بجهة والمتخذ له محلا مختارا مكتب الأستاذ
..... المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى :

السيد / رئيس مجلس ادارة شركة

أو السيد / (صاحب العمل الموجود بمنشأته المنظمة النقابية)

وأعلنته بالآتى

الطالب عضو مجلس ادارة اللجنة النقابية للعاملين بالمنشأة المعلن اليها .

وتاريخ أرسل المعلن اليه الى الطالب خطابا يفصله من العمل بسبب

نشطة النقابى ^(١) .

(١) غير ضرورى أن يذكر العامل فى الصحيفة النشاط النقابى الذى يدعى أنه فصل بسبب
ممارسته لأن النص يلقى عبء الاثبات على صاحب العمل (الشركة) فهو الطالب يثبت أن الفصل لم
يكن بسبب ممارسته النشاط النقابى (مادة ٥/٦٦ عمل) .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أما محكمة الابتدائية الدائرة (١) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بعلم الاعتداد بقرار فصل الطالب وبإعادته الى عمله بنفس الشروط والأوضاع السابقة على الفصل وما يترتب على ذلك من آثار مع الزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بدون كفالة طبقا للمادة السادسة من القانون مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

(١) تختص بهذه الدعوى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها محل العمل لأن الطلب غير مقدر القيمة .

الصيغة رقم (٩١)

دعوى جنحة مباشرة لمنع عامل من الانضمام
الى نقابة أو لارغامه على الانضمام الى نقابة عمالية
مادة ٧٤ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦
المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ بشأن
نقابات العمال والقانون رقم ١٢ لسنة ٩٥

أنه فى يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخطبا مع :

٢- السيد وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلن بسرائر النيابة
بمحكمة متخطبا مع :

وأعلنتهما بالآتى^(١)

الطالب عامل بالشركة التى يتولى المعلن اليه الأول ادارتها ومهنته
بأجر

(١) راجع كتابنا - الصيغ القانونية للجنح المباشرة طبعة ١٩٩٥ ص ٢٩٧ ومايلها .

أو- الطالب عامل لدى المعلن اليه الأول (صاحب العمل) والتحق بالعمل منذ

وحيث أنه بتاريخ شكلت لجنة نقابية بالمنشأة وفقا لأحكام قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ وانضم الطالب الى عضوية الجمعية العمومية لهذه اللجنة النقابية الا أن المعلن اليه الأول رغبة منه في محاربة التشكيل النقابي أو لفرض في نفسه قام بفصل الطالب من العمل - أو وقع عليه عقوبة انذار أو خصم لكي يرغبه على الانسحاب من المنظمة - أو لكي يكرهه على عدم الانضمام (في حالة ما اذا كان التشكيل في سبيل التكوين) .

أو أن يقال أن الطالب لا يرغب الانضمام الى تلك المنظمة النقابية التي أراد المعلن اليه الأول احتواؤها ولهذا فقد حاول اكراه الطالب على الانضمام لعضويتها وفي سبيل ذلك وقع عليه جزاء الوقف عن العمل لمدة خمسة أيام .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه الأول يشكل جريمة جنائية مؤتممة بالمادة ٧٤ من قانون النقابات العمالية سالف الاشارة وقد ترتب على وقوعها ضرر بالطالب يحق له أن يطالب بتعويض عنه قدره ٥٠١ ج بصفة مؤقتة وقد أدخل المعلن اليه الثاني بصفته لمباشرة الدعوى العمومية وتوجيه الاتهام والمطالبة بتوقيع العقوبة .

بنا عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف

من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه
الثانى توقيع العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣ والمادة ٧٤ من القانون رقم ٧٦/٣٥
المعدل بالقانون رقم ٨١/١ ورقم ١٢ لسنة ٩٢ بشأن نقابات العمال وكذا الزامه بأى
يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل الأتعاب
لأنه بتاريخ بدائرة قسم

- وقع عقوبة كذا على الطالب أو فصله من العمل لأرغامه على الانسحاب أو
عدم الانضمام للمنشأة النقاية مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بمواد العقاب
وشمول الحكم بالتنفيذ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٩٢)

دعوى بطلب حل منظمة نقابية (مادة ٧٠ نقابات) (١)

المعدل بالقانون ١٢ لسنة ١٩٩٥

أنه في يوم

بناء على طلب السيد / وزير القوى العاملة والتدريب بصفته ومحلله المختار هيئة قضايا الدولة بمجمع التحرير بالقاهرة :

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :

اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة ويمثلها قانونا رئيس مجلس ادارتها بصفته أو - النقابة العامة لعمال ويمثلها قانونا رئيس مجلس ادارتها بصفته ومقرها متخاطبا مع :

وأعلنتها بالأمسى

بتاريخ شكلت المنظمة النقابية المعلن اليها في ضوء أحكام القانون رقم ٧٦/٣٥ المعدل بالقانون رقم ٨١/١ بشأن نقابات العمال وأودعت أوراقها دون اعتراض الطالب .

(١) م ٧٠ نقابات : للوزير المختص أن يطلب الى المحكمة الابتدائية الكائن ببلدتها مقر المنظمة النقابية الحكم بحل مجلس ادارتها وذلك في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام هذا القانون وإغفاره بإزالتها خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما دون أن ينفذ مجلس الادارة ما طلب منه .
ملحوظة : اوردنا هذه الصيغة للتاريخ ليس الا اذ لا يتصور إقامة مثل هذه الدعاوى الا في الدول المتحضرة التي تحترم قوانينها والتي لا تقوم بتزوير الانتخابات .

الا انه فى الفترة من الى تبين من التفتيش المالى والحسابى على المعلن اليها بمعرفة الجهاز المركزى للمحاسبات وكذا العاملين التابعين للطلاب أن هناك بعض التجاوزات والمخالفات الصارخة لأحكام القانون والتي تتمثل فيما يلى (تذكر المخالفات المنسوبة للمنظمة النقابية) .

وحيث أنه يحق للطلاب عملا بالمادة ١/٧٠ من قانون النقابات المشار اليه أن يطلب الى المحكمة الابتدائية الكائن بدارتها مقر المنظمة النقابية الحكم بحل مجلس ادارتها .

وحيث أن الطالب قام بانتذار المعلن اليها على يد محضر بتاريخ وترك لها فرصة لازالة المخالفات فى مدة أقصاها خمسة عشر يوما لكن المخالفات لازالت قائمة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت اليه بصفته بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بحل اللجنة النقابية للعاملين بـ وتولى الاتحاد العام لنقابات العمال بصفة مؤقتة اختصاصات مجلس الادارة لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد .

مع ابقاء الفصل فى المصروفات وشمول الحكم بالتفاد المعجل بدون كفالة .
ولأجل العلم .

ملاحظات :

أولاً - نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٠ على حق النيابة العامة أن تطلب من المحكمة الجنائية المختصة حل مجلس إدارة المنظمة النقابية في حالة صدور أى قرار أو عمل من هذا المجلس مما يعد جريمة من الجرائم المحددة بالمادة .

والواقع : أن هذه النصوص نظرية بحيث لا يمكن أن تطبق في دولة متخلفة إذ لا يتصور أن يحدث عملاً أن تطلب النيابة حل منظمة نقابية عمالية ارتكبت جريمة أو يطلب وزير القوى العاملة حل نقابة عمالية وهو نفسه رئيس أعلى منظمة عمالية وهي الاتحاد العام لنقابات العمال كما أن القوانين الاستثنائية السارية تتيح حل أى نقابة بقرار إدارى أو قرار سلطوى لا من وزير القوى العاملة فحسب بل ومن وزير الداخلية فضلاً عن أن الاشراف الصورى من جانب القضاء على الانتخابات عموماً وعلى الانتخابات العمالة على وجه الخصوص يتيح للنظام الحاكم فى ظل قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية أن يزيّف لإرادة الناخبين ويأتى بمن يشاء ويستبعد من يشاء .

الصيغة رقم (٩٣)

دعوى ضد منظمة نقابية بعدم الاعتراد بقرار

الفصل من العضوية مادة ٢٧ من القانون ٧٦/٢٥

المعدل القانون ٩٥/١٢^(١)

أنه في يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلله المختار مكتب
الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه أعلاه
الى كل من :

١ - السيد / رئيس النقابة العامة بصفته ويعلن بمقرها بشارع
..... متخاطبا مع :

(١) مادة ٢٧ : لا يجوز فصل العضو من النقابة العامة الا بقرار يصدر من ثلثي أعضاء مجلس
ادارتها وذلك في حالة مخالفته الجسيمة لأحكام هذا القانون أو لوائح الأنظمة الأساسية أو المالية
للمنظمات النقابية أو ميثاق الشرف الاخلاقي فإذا كان العضو المنسوب اليه المخالفة التي تستوجب فصله
عضوا بمجلس ادارة نقابة عامة أو لجنة نقابية وجب عرض أمره على الجمعية العمومية التي ينتمى اليها
في أول اجماع لها للنظر في سحب الثقة منه .
فإذا تمرر عقد الجمعية العمومية للجنة النقابية فإن لمجلس ادارة النقابة العامة عرض أمره على
جميعتها العمومية لتصدر قرورها بشأنه .

مادة ٢٨ : يجب اخطار العضو بالقرار الصادر بفصله من النقابة العامة وأسبابه بكتاب موصى عليه
بعلم الوصول خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره . ويجوز للعضو المفضول الطعن في القرار المذكور أمام
المحكمة الجزئية الكائن بديارتها محل عمله خلال الثلاثين يوما التالية لاختطاره بالقرار .

٢ - السيد / رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بصفته ويعلم بمقره
بشارع الجلاء رقم ٧٠ قسم الازيكية بالقاهرة متخطبا مع :

٣ - السيد / وزير القوى العاملة والتدريب المهني بصفته ويعلم بهيئة قضايا
الدولة بمجمع التحرير قسم قصر النيل متخطبا مع :

وأعلنتهم بالآتى

الطالب عضو فى النقابة العامة التى يرأسها المعلن اليه الأول ويسدد الاشتراكات
بانتظام طبقا لأحكام قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ الممدل بالقانون
رقم ١ لسنة ١٩٨١ والقانون ٩٥/١٢ وتاريخ تسلم الطالب خطابا موصى
عليه جاء فيه أن مجلس ادارة المنظمة النقابية التى يرأسها المعلن اليه الأول قدوافق على
فصل الطالب من عضوية المنظمة بحجة أنه خالف ميثاق الشرف الأخلاقى .

وحيث أن هذا القرار لا يستند الى الواقع أو القانون فقد تظلم منه الطالب الى
المعلن اليه الثانى ثم تظلم الى المعلن اليه الثالث بصفته الجهة الرقابية على التشكيلات
النقابية .

ولكن هذه التظلمات لم تجد قبلا .

وحيث أنه يحق للطالب أن يطعن على هذا القرار توصلنا لانهائه قضاء .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه
الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة الجزئية (الواقع فى دائرتها مقر

أقامة المدعى طبقا للمادة ٢٨) الكائن مقرها بجهة يجلسها العلنية التي
ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق
..... لكى يسمع المعلن اليه الأول فى مواجهة الآخرين الحكم بقبول هذا
الطعن شكلا وفى الموضوع بالقاء القرار الصادر بفصله من عضوية المنظمة النقابية
حسبما توضح بصدر الصحيفة وما يترتب على ذلك من آثار مع اعفاء الطالب من
المصروفات عملا بالمادة ٦ من قانون العمل ٨١/١٣٧ والمادة ٥٥ من قانون النقابات
العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانونين (١) لسنة ٨١ و ١٢ لسنة
١٩٩٥ .

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٩٤)

دعوى بالطعن فى تشكيل مجلس ادارة

منظمة نقابية مادة ٤٤ من القانون ٧٦/٣٥

المعدل بالقانون ١٢ لسنة ٩٥^(١)

انه فى يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب

.....

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى :

١ - السيد / وزير القوى العاملة والتدريب المهني بصفته ويعلم بهيئة قضايا

الدولة متخاطبا مع :

٢ - السيد / رئيس المجلس التنفيذى للاتحاد العام لنقابات العمل بصفته ويعلم

(١) مادة ٤٤ : تعلن نتيجة انتخاب مجالس ادارة المنظمات النقابية بانتهاء عملية فرز الأصوات وذلك بتعليقها فى مكان ظاهر أو أكثر فى مقر المنظمة النقابية وفى مقر لجان الانتخاب والاتحاد العام لنقابات العمال وذلك بناء على الثابت من محاضر اللجان المشرفة على الانتخابات .
ويجوز لكل ذى مصلحة من أعضاء المنظمة النقابية الطعن أمام المحكمة الجزئية المختصة فى نتيجة الانتخاب أو فى اجراءاته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان النتيجة طبقا للفقرة السابقة .

بمقره بالقاهرة متخاطبا مع :

وأعلنتهما بالأسى

بتاريخ تقدم الطالب بطلب ترشيح لمجلس ادارة اللجنة النقابية
..... أو النقابة العامة

وأثناء عملية الانتخاب حدث بعض التلاعب والتزوير فى ملء بطاقات الانتخاب
ولبت أن اللجنة رقم قامت بالفرز بطريقة غير صحيحة عمدت فيها الى
اجحاح بعض المرشحين وأجازت بعض الأصوات الباطلة .

وقد أثبت الطالب كل هذه التجاوزات فى حينه كما أبرق للمعلن اليهما بذلك
ومع هذا فقد أعلنت النتيجة بتاريخ رغم الأخطاء الجسيمة التى شابت
عملية الانتخاب واجراءاته .

وحيث أن الطالب صاحب مصلحة لأنه كان مرشحا كما أنه عضو بالجمعية
العمومية للمنظمة النقابية .

ولما كان المعلن اليه الأول هو الرئيس الأعلى للجان الانتخاب كما أن المعلن
اليه الثانى هو رئيس التشكيل الرئاسى الأم للمنظمات النقابية بالجمهورية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه
الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الجزئية الكائنة بجهة
بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح
يوم الموافق لكى يسمعا الحكم بقبول هذا الطعن شكلا وفى

الموضوع يطلان الانتخابات التي أجريت لاختيار مجلس إدارة المنظمة النقابية الموضحة
بصلىر الصللفة وعلم الاعلداد بالللللة اللل أعلنل بئارلل وما بئرلب على
ذلك من أئار مع اعفاء الطاللب من المصلروفاء عملال بالماللئلل ٦ عمل و ٥٥ نقابال
مع لفظ كاللة لقوق الطاللب الألرى.

ولأجل العلم .

مللرولة :

لمكن اضاقة طلب مسلعل هو :

الحكم بصفة مسلعلة بالقاف املامعال مجلس اءارة المنظمة النقابلة المسللبة
للى لفلصل فى الموضوع وذلك باعئبار أن الاملامعال عمل مالى لشلل علة
ماللة لللل القلاء المسلعل بازاللها .

راعل كئابنا - الصلل القانونلة للءعاوى المسلعلة الطلعة السالمة سنة ١٩٩٦
(ءار المطبوعات الامللة) صلفة رقم ٩١ .

الصيغة رقم (٩٥)

طلب تدخل من عامل فى دعوى مرفوعة

من نقابة عمالية (مادة ٢/٩٢ عمل)

أنه فى يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى حيث
اقامة :

السيد / رئيس مجلس ادارة منشأة (أو شركة أو
صاحب العمل) بصفته ويعلن بمقرها بجهة متخاطبا مع :

وأعلنته بالآتى

اقامت اللجنة النقاية لعمال منشأة أو أقامت النقابة العامة لعمال
..... الدعوى رقم لسنة ضد المعلن اليه على أساس أنه
قد أخل بتنفيذ بنود عقد العمل الجماعى المؤرخ والمقيد تحت رقم
..... بالادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة .

وحيث أن الطالب من بين من أصابهم الضرر نتيجة هذا الاخلال ومن

مصلحته والحالة هذه أن يتدخل فى الدعوى المشار اليها متضمنا الى النقابة فى طلباتها .
وحيث أن التدخل كما يجوز بطلب شفهي بالجلسة يجوز أيضا أن يكون
بصحيفة طبقا للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة (نفس المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى المتداولة) الكاتبة بجهة
..... بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف
من صباح يوم (نفس يوم الجلسة المتداولة) لسماعه الحكم بقبول تدخل الطالب
متضمنا الى النقابة العمالية المدعية فى طلباتها فى الدعوى المشار اليها .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٩٦)

تظلم ضد لجنة نقابية عن اختيار سئ
لممثل العمال فى اللجنة الاستشارية
(م ٧٧ عمل)

السيد / مدير عام مديرية القوى العاملة بجهة

تحية طيبة وبعد :

مقدمة لسيادتكم المقيم

ضد

اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة

الموضوع

الطالب عامل بمنشأة الموجود بها اللجنة النقابية المشكو ضدها كما
أن الطالب عضو فى الجمعية العمومية لهذه اللجنة ويسدد الاشتراكات حتى الآن .

وحيث أن اللجنة المشكو فيها قد اختارت ثلاثة من بين العمال لتمثيلنا فى
اللجنة الاستشارية المشتركة المشار اليها بالمادة ١/٧٧ من القانون ١٩٨١/١٣٧ الا أن
هذا الاختيار انطوى على مجاملة صارخة لبعض ذوى الحظوة كما أنه لم يراع مصلحة
العمل حيث أوجبت المادة سالفه الذكر أن يراعى فى تمثيل العمال فى اللجنة
الاستشارية أن يمثلوا بقدر الامكان جميع أقسام العمل وهو ما لم يحدث .

بناء عليه

نرجو اتخاذ اللازم نحو تدارك الأمر

الطالب

مع حفظ كافة حقوقى الأخرى

تحريراً فى

الصيغة رقم (٩٧).

انذار من نقابة لادارة مصنع يستخدم أكثر من مائة عاملة (مادتان ١٥٥ و ١٥٨ عمل)

أنه فى يوم :

كطلب اللجنة النقابية للعاملين بمصنع للفزل والنسيج ويمثلها
قانونا رئيس مجلس ادارتها السيد / بصفته ومقرها
ومحلها المختار مكتب الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى :

السيد / بصفته مدير مصنع للفزل والنسيج ويعلم
بمقره بجهة متخطيا مع :

وأعلته بالآتى

يستخدم المعلن اليه فى مصنعه أكثر من مائة عاملة فى المهن والأعمال
المختلفة ، وجميع هؤلاء العاملات عضوات فى الجمعية العمومية للجنة النقابية الطالبة
ويقمن بسداد الاشتراك النقابى ويتمتعن بالمزايا التى قررها قانون العمل وقانون النقابات
العمالية .

وحيث أنه قد تنهى الى علم الطالبة أن المعلن اليه يرفض اعطاء العاملات
المتزوجات الاتى لديهن أطفالا فى سن الرضاة فترى الراحة المقررتين بالمادة ١٥٥ من

قانون العمل^(١) ، كما أن المعلن اليه لم يتم بإنشاء دار حضانة امتثالاً لحكم المادة ١٥٨^(٢) .

وحيث أن استمرار هذا الوضع يشكل مخالفة لأحكام القانون فضلاً عن اهدار حقوق العاملات بالمصنع .

ولما كانت اللجنة النقابية الطالبة ذات صفة ومصلحة في النضال عن حقوق العاملين المتحرطين في التشكيل النقابي .

ورغبة من النقابة الطالبة في الإبقاء على روابط الود وحسن العلاقة بين العمال وإدارة المصنع وهو ما حدا بها الى عدم اتخاذ أى اجراء قانوني ضدالمعلن اليه فى محاولة لتسوية هذه الأوضاع الخاطئة وتنفيذ أحكام القانون واعطاء العاملات حقوقهن .

(١) مادة ١٥٥ : فى خلال الثمانية عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع يكون للعاملة التى ترضع طفلها - فضلاً عن مدة الراحة المقررة - الحق فى فترتين أخريين لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق فى ضم هاتين الفترتين .

وتحسب هاتان الفترتان الإضافيتان من ساعات العمل ولا يترتب عليها أى تخفيض فى الأجر .

(٢) مادة ١٥٨ : على صاحب العمل الذى يستخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد أن ينشئ أو يهده الى دار للحضنة بآيواء الأطفال بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب . كما تلتزم المنشآت التى تستخدم أقل من مائة عاملة فى منطقة واحدة أن تشترك فى تنفيذ الالتزام المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

هذا وقد صدر قرار الوزير رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٧ تنفيذا لهذا النص - راجع نصوص القرار وشرحه فى مؤلفتنا - الوجيز فى شرح قانون العمل الجديد ص ٥٧١ وما بعدها .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذا الانذار ونبهت عليه بسرعة ازالة أسباب المخالفات والعمل على تطبيق القانون بإنشاء دار حضنة أو الاشتراك في إحدى الدور القائمة فعلا وكذلك اعطاء العاملات اللاتي ينطبق عليهن نص المادة ١٥٥ من قانون العمل حقوقهن في الراحة وفقا لما جاء تفصيلا بصدر هذا الانذار حتى لا تضطر الطالبة آسفة لاتخاذ الاجراءات القانونية في حالة عدم الامتثال لأحكام القانون في الأجل المعلوم .
ولأجل العلم ^(١) .

(١) طبيعي أن صاحب المصنع اذا لم يستجب للانذار فأن الانذار نفسه يصلح لأن ترفع به قضية أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مقر المصنع نظرا لأن الطلبات فيها غير محددة القيمة وتعفى النقابة من كافة الرسوم والدمغات عملا بأحكام المولد ٦ عمل و ٥٦ نقابات .

الصيغة رقم (٩٨)

دعوى حراسة مستعجلة على نقابة عمالية

أنه في يوم :

بناء على طلب النقابة العامة للعاملين^(١) ومقرها
ويمثلها قانونا السيد / رئيس مجلس ادارتها ومحلها المختار مكتب الأستاذ
أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى حيث
أقامة :

- ١- السيد / رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة بصفته ويعلم
بمقر الشركة (أو بمقر اللجنة) بجهة متخاطبا مع :
- ٢ - السيد / رئيس مجلس ادارة منشأة (أو شركة) بصفته ويعلم بمقرها
بجهة متخاطبا مع :

وأعلنتهما بالآتي

المعلن اليه الأول يتبع الطالبة في ممارسة نشاطه النقابي وهو مسئول قبلها عن
مصالح العمال الذين تمثلهم اللجنة النقابية التي يتولى المعلن اليه الأول رئاستها وذلك
امتنالا لأحكام قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١

(١) يمكن للاتحاد العام لتقنيات العمال اقامة هذه الدعوى -

لسنة ١٩٨١ والقانون ٩٥/١٢ وحيث أن المعلن اليه الأول بصفته رئيسا للجنة النقابية قد خرج على أحكام القانون المشار اليه وأخل بواجباته النقابية اخلاصا جسيما لأنه لم يقيم بتنفيذ ما تقضى به المادة ١/٥٢ والمادة ٦٢ من قانون النقابات العمالية المشار اليه والثان توجيان عليه أن يقوم بتوريد حصة النقابة العامة الطالبة من الاشتراكات النقابية المستقطعة من العمال أعضاء النقابة رغم أن الطالبة أرسلت اليه استعجالا متكررة خلال الفترة من الى ولم يمثل لهذه الطلبات الأمر الذى أصبحت الأغراض التى أنشئت من أجلها النقابة وهى القيام على رعاية مصالح العمال مستهدقة للخطر فضلا عن أن مسلك المعلن اليه الأول ينم عن سوء الإدارة .

وحيث أن المعلن اليه الثانى ملزم طبقا للمادة ٦٢ من قانون النقابات سالف الذكر بارسال اشتراكات عمال شركته المتتمين للنقابة العامة الطالبة اليها بعد استقطاعها فى كلشهر حتى تتمكن الطالبة من ممارسة نشاطها .

وحيث أن الطالبة قد أُنذرت كلا من المعلن اليه الأول والثانى بانذار على يد محضر بتاريخ بمراعاة أحكام القانون وارسال الاشتراكات فى المواعيد المقررة ولكنهما لم ينفذا ما جاء بهذا الانذار مما يحق معه للطالبة بصفتها وازاء هذا الخطر والاستعجال أن تطالب باجراء وقتى بفرض الحراسة على اللجنة النقابية التى يرأسها المعلن اليه الأول ريثما تتخذ الطالبة الاجراءات القانونية لتحصيل الاشتراكات والبت فى المخالفات المنسوبة للمعلن اليه الأول مع حفظ حق الطالبة فى احوالة المعلن اليه الأول للمحاكمة التأديبية فى ضوء أحكام قانون النقابات العمالية سالف الذكر .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ (١)

وذلك لى يسمع المعلن اليه الأول فى مواجهة الثانى الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على اللجنة النقابية للعاملين بشركة وتعيين الطالبة حارما عليها بلا أجر لادارة شئونها وتحصيل الاشتراكات وممارسة النشاط النقابى وفقا للاتحة النظام الأساسى للنقابة وأعداد كشف سنوى بالحساب مؤيدا بالمستندات وايداع صورته لدى الاتحاد العام لنقابات العمال طبقا للقانون حتى تتخذ الاجراءات القانونية لتشكيل مجلس ادارة جديد للجنة النقابية المعلن اليها مع اعفاء كل من الطالبة والمعلن اليهما من المصروفات طبقا للمادة ٥٦ من قانون النقابات العمالية ١٩٧٦/٣٥ وازضافة مقابل الأتعاب على عائق الحراسة بحكم مطهر من الكفالة .

(١) التكليف بالحضور أمام محكمة الأمور المستعجلة .

الصيغة رقم (٩٩)

دعوى مستعجلة من نقابة عمالية بوقف اجتماعات لجنة شئون العاملين في مصلحة حكومية لعدم تمثيل العمال فيها

أُتته في يوم :

بناءً على طلب السيد / بصفته رئيس اللجنة النقابية للعاملين
بمنشأة

ومقرها والمتخذ له محلاً مختاراً مكتب الأستاذ / المحامي .
أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
كل من :

١ - السيد وزير بصفته ويعلن بهيته قضايا الدولة متخاطباً مع :

٢ - السيد / مدير مصلحة بصفته ويعلن بهيته قضايا الدولة متخاطباً

مع :

وأعلنتهما بالآتي

بشأن شكلت اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة
بالانتخاب الحر المباشر طبقاً لأحكام المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٩ ، ٦٣ من قانون النقابات
العمالية رقم ٣٥ لسنة ٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وطبقاً لأحكام قرار
وزير القوى العاملة رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وتأسيساً على حكم المادة الرابعة من قانون

التقابات العمالية المشار اليه فقد اكتسبت اللجنة الشخصية القانونية من تاريخ ايداع أوراقها بمديرية القوى العاملة بجهة وبمقتضى محضر الايداع المؤرخ بدأت فى مزاولة نشاطها وممارسة مسؤولياتها فى ضوء أحكام القانون .

ولما كان من أهم مسؤوليات اللجنة النقابية حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل (مادة ١/٨ من القانون) وكان أعضاء الجمعية العمومية المنتميين اليها كلهم من العاملين بالجهاز الادارى بالدولة المتمثل فى وزارة (أو مصلحة) التى يرأسها المعلن اليه الأول وهم بالتالى يخضعون لنظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى تنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة منه على أن تشكل فى كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة أو أكثر لشئون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية أن وجدت يختاره مجلس ادارة اللجنة النقابية .

ومن حيث أن المعلن اليه الثانى قد أصدر القرار رقم بتاريخ بتشكيل لجنة شئون العاملين بالوزارة التى يرأسها المعلن اليه الأول وقد أغفل هذا القرار تمثيل اللجنة النقابية الطالبة امتثالا لحكم المادة الرابعة فى فقرتها الأولى سالفة الذكر رغم أنها منذ ممارسة نشاطها كانت قد أرسلت مكاتبات رسمية للمعلن اليه الثانى تخطره فيها باسم ممثلها الذى اختاره مجلس ادارتها ليكون عضوا فى لجنة شئون العاملين ومن حيث أن اختصاصات لجنة شئون العاملين بالوزارة (أو المصلحة) التى يرأسها المعلن اليه الأول اختصاصات بالغة الخطورة وتمس مراكز وأوضاع وحقوق كافة العاملين الأعضاء المنتميين اليها ومن أهم هذه الاختصاصات النظر فى تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية للعاملين شاغلى وظائف الدرجة الثانية فما دونها واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم

ولما كانت الادارات المختصة بالوزارة التى يرأسها المعلن اليه الأول تقوم حاليا باعداد مشاريع توصيف وتقييم الوظائف وتسكين العاملين كما تقوم باعداد حركة الترقيات والتقلات واقتراح الملاوات بما يتوافر معه ركن الخطر الداهم بالنسبة لجماهير العمال الذين تمثلهم وترعى مصالحهم اللجنة النقابية الطالية اذا مابت فى هذه المشاريع فى غيبة من وجود ممثل لها ضمن تشكيل لجنة شئون العاملين وذلك حسبما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ١٩٧٨/٤٧ مسaire لما جاء بالقانون رقم ١٩٧٦/٣٥ بشأن نقابات العمال .

ومن حيث أنه ازاء هذا الخطر الذى يتعذر تدارك أثره اذا ما أصدرت لجنة شئون العاملين قرارات تعلق بحقوق العاملين بخصوص الترقيات والتسكين الأمر الذى يتوافر معه الى جانب ذلك ركن الاستجبال وعدم المساس بالموضوع حسبما يتبين من ظاهر الأوراق مما يتعقد معه اختصاص القضاء المدنى المستجبل خاصة وأن إجراءات التقاضى العادية لا تفلح فى درء هذا الخطر كما وأن تمثيل اللجنة النقابية فى لجان شئون العاملين قد ورد بمقتضى نص أمر من النظام العام مما يحق معه للطالية والحالة هذه أن تطلب فى مادة مستعجلة وبصفة وقتية بايقاف اجتماعات لجنة شئون العاملين بالوزارة التى يرأسها المعلن اليه الأول ريشما تمثل فيها اللجنة النقابية طبقا للقانون ولا يقدر فى ذلك التحدى بأنه طبقا للمادة ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٧٢/٤٦ لايجوز لجهة القضاء العادى أن تؤول الأمر الادارى أو توقف تنفيذه ذلك لأن القاضى المستجبل فى وقائع الدعوى الراهنة لا يتعرض للقرار الادارى تفسيراً أو تأويلاً أو الغاء أو أمراً بوقف تنفيذه وانما تكون مهمته فى خصوصية هذه الدعوى ازالة عقبة مادية عندما يقضى بايقاف اجتماعات لجنة شئون العاملين لأن الاجتماع عمل مادى محض وان كان يترتب عليه اجراء تصرف قانونى يتمثل فى القرارات الادارية التى تصدرها لجنة

شئون العاملين ومن هنا فيكون الاجراء الوقتى المطلوب ايقاف اجتماعاتها وتغادى آثار مثل هذه القرارات فيكون الاجراء المطلوب من صميم اختصاصى القاضى المستعجل لازالة العقبة المادية وذلك بايقاف اجتماعات اللجنة وهى أعمال مادية محضة كما ان ايقاف هذه الاجتماعات مرهون بوقت قد يكون بالغ القصر حيث يستطيع المعلن اليه الثانى ان يصدر قراره بتمثيل اللجنة^(١) النقابية الطلابية فى لجنة شئون العاملين وبالتالى يصبح تشكيلها صحيحا وفقا لأحكام القانون وتستطيع عندئذ ممارسة صلاحياتها دون حاجة الى أى اجراء آخر .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ .

وذلك لكى يسمما الحكم بصفة مستعجلة بوقف اجتماعات لجنة شئون العاملين فى مصلحةالتى يرأسها المعلن اليه الثانى والتي يمثلها قانونا المعلن اليه وذلك حتى تمثل اللجنة النقابية الطلابية فيها طبقا للقانون والزام المدعى عليهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مطهر من الكفالة .
ولأجل العلم .

(١) بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٠ صدر حكم فى هذه الدعوى التى أقيمت بالفعل وهو الحكم رقم ٢٣٠٠ لسنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة الصادر برئاسة الأستاذ مصطفى مجدى هرجة . وقد استشكلت المصلحة الحكومية فى تنفيذه وأثناء نظر الاشكال تولى رئاسة المصلحة رئيس جديد أصدر قراره بتمثيل اللجنة النقابية فى لجنة شئون العاملين وانتهى الاشكال وديا .

الصيغة رقم (١٠٠)

صحيفة جنحة مباشرة ضد ادارة فندق استثماري بالمواد ٦٠ و ١٧٠ و ١٧٥ عمل والمادة ٣٧٥ عقوبات

انه في يوم :

بناء على طلب الآتية المقيمة ومحلها المختار مكتب
الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
كل من :

١ - السيد / بصفته المدير المصري لفندق " " الكائن بجهة
..... متخطابا مع :

٢ - السيد / بصفته المدير الأجنبي للفندق ويعلم بذات العنوان متخطابا مع :

٣ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسرأى النيابة بمحكمة
..... متخطابا مع :

وأعلنتهم بالآتى

الطالبة موظفة بمهنة بالفندق الذى يديره المعلن اليهما ١ و ٢ ،
وتتقاضى مرتبا شهريا قدره

ومنذ أول مايو ١٩٨٦ لاحظت الطالبة ان ادارة الفندق أسندت اليها العمل فى
التوزيعات المسائية فقط واستشار بعض زميلاتها بالعمل النهارى فقدمت شكوى

(١) المؤس فى إطار قانون استثمار المال العربى والأجنى والمناطق الحرة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

للمعلن اليه الأول تنظم فيها من هذه التفرقة في المعاملة فكان رده على ذلك اساءة معاملتها واضطهادها وقد تجلّى ذلك فى توقيع جزاء بالخصم ثلاثة أيام من مرتب الطالبة بناء على اتهامات وتحقيقات ملفقة مما اضطر الطالبة الى الشكوى لمكتب عمل لكى يتخذ اجراءات رفع هذا الجزاء الباطل وقد قام المكتب بتحقيق الشكوى وانتهى الى بطلان الجزاء الموقع على الطالبة طبقا لما جاء بكتاب المكتب رقم بتاريخ المرسل صورته للمعلن اليهما ١ و ٢ ومع ذلك ضرب المعلن اليهما عرض الحائط بكتاب مكتب العمل واستمرا فى مخالفة القانون والزيد من اضطهاد الطالبة وقام الأول باستعمال أسلوب التهديد والعنف بقصد منع الطالبة من مباشرة عملها حيث سخر أعوانه للملاحقتها ومراقبتها طوال ساعات العمل وهو تصرف مؤثم جنائيا .

ولما كان المراد بصاحب العمل فى خطاب الشارع فى قانون العمل هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع فى المنشأة فى الاشراف الادارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون (نقض جنائى رقم ١٩٢٨ جلسة ٦٦/٢/٢١ من ١٧ ص ١٦٦ مجموعة المكتب الفنى) .

وقد ثبت أن المعلن اليهما ١ و ٢ قد ارتكبا الجرائم المشار اليها والتي أضرت بالطالبة أبلغ الضرر بما يحق لها معه أن تدعى مدنيا بتعويض هذه الأضرار عملا بنص المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .

وقد اختصمت الطالبة المعلن اليه الأخير لمباشرة الدعوى الجنائية وتوجيه الاتهام والمطالبة بتوقيع العقوبة المقررة قانونا .

وحيث أنه لا يوجد ما يمنع قانونا من تحريك الدعوى العمومية فى جرائم قانون العمل بطريق الادعاء المباشر من جانب المضرور حيث أن جميع هذه الجرائم من نوع الجنع كما أن نصوص القانون ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ لم تحظر فى المواد من ١٦٠ - ١٦٤ الخاصة بتفتيش العمل والضبطية القضائية امكان

تحريك الدعوى الجنائية ضد صاحب العمل الحر يتابع هذا الطريق وقد استقر القضاء على أنه كما يجوز أن يحرك مكتب العمل الدعوى الجنائية يجوز أن يحركها العامل المضور لأن مالم تحظره النصوص فهو مباح .

واذ كانت المادة السادسة من قانون العمل تنص على الاعفاء من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضى الدعاوى التي يرفعها العاملون عن المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون كما يعفى العمال من ضريبة الدمغة سواء كانت الدعاوى مدنية أو جنائية .

ولما كانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى باختصاص محكمة الجنح التي وقعت في دائرتها الجريمة أو التي يقيم بدائلتها المتهم أو يقبض عليه فيها . وحيث أن المادة التاسعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة تنص على اعتبار الشركات المتفقة بأحكامه (ومنها الفندق الذي يديره المعلن اليهما ١ و ٢) من شركات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام ، بما يستفاد منه رغبة المشرع في سريان أحكام قانون العمل على شركات الاستثمار فيما لم يرد به نص في قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول والثاني الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمعا الحكم بطلبات المعلن اليه الأخير عقابهما بالمواد ٦٠ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل رقم

٨١/١٣٧ وقرار وزير القوى العاملة رقم ٢٤ لسنة ٨٢ والمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات وكذا التزامهما متضامتين بأن يؤديا للطالبة تعويضاً مؤقتاً قدره ٥٠١ ج والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ لأنهما بتاريخ
بلائرة قسم شرطة

أولاً : وقما جزاء بالخصم ثلاثة أيام من مرتب الطالبة بالمخالفة لأحكام المواد ٦٠ و ٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل ٨١/١٣٧ وقرار وزير القوى العاملة رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ حالة كون هذا الجزاء باطل على نحو ما انتهى إليه مكتب العمل .

ثانياً : الأول استعمل العنف والتهديد والارهاب في الاعتداء على حق الطالبة في العمل وكان ذلك بوسائل غير مشروعة على نحو ما جاء بصدر الصحيفة مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (١٠١)

طلب على عريضة الى قاضى الامور الوقتية بوقف اعلان نتيجة الانتخابات لممثلى العمال فى مجلس إدارة شركة مادة ٣ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣

السيد / قاضى الأمور الوقتية بمحكمة الابتدائية

تحية طيبة وبعد

مقدمه المقيم ومهته

ضد

١ - السيد / رئيس مجلس إدارة شركة بصفته ومقره

شارع

٢ - السيد / وزير القوى العاملة بصفته ومقره

الموضوع

١ - بتاريخ اجريت الانتخابات بالشركة (المعروض ضده الاول)

لاختيار ممثلى العمال لمجلس ادارتهم تطبيقا لاحكام الفائزين لعضوية مجلس الادارة من
بين الحاصلين على أعلى الأصوات على العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع
العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة .

٢ - فوجئ الطالب بأن الشركة عملت الى اختيار الاربعة الفائزين لعضوية

مجلس الادارة من بين الحاصلين على أعلى الأصوات على التوالى وشرعت فى

ضبط نتيجة الانتخاب على هذا النحو دون الاخذ في الاعتبار ما نص عليه القانون من ضرورة أن يكون نصف المتخين على الأقل من العمال .

٣ - الطالب تقدم بالترشيح (مستد رقم ١) فهو صاحب مصلحة في عدم اعلان النتيجة وفقا لهذا التخرج الخاطي لتفسير القانون الذي ذهبت اليه المعروض ضدهما والذي من شأنه الاخلال بأحكام القانون نصا وروحا - آية ذلك ما جاء بالمادة الثالثة من القانون المشار اليه التي نصت على أن يقوم الناخبون بانتخاب نصف عدد أعضاء مجلس الادارة من بين العاملين على أن يقوم الناخبون بانتخاب نصف عدد أعضاء مجلس الادارة من بين العاملين على أن تكون ١٥٠ منهم على الأقل من العمال ، وذلك في الجهات التي تمارس نشاطا انتاجيا في الصناعة (فقرة أولى) وحدد في الفقرة الثالثة من المادة المقصود بالعامل وهو من يؤدي عملا بالانتاج الصناعي أو الزراعي وتغلب عليه الصفة اليدوية - (مستد رقم ٢) .

٤- حجة المعروض ضدهما في الاخذ بأعلى الاصوات تنازليا حتى ولو كان الاربعة أصحاب أعلا الاصوات من الموظفين ، أن الشركة لا تعمل في الانتاج الصناعي أو الزراعي وأن العاملين بها لا يمارسون نشاطا انتاجيا في الزراعة أو الصناعة وهو ما أشارت اليه الفقرتان الأولى والثانية من المادة الثالثة سالفه الإشارة .وهذا التفسير ظاهر الفساد بدليل أن الشركة (المعروض ضدها الأولى) تمارس نشاطا صناعيا وذلك بمقتضى المادة الثالثة من نظامها الأساسي الصادر بقرار المؤسسة المصرية العامة للبترول نفاداً للقانون رقم ٥٧ لسنة ٦٣ والمنشور بملحق الوقائع المصرية بالعدد رقم ٤٠ الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٧ (مستد رقم ٣)

لقد جاء في المادة الثالثة من النظام أن غرض هذه الشركة هو مباشرة جميع الاعمال التي تتعلق بالبترول ومنتجاته ومشتقاته وصناعاته الخ وما يهمل

حجة المبرور ضدهما ويؤيد طلب الطالبان المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٧٢ لسنة ٧٣ حرصت على أن تبرز قصد المشرع وما رمى اليه من تمثيل العاملين بمجالس الادارة أن يكون نصفهم على الأقل من العمال فجاء بالمذكورة الايضاحية ما يلي :

(ان المادة الثالثة من المبرور قد استحدثت حكما لم يسبق النص عليه بالقرار الجمهوري المشار اليه وهو القيد الخاص بوجوب أن يكون نصف الاعضاء المنتخبين على الأقل من بين العمال كما أوجبت هذه المادة مراعاة هذه النسبة في الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة من ذلك القرار الجمهوري . . ومن هذا المبرور أيضا وهي الاحوال الخاصة بشغل الأماكن الخالية وعلت المذكورة الايضاحية هنا التفسير بقولها - وعلى ذلك ضمانا لتمثيل العمال في مجالس الادارة - نسبة النصف على الأقل اعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من الدستور التي أوجبت أن يكون تمثيل العمال بمجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود ٥٠٪ من عدد أعضاء هذه المجالس وقالت المذكورة تأكيدا على هذا المعنى والواقع أنه بغير فرض هذا القيد يصبح من المحتمل أن يكون جميع الاعضاء المنتخبين لمجالس الادارة من بين العاملين الذي لا ينطبق عليه وصف العامل (أنظر المذكورة الايضاحية بالمنشور رقم ٢) .

٦ - تم تجميع اعداد الاصوات من كافة فروع الشركة (مستند رقم ٤) وهي بسيل اعلان النتائج على هذا الوجه الخاطي والمنافي للدستور والقانون .

ولما كان اعلان النتيجة على هذا النحو يشكل ضررا بالغا بحقوق الطالب لانه سوف يستبعد قطعا من الفوز لعضوية مجلس الادارة فيما لو جرى الاختيار وفقا للتفسير الذي ذهب اليه المبرور ضدهما . أما لو جرى الاختيار وفقا لصحيح القانون على نحو ما أشرنا في البنود السابقة والمستندات المرفقة فانه سيفوز بعضوية المجلس وازاء هذا الخطر الذي لا تغلح في درته إجراءات التقاضي العادية مما يتعقد به الاختصاص

الولائي لسيادتكم باصدار الامر بوقف اعلان النتيجة .

بناء عليه

أرجو بعد اطلاع على هذا الطلب والحافظة المرفقة اصدار أمركم بوقف اعلان
نتيجة انتخابات اعضاء مجلس الادارة بشركة التي عقدت يوم
الى أن يجرى التطبيق السليم لاحكام الدستور والقانون مع ما يترتب على ذلك من آثار .

والسلام عليكم ورحمة الله

تحريرا فى

مقدمه

حافضة المستندات :

مشار اليها فى صلب الطلب .

الصيغة رقم (١٠٢)

طلب تشكيل لجنة نقابية زراعية

مادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/١٧٨

والمادة ٢١ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة

١٣٥ لسنة ١٩٧٦ المستبدله بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١

والمادة ٣ من قرار وزير القوى العاملة

والتدريب رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦

السيد / مدير عام مديرية القوى العاملة^(١)

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم السادة الموضحة أسماؤهم ومهنتهم ومحال اقامتهم قرين كل
منهم والبالغ عددهم ثلاثين^(٢).

١ - ويعمل ويقيم بطاقة

٢ - ويعمل ويقيم بطاقة

٣ - ويعمل ويقيم جواز سفر

(١) وهي مديرية القوى العاملة التي يقع في مقرها مقر اللجنة النقابية المطلوب تكوينها :

(٢) يجوز لخمسين عمالا فأكثر يحملون في أي منشأة (قطاع خاص - قطاع عام - قطاع

حكومي) أن يتقدموا بطلب تكوين لجنة نقابية بالمنشأة اذا لم يكن بها لجنة - واستثناء من ذلك فإن
المعلمين بالزراعة والنشاط الزراعي والمنشآت الزراعية يجوز لهم تكوين لجنة نقابية اذا كان عددهم ثلاثين فأكثر

الموضوع

حيث أن الطالبين يعملون بمؤسسة النمر لاستصلاح الأراضي الزراعية وهي تابعة للقطاع الخاص الزراعى ^(١) ويرغبون فى تكوين لجنة نقابية زراعية ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم حيث لا يوجد فى المنشأة أية منظمة نقابية لأنها منشأة حديثة التكوين وبالتالي يحق للطالبين أن يؤلفوا لجنة نقابية وفيما سبق أسماؤهم وتتوافر فيهم جميعا شروط العضوية فى الجمعية العمومية للجنة وخاصة شرط الالمام بالقراءة والكتابة كما أنهم فوضوا الخمسة أسماء الأولى من هذا الطلب فى تمثيلهم باعتبارهم لجنة مؤقتة ريثما يتم التشكيل ويكتسب الشخصية الاعتبارية المستقلة طبقا للقانون .

لنا

نرجو بعد مراجعة حالة الطالبين والتأكد من صدق بياناتهم اتخاذ اللازم نحو اعتماد التشكيل وتحديد موعد لفتح باب الترشيح والانتخاب لمجلس ادارة اللجنة ^(٢) .

ملحوظة

من الممكن تقديم مثل هذا الطلب من الأشخاص الذين يعملون فى الصناعات الريفية والبيئية القائمة على الخدمات الزراعية فى المناطق الريفية كصناعات الخوص والألياف والنخيل وقشر الأرز وغيرها .

وفى هذه الحالة ستكون اللجنة النقابية الزراعية لجنة مهنية لأنه لا توجد منشأة تجمع هؤلاء العمال وهذا جائز وفقا لقانون النقابات العمالية ^(٣) .

(١) أنظر الفقرة رقم (١) بند (ب) من الجدول الملحق بقانون النقابات العمالية المشار اليه .

(٢) مجلس ادارة اللجنة يتكون من ١١ عضوا من أعضاء الجمعية العمومية الموقعين على طلب

التأسيس .

(٣) راجع فى المزيد من التفاصيل - كتابنا - الصيغ القانونية لدعوى الايجارات الزراعية طبعة

١٩٩٣ صفحة ١٢٤ وما بعدها .

الباب السابع
الصيغ فى مواد تشفيل
الأحداث والنساء

١٠٣ - دعوى مطالبة بحقوق حدث يعمل لدى صاحب عمل حر م ١٤٣ عمل

١٠٤ - دعوى من عاملة للمطالبة بأجرها عن أجازة الوضع م ١٥٤ عمل

١٠٥ - دعوى مستعجلة بطرد عامل من مسكن شركة بعد انتهاء عقد عملة

القواعد العامة

الصيغة رقم (١٠٣)

دعوى مطالبة بحقوق حدث يعمل لدى

صاحب عمل حر (مادة ١٤٣ عمل)^(١)

أنه في يوم :

بناء على طلب السيد / بصفته وليا طبيعيا على ولده المدعو
..... والمقيم ومحلته المختار مكتب الأستاذ المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخطبا مع :

وأعلته بالآتي

بتاريخ (التحق ابن) أو أبنه (الطالب بالعمل لدى المعلن اليه و تحت
إدارته واشرافه مقابل اجر مقداره في الأسبوع ، وتنص اللائحة الداخلية
لنظام العمل بمنشأة المعلن اليه على استحقاق الأحداث الذين لم يبلغوا سن السابعة
عشرة مكافأة تسمى بدل مواظبة على العمل تصرف كل ثلاثة أشهر للحدث الذي
يواظب على عمله ولا يخل بحسن سير الانتاج^(٢) .

(١) مادة ١٤٣ : يعتبر حدثا في تطبيق أحكام هذا الفصل العصبية من الاناث والذكور البالغين
التي عشرة سنة كاملة ، حتى سبع عشرة سنة كاملة يلتزم كل صاحب عمل يستخدم حدثا دون سن
السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الحدث وتتمتع من مكتب القوى
العامة المختص وتخدم بختامه .

(٢) راجع في شرح المكافآت وأنواعها - كتابنا - ، الوجيز في شرح قانون العمل الجديد المرجع
السابق ص ٤٦ ، ومؤلفنا ، الوجيز في شرح قانون العمل الجزائري طبعة ١٩٧٥ ص ١٨٥ وما بعدها .

وحيث أن المعلن اليه لم يسلم ابن الطالب (أو أخته) أجره ولا مكافأته المتوّه عنها وذلك منذ حتى الآن ومقدارها جميعا جتيه .

ولما كانت المادة ١٥٠ من قانون العمل تنص على إلزام صاحب العمل بأن يسلم الى الحدث نفسه أجره أو مكافأته وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا التسليم مبرئاً لذمته .

كما أن أحكام المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون العمل تقضى بضرورة وفاء الأجر للعامل فور استحقاقه وقد حجب المعلن اليه الأجر والمكافأة المستحقين لنجل الطالب بلا سبب مفهوم أو مبرر مشروع .

بناء عليه

ومع حفظ سائر حقوق الطالب مدنيا وجنائيا .

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الجزئية أو الابتدائية حسب مقدار المبلغ المطلوب) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من اسلاعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق وذلك لسماعه الحكم بأن يؤدي للطالب بصفته ^(١) مبلغ والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .
ولأجل العلم .

(١) ترفع الدعوى من الولي الطبيعي أو الوصي على القصر لأنه وأن كانت المادة ١٥٠ عمل قد أجازت تسليم القاصر نفسه أجره الا أن اجراءات التقاضي تستلزم لعلية الأداء أى بلوغ سن الرشد .

الصيغة رقم (١٠٤)

دعوى من عاملة للمطالبة بأجرها عن أجازة الوضع (مادة ١٥٤)

أنه في يوم :

بنادء على طلب السيدة / المقيمة ومحلها المختار
مكتب الأستاذ

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فيتاريخه الى :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

وأعلته بالآتى

بعمد محرر بتاريخ تعاقدت الطالبة على العمل بالمنصع الذى
يمتلكه ويديره المعلن اليه وذلك بمهنة بمرتب شهرى قدره

وقد تغيبت الطالبة عن العمل لمدة ثلاثة أشهر متصلة لأنها كانت فى اجازة
وضع ، إلا أنها بعد أن عادت لمعملها فوجئت بالمعلن إليه وقد قام بخصم نصف المرتب
..... أو امتنع عن صرف المرتب طيلة هذه الفترة .

وحيث أن المادة ١٥٤ من قانون العمل تنص على أن للعمالة التى أمضت ستة
أشهر فى خدمة صاحب العمل الحق فى أجازة وضع مدتها خمسون يوماً بأجر كامل .
تشمل المدة التى سبق الوضع والتى تليه بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينا بها التاريخ
الذى يرجع حصول الوضع فيه . ولا تستحق العملة هذه الأجازة لأكثر من ثلاث
مرات طوال مدة خدمتها . ولا يجوز تشغيل العاملة خلال الأربعين يوماً التالية للوضع .

وحيث أن مفاد ذلك هو ثبوت حق الطالبة في أجازة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أشهر وهي مدة أجازة الوضع والأربعين يوما التالية لهذه الأجازة ومن ثم يحق للطالبة أن تطالب بهذا الأجر ويكون خصم جزء منه أو الامتناع عن الوفاء به ليس له سند في القانون سيما وإن الطالبة لم يسبق لها الحصول على هذه الأجازة سوى مرة واحدة (لها الحق في أجازة الوضع والأربعين يوما التالية لثلاث مرات طوال مدة خدمتها) .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة (الجزئية أو الابتدائية حسب قيمة المبلغ المطالب به) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالبة مبلغ قيمة أجرها حسبما توضح بصلر الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل أتماب المحاماة وشمول الحكم بالتفاد المعجل بلا كفاءة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (١٠٥)

دعوى مستعجلة بطرد عامل من مسكن

شركة بعد انتهاء عقد العمل^(١)

أنه في يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الأستاذ /

أنا المحضر بمحكمة انتقلت في تاريخه الى حيث إقامة

السيد / المقيم غصبا بالشفقة رقم بالمنزل رقم
بجهة متخاطبا مع .

وأعلته بالآتي

بموجب عقد عمل محدد المدة مؤرخ التحق المعلن اليه بالعمل
في الشركة التي يتولى الطالب رئاسة مجلس ادارتها وقد انتهت خدمة المعلن اليه بتاريخ
..... بلوغه سن التقاعد القانونية (أو بفصله من العمل أو لأي
سبب آخر) .

(١) هذه الدعوى ترفع في نطاق الصواعد العامة في القانون المدني لأن قانون ٧٧/٤٩ المعدل
لا يبرى على مستأجرى المساكن التي يتم شغلها بسبب العمل (مادة ١/٢ منه) .
ولهذا فاننا أنشأنا رافع الدعوى الى قانون الاجازات فإن ذلك يعد اعترافا منه بالملاقة الاجارية في
نطاق أحكام القوانين الخاصة وبالتالي يصحب طرده كفاص .

وحيث أن المعلن اليه كان يقيم فى مساكن الشركة فى الشقة رقم
بالمنزل رقم بجهة وهذه المساكن مخصصة للعاملين فى الخدمة
وهى تعتبر جزءاً من الأجر فى صورة عينية ولا توجد علاقة ايجارية بين الشركة
والعاملين بها سيما وأن الالتزام بتدبير السكن لا يلزم به القانون الشركة نظراً لأنها
ليست فى منطقة بعيدة عن العمران .

وحيث أن الطالب نيه على المعلن اليه باختلاء العين ولكنه لا زال يضع يده عليها
بلا سند وهو ما يتحقق معه الخطر المبرر للاستعجال .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته
الحضور أمام محكمة للأمر المستعجلة الدائرة الكائن مقرها
بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد باذن الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق وذلك لكى يسمع الحكم
بطرده من العين المبينة الحدود والمعالم يصدر هذه الصحيفة والزامه بتسليمها للطالب
خالية مما يشغلها وصالحة للاستعمال والمصروفات ومقابل الأتعاب .
ولأجل العلم .

فهرس الكتاب

الموضوع

ص

٥

مقدمة

فصل تمهيدى

- ٩ مبادئ عامة وأوليات فى قانونى العمل والتقابات العمالية
- ٩ نطاق تطبيق قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١
- ١٠ الحكم بالنفاذ المجل بدون كفالة
- ١٠ الإعفاء من الرسوم القضائية
- ١١ الجرح المباشرة التى ترفع من المممال
- ١٢ الاختصاص النوعى والمحللى
- ١٤ تنفيذ الأحكام العمالية

الباب الأول

- ١٧ صيغ دعاوى الأجور
- الصيغة رقم (١) - دعوى من عامل ضد صاحب عمل للمطالبة بأجر متأخر
- ١٩ الصيغة رقم (٢) - دعوى من عامل ضد شركة قطاع عام للمطالبة بأجر متأخر
- ٢١ الصيغة رقم (٣) - دعوى مطالبة بأجر فى حالة علم وجود عقد مكتوب
- ٢٥ الصيغة رقم (٤) - دعوى من خادم ضد مخدم للمطالبة بأجر
- ٢٧ الصيغة رقم (٥) - دعوى مطالبة بأجر بعد انتهاء علاقة عمل
- ٢٩ الصيغة رقم (٦) - دعوى مطالبة شركة قطاع عام بأجر بعد انتهاء العمل
- ٣١ الصيغة رقم (٧) - دعوى من عامل إنتاج للمطالبة بأجره
- ٣٣ الصيغة رقم (٨) - دعوى مطالبة بعمولة

ص	الموضوع
٣٥	الصيغة رقم (٩) - دعوى جنحة مباشرة لعدم الوفاء بالأجر
٣٨	الصيغة رقم (١٠) - دعوى من ورثة عامل متوفى للمطالبة بأجره
	الصيغة رقم (١١) - طلب على عريضة لقاضى الأمور الوقتية للأمر
٤٠	بصرف نفقات الجنائز ومنحة الوفاة
	الصيغة رقم (١٢) - طلب على عريضة لقاضى الأمور الوقتية للأمر
٤٣	بتجهيز ونقل جثة عامل متوفى
	الصيغة رقم (١٣) - دعوى جنحة مباشرة لورثة عامل متوفى
٤٥	للمطالبة بأجره
٤٧	الصيغة رقم (١٤) - دعوى ضد صاحب عمل عرضى لإجراء المساواة
٤٩	الصيغة رقم (١٥) - دعوى من عامل منترح للمطالبة بأجره
٥١	الصيغة رقم (١٦) - دعوى من عامل تحت الاختيار للمطالبة بأجره
٥٣	الصيغة رقم (١٧) - دعوى من عامل عرضى للمطالبة بأجره
٥٥	الصيغة رقم (١٨) - دعوى مطالبة بالحد الأدنى للأجور
٥٧	الصيغة رقم (١٩) - دعوى عدم الاعتداد بمخالصة عن أجر
٥٩	الصيغة رقم (٢٠) - دعوى من صاحب عمل ببراءة ذمته من دين أجر
٦١	الصيغة رقم (٢١) - دعوى عدم الاعتداد بالنقص من أجر عامل
٦٣	الصيغة رقم (٢٢) - دعوى بطلان فائدة عن قرض اقترضه عامل
٦٥	الصيغة رقم (٢٣) - دعوى بطلب إبطال فائدة عن أجر مدفوع مقدماً
٦٧	الصيغة رقم (٢٤) - دعوى بطلان حجز على أجر عامل
٧٠	الصيغة رقم (٢٥) - دعوى مطالبة بملاوة دورية سنوية
٧٣	الصيغة رقم (٢٦) - دعوى مطالبة بأجر عن أجازة سنوية
	الصيغة رقم (٢٧) - تظلم من تقليص قيمة ما ألقفه العامل بسبب خطئه
٧٥	مقدم إلى المحكمة

الموضوع	ص
الصيغة رقم (٢٨) - تظلم من تقدير قيمة ما أنفقه العامل بسبب خطئه	
مقدم إلى اللجنة الإدارية المختصة	٧٨
الصيغة رقم (٢٩) - دعوى مطالبة عن أجازة مرضية	٨٠
الصيغة رقم (٣٠) - دعوى مطالبة بأجر مضاعف عن أجازات الأعياد	٨٢
الصيغة رقم (٣١) - دعوى مطالبة بأجر إضافي	٨٤
الصيغة رقم (٣٢) - دعوى ضد الدائن الحاجز على أجر العامل	٨٦
الصيغة رقم (٣٣) - دعوى مطالبة بأجر عن مدة الوقف الاحتياطي	٨٨
الصيغة رقم (٣٤) - دعوى مطالبة بنسبة العشرة في المائة مقابل الخطة	
في الحال السياحية	٩١
الصيغة رقم (٣٥) - دعوى مطالبة بالوهبة في الحال غير السياحية	٩٣
الصيغة رقم (٣٦) - دعوى مطالبة بأجر خلال فترة الإصابة	٩٥
الصيغة رقم (٣٧) - دعوى من عاملة للحصول على أجازة بدون مرتب	٩٨
الصيغة رقم (٣٨) - جنحة مباشرة لنقل العامل من الشهرية إلى المياومة	١٠٠

الباب الثاني

صيغ دعاوى تنظيم شروط وظروف العمل	١٠٥
الصيغة رقم (٣٩) - دعوى إثبات علاقة عمل	١٠٦
الصيغة رقم (٤٠) - دعوى بإلزام صاحب العمل بتحرير عقد عمل	
باللغة العربية	١٠٨
الصيغة رقم (٤١) - دعوى بإثبات تحول عقد محدد المدة إلى عقد غير	
محدد المدة	١١٠
الصيغة رقم (٤٢) - دعوى تمويض عن مخالفة صاحب العمل	
لشروط العقد	١١٢

- الصفة رقم (٤٣) - دعوى تمريض بسبب نقل عامل إلى عمل يختلف
 ١١٤ اختلافاً جوهرياً أو نقله مكانياً
- الصفة رقم (٤٤) - دعوى بالإلزام بوجبات غذائية ومصروفات انتقال ١١٧
- الصفة رقم (٤٥) - دعوى مطالبة بحقوق عامل بعد انتهاء عقد عمله ١١٩
- الصفة رقم (٤٦) - دعوى مطالبة بمصروفات انتقال ١٢١
- الصفة رقم (٤٧) - دعوى مطالبة بمصروفات انتقال إلى أوروبا ١٢٣
- الصفة رقم (٤٨) - دعوى مطالبة بشهادة نهاية للخدمة ١٢٥
- الصفة رقم (٤٩) - دعوى بطلب رد الأوراق والشهادات والتعويض
 ١٢٧ عن الامتاع
- الصفة رقم (٥٠) - دعوى مطالبة بشاهدة الخبرة ١٢٩
- الصفة رقم (٥١) - دعوى بمطالبة مزايا مكتبة ١٣١
- الصفة رقم (٥٢) - دعوى عدم اعتداد بإنهاء عقد عمل في منشأة
 ١٣٣ بيعت أو صفيت أو أدمجت
- الصفة رقم (٥٣) - دعوى مطالبة بإراحة أسبوعية ٢٤ ساعة ١٣٥
- الصفة رقم (٥٤) - دعوى من زوجة عامل بطلب انقضاء علاقة عمله
 ١٣٧ بوفاته حكماً
- الصفة رقم (٥٥) - دعوى تمريض عن فسخ عقد تدرج ١٣٩
- الصفة رقم (٥٦) - دعوى بطلب نفقات علاج ١٤١
- الصفة رقم (٥٧) - طلب إحالة إلى التحكيم الطبي ١٤٤
- الصفة رقم (٥٨) - طلب بتجميع الراحة الأسبوعية ١٤٦
- الصفة رقم (٥٩) - دعوى تمريض ضد مفتش عمل أفشى سرّاً صناعياً ١٤٨
- الصفة رقم (٦٠) - دعوى تسوية وترقية من عامل بالقطاع العام ١٥١
- الصفة رقم (٦١) - دعوى بأحقية موظف في الترقية ١٥٣

الموضوع

ص

الباب الثالث

- ١٥٩ صيغ دعاوى التأديب والفصل
- ١٦٠ الصيغة رقم (٦٢) - دعوى دعوى موضوعية من عامل فصل بلا مبرر
- الصيغة رقم (٦٣) - إعلان طلبات موضوعية فى دعوى عمالة ضد
- ١٦٢ شركة أجنبية
- الصيغة رقم (٦٤) - دعوى بطلب الحكم بإعادة العامل لعمله إذا قضى
- ١٦٦ ببراءته بعد وقفه
- الصيغة رقم (٦٥) - دعوى باعتبار قرار الفصل كأن لم يكن لعدم العرض
- ١٦٨ على اللجنة الثلاثية
- الصيغة رقم (٦٦) - دعوى بطلان وقف احتياطي لعدم العرض على
- ١٧٠ اللجنة الثلاثية
- الصيغة رقم (٦٧) - دعوى بطلان عقوبة تأديبية
- ١٧٢ الصيغة رقم (٦٨) - دعوى تعويض عن فصل عامل تحت الاختبار
- الصيغة رقم (٦٩) - طلب من صاحب عمل بالعرض على اللجنة
- ١٧٦ الثلاثية
- الصيغة رقم (٧٠) - شكوى لمكتب العمل بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل
- ١٧٨ الصيغة رقم (٧١) - طلب من صاحب العمل للتصديق على لائحة
- ١٨٠ العمل
- الصيغة رقم (٧٢) - دعوى تعويض وأجر وحوافز وعمولات ضد أحد
- ١٨٢ القطاعات التعاونية
- الصيغة رقم (٧٣) - إشكال موضوعى فى تنفيذ حكم عمالى
- ١٨٩

الموضوع

ص

الباب الرابع

- ١٩٥ صيغ دعاوى عقد العمل المشترك
- الصفة رقم (٧٤) - دعوى إنهاء عقد عمل جماعي لتغير الظروف ١٩٦
- الصفة رقم (٧٥) - دعوى بطلان عقد عمل مشترك لعدم الكتابة أو ١٩٨
- لعدم موافقة الثلثين
- الصفة رقم (٧٦) - دعوى بطلان شرط في العقد الجماعي من شأنه ٢٠٠
- الإخلال بالأمن
- الصفة رقم (٧٧) - دعوى من منظمة نقابية عمالية للإخلال بعقد ٢٠٢
- العمل الجماعي
- الصفة رقم (٧٨) - دعوى بطلب عدم سريان العقد الجماعي لقلة ٢٠٤
- العمال عن النصف
- الصفة رقم (٧٩) - طعن في قرار الجهة الإدارية بالاعتراض على قيد عقد ٢٠٦
- عمل جماعي
- الصفة رقم (٨٠) - طلب انضمام إلى عقد عمل مشترك ٢٠٨
- الصفة رقم (٨١) - اعتراض من الجهة الإدارية على عقد عمل مشترك ٢١٠
- الصفة رقم (٨٢) - طلب للتأشير بسجل القيد على ما يطرأ على عقد ٢١٢
- العمل الجماعي
- الصفة رقم (٨٣) - إنذار للجهة الإدارية لامتناعها عن إعطاء مستخرج ٢١٣
- من عقد العمل الجماعي
- الصفة رقم (٨٤) - إنذار على يد محضر لإنهاء عقد عمل جماعي ٢١٥

الباب الخامس

- ٢١٧ صيغ الدعاوى فى التوفيق والتحكيم
- ٢٢٠ الصيغة رقم (٨٥) - طلب مقدم إلى لجنة تسوية المنازعات
- الصيغة رقم (٨٦) - طلب تحكيم محال من المجلس المركزى لتسوية
- ٢٢٣ المنازعات
- ٢٢٥ الصيغة رقم (٨٧) - طعن بالنقض فى قرار هيئة التحكيم
- ٢٢٧ الصيغة رقم (٨٨) - طلب توقف كلى أو جزئى عن العمل
- ٢٣٠ الصيغة رقم (٨٩) - صحيفة إشكال فى تنفيذ حكم هيئة تحكيم

الباب السادس

- ٢٣٥ الصيغ القانونية فى النقابات العمالية
- ٢٣٦ الصيغة رقم (٩٠) - دعوى من نقابى بطلب العودة للعمل
- الصيغة رقم (٩١) - جنة مباشرة لمنع عامل من الانضمام أو لارغامه
- ٢٣٨ على الانضمام إلى نقابة عمالية
- ٢٤١ الصيغة رقم (٩٢) - دعوى بطلب حل منظمة نقابية
- ٢٤٤ الصيغة رقم (٩٣) - دعوى ضد منظمة نقابية بعدم الاعتداد بقرار
- ٢٤٧ الفصل من عضوية النقابة
- الصيغة رقم (٩٤) - دعوى بالطعن فى تشكيل مجلس إدارة منظمة
- ٢٤٧ نقابية
- الصيغة رقم (٩٥) - طلب تدخل من عامل فى دعوى مرفوعة من
- ٢٥٠ نقابة عمالية
- الصيغة رقم (٩٦) - تظلم ضد لجنة نقابية عن اختيار سىء لممثل العمال
- ٢٥٢ فى اللجنة الاستشارية

ص

الموضوع

- الصفة رقم (٩٧) - إنذار من نقابة عمالية لإدارة مصنع يستخدم أكثر من
٢٥٤ مائة عاملة
- الصفة رقم (٩٨) - دعوى حراسة مستعجلة على نقابة عمالية ٢٥٧
- الصفة رقم (٩٩) - دعوى مستعجلة من نقابة عمالية بوقف اجتماعات
لجنة شئون العاملين في مصلحة حكومية لعدم
٢٦٠ تمثيل العمال فيها
- الصفة رقم (١٠٠) - جنة مباشرة ضد إدارة فندق استثماري ٢٦٤
- الصفة رقم (١٠١) - طلب على عريضة إلى قاضى الأمور الوقتية بوقف
إعلان نتيجة الانتخابات لممثلى العمال فى مجلس
٢٦٨ إدارة شركة
- الصفة رقم (١٠٢) - طلب تشكيل لجنة نقابية زراعية ٢٧٢

الباب السابع

- ٢٧٧ الصيغ فى مواد تشغيل الأحداث والنساء
- الصفة رقم (١٠٣) - دعوى مطالبة بحقوق حدث يعمل لدى صاحب
٢٧٨ عمل حر
- الصفة رقم (١٠٤) - دعوى من عاملة للمطالبة بأجرها عن أجازة
٢٨٠ الوضع
- الصفة رقم (١٠٥) - دعوى مستعجلة بطرد عامل من مسكن شركة بعد
٢٨٢ إنتهاء عقد العمل

طبع بمطابع



٥٦١-٥٧٩ - الإسكندرية - مصر



General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina



AL ESHAA
قلم مطابع
مكتبة
مطبعة
الإشعاع
المعمورة البيضاء - بحري - ٥٦٩٠٠٠
إسكندرية